

28
11

كتاب

مرشد المحير
الى معرفة أحوال الانسان

في المعاملات الشرعية على مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان
ملائمة العرف الديار المصرية وسائر الامم الاسلامية
لمؤلفه المغفور له (محمد قدير باشا)

بقررت نظارة المعارف العمومية في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ ميلاديه
لزوم طبع هذا الكتاب واستعماله بالمدارس الاميرية

(حقوق الطبع محفوظة لنظارة المعارف العمومية)

(الطبعة الاولى)
بالطبعة الكبرى الاميرية ييولاق مصر المحمية
سنة ١٣٠٨
هجرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

به الرضا ونفق والمصطفى وسبلتي

الكتاب الأول

في الاموال

الباب الأول

(في أنواع الاموال)

(مادة ١)

المال ما يمكن اذناؤه لوقت الحاجة وهو نوعان عقار ومنقول

(مادة ٢)

العقار كل ماله أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله

(مادة ٣)

المنقول يطلق على كل مال يمكن نقله وتحويله فيشمل العروض والحيوانات والمكبلات والموزونات والذهب والفضة ويشمل البناء والفراس القائمين في أرض مملوكة أو موقوفة

(مادة ٤)

الحقوق التي بها يكون التصرف والاتفاع بالاعيان على ثلاثة أنواع

الأول - حق الملكية العينية ومنفعاتها

الثاني - حق ملك الاتفاع بالعين دون الرقبة

الثالث - حق الشرب والمسبل والمرور والتعليق ونحوها فمن الحقوق

(مادة ٥)

الاعيان المملوكة الرقبة والمنفعة هي ما كان ملاكها حق التصرف فيها عينا ومنفعة ومنها الاراضى العشرية فتباع وتؤجر وقعار وتوهب وتوقف وترهن وتورث

(مادة ٦)

أراضى مصر خراجية مملوكة فى الاصل لاربابها وما آل منها الى بيت المال يسبب موت ملاكها مثلا بلا وارث فربته مملوكة لبيت المال وللإمام أن يجعل منفعته الى المزارعين فى قنطير اعطاء الخراج

(مادة ٧)

الاراضى الاميرية التى يبيعها ولى الامر بمسوق يبيعها ويملك رقبتهما للشترين متى تحققت المصلحة فى بيعها تكون مملوكة رقبة ومنفعة لشترها

(مادة ٨)

العقارات الموقوفة سواء كان وقفها أهليا ابتداء أو على جهة بر لا تنقطع لامتلاك رقبتهما ولا تملك فلا تباع ولا توهب ولا ترهن ولا تورث بل تصرف بمنعها وغلتها الى الجهات الموقوفة عليها مع مراعاة شروط الواقفين

(مادة ٩)

الاستحكامات والمرافق^(١) وغيرها من المحلات المعدة لحفظ الحدود والثغور لا تملك لأحد

(مادة ١٠)

القناطر والطرق النافذة والشوارع العامة التى ليست بملك معين لا يجوز لأحد أن يختص بها ولأن يمنع غيره من الانتفاع بها بل تبقى لمنفعة العامة

الباب الثانى

(فى الملكية)

(مادة ١١)

الملك التام من شأنه أن يتصرف به المالك تصرفا مطلقا فيما يملكه عينا ومنفعة واستغلا لا فينتفع بالعين المملوكة وبغلتها وغارها وتاجها ويتصرف فى عينها بجميع التصرفات الجائرة

(١) بالمزودة الفسنة كنعان لها من الشط والموضع مرنا وبضم اله قلموس (كلما بهامش نسخة المؤلف كسائر المواضع الالية)

(مادة ١٢)

إذا كانت العين مشتركة بين اثنين أو أكثر فللكل واحد من الشركاء حق الانتفاع بحصته والتصرف فيها تصرفاً لا يضر بالشريك وله استغلالها ويبيعها مشاعاً حيث كانت معلومة القدر بغير إذن الشريك

الباب الثالث

(في ملك المنفعة وحق الانتفاع)

(مادة ١٣)

الانتفاع الجائر هو حق المتنفع في استعمال العين واستغلالها مادامت قائمة على حالها وإن لم تكن رقبته مملوكة

(مادة ١٤)

يصح أن تملك منافع الأعيان دون رقبته سواء كانت عقاراً أو منقولاً

(مادة ١٥)

قد تملك المنفعة بعوض وبغير عوض

(مادة ١٦)

يصح أن يكون تملكك المنفعة قاصراً على الاستغلال أو على السكنى أو شاملاً لهما معاً

(مادة ١٧)

يجوز أن تجعل منافع الأعيان الموقوفة لنفس واقفها فينتفع بها إن اشترط ذلك لنفسه مدة حياته ومن بعده تنتقل إلى الجهة التي اشترطها لها

ويصح أن تجعل تلك المنافع لشخص معين أو لعدة أشخاص معينين سواء كانوا من أولاد الواقف أو من أقرابه أو أجنبائه

ويجوز جعلها للشخص قبل وجوده بشرط أن يكون آخر عاق كل الأحوال لجهة بـ لا تنقطع

(مادة ١٨)

يجوز أن يوصى بمنفعة العين لشخص معين مع بقاء رقبته الورثة الموصى كما تجوز الوصية بالرقبة لشخص ومنعها لشخص آخر كلاهما أجنبيا من المتبرع ولا يجوز (١) استثناء منحة العين من الوصية بـ رقبته الشخص أجنبي لتبقى المنفعة على ملك الورثة

(١) يستأد حكم مدد منحة الاستثناء المذكورين للضرورة لمختار من وسطه يصل فيدخل في بيعهما وما لا يدخل غرة ٤٠ وغرة ٤١ ويستأد حكم صدره من المذنبين قبل لباب لبيع في الوصية بالسكنى الخ من الهندية غرة ١٢٥ وغرة ١٣٦

(مادة ١٩)

يجب أن تراعى شروط عقد المتبرع المترتب عليه حق الانتفاع بالنظر لحقوق المنتفع ولما يجب عليه من الواجبات

(مادة ٢٠)

من استحق بعقد وصية غلة أرض أو بستان فله الغلة القائمة وقت موت الموصي والغلة التي تحدث في المستقبل فينتفع بهامد حياته إن نص في العقد على الأبد أو أطلق بدون تعيين مدة ولو أوصى بثمرته وأطلق فله الثمرة القائمة فقط دون ما يحدث وإن قيدت بجمدة فله الانتفاع بالغلة والثمره إلى انقضاء تلك المدة وبعدها ترد الغلة والثمره إلى من له الرقبة والمراد بالغلة كل ما يحصل من ريع الأرض وكراثها وثمرتها وبستان

(مادة ٢١)

المنقولات الموقوفة كالمكيلات والموزونات إذا جرى العرف بوقفها يجوز بيعها ودفع ثمنها مضاربة أو بضاعة كما تدفع النقود الموقوفة لذلك ويعطى غماؤها للوقوف عليه

(مادة ٢٢)

للمنتفع أن يستهلك ما استعاره من المنقولات التي لا يمكن الانتفاع بها الا باستهلاكها عنها كالنقدين والمكيلات والموزونات ونحوها وعليه رد مثلها أو قيمتها بعد الانتفاع ويكون عليه ضمانها إذا هلك قبل الانتفاع بها ولو تغير تعديبه لكونه اقراضا

(مادة ٢٣)

إذا مات المنتفع بالمنقولات المتقدمة ذكرها قبل أن يردّها لصاحبها فعليه ضمان مثلها أو قيمتها في تركته

الباب الرابع

(في حق السكنى)

(مادة ٢٤)

من استحق سكنى دار موقوفة فله أن يسكنها مدة حياته بأهله وحشمه وتخدمه وله أن يسكنها غيره بغير عوهر ولو أجنبي أو بعد موته ينتقل حق السكنى إلى ولده إن كان الواقف قد جعله والا فإلى المصرف الذي جعلها الواقف له

(مادة ٢٥)

من اسحق بعقد وصية سكنى دار فان كانت رقبه الدار يخرج من ثلث مال الموصى فله أن يسكنها
بهاه وخشمه وخدمه مدة حياته ان كانت الوصية مطلقة أو منصوبة فيها على الابد أو يسكنها
الى انقضاء المدة ان كانت منقذ الانتفاع معينة وبذلك يرد حق السكنى الى الورثة الموصى (١)
فان لم يخرج رقبه الدار من الثلث فلموصى له أن يسكن في مقدار ما يخرج من الثلث ان لم يخرج
الورثة الوصية بالكل وللورثة الانتفاع بما زاد على ما يخرج من ثلث التركة
ومع ذلك فليس للورثة أن يبيعوا ثما في أيديهم من الدار
ولو اقسوا الدار مهابة بحسب الزمان صم والاول اعدل

(مادة ٢٦)

اذا اعتد المستحقون في سكنى دار موقوفه عليهم سكاها وكانت الدار كبيرة ذات مساكن لها
أبواب تعلق عليها جاز للرجال المستحقين أن يسكنوا زوجاتهم معهم والنساء المستحقات أن يسكن
أزواجهن معهن فان سككت الدار صغيرة لا توجد بها ما مكن كافية للسكنى فلا يسكنها الا
المستحقون من الرجال دون نساءهم أو من النساء دون رجالهن

(مادة ٢٧)

اذا احتاجت الدار الموقوفة للسكنى للعمارة فعمارتها على من له حق السكنى من ماله ويكون
ما يبينه من ماله ملكا له ولورثته بعده وان امتنع من تعميرها فللقاضي أن يدفعها لغيره
بطريق الاجارة ويبرها بأجرتها او بعدد مسمى المدة يرتها صاحب السكنى

فصل

(فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان)

(مادة ٢٨)

يجب على صاحب المنفعة أن يعتنى بحفظ العين المتفع بها صيانته لها

(مادة ٢٩)

لصاحب المنفعة دون العين بعقد تبرع أو اجارة أن يتصرف في العين المتفع بها التصرف المعتاد
اذا كان عقد المنفعة مطلقا غير مقيد بقيد

فان كان مقيدا بقيد فله أن يستوفيه بعينه أو يستوفي مثله أو مادونه وليس له أن يتجاوز الى
ما فوقه

(١) يستفاد حكمه من قولنا من أوائل الباب السابع في الوصية بالسكنى الخ من الهدية غرة ١٣٦

(مادة ٣٠)

لا يجوز للمالك المنفعة بعقد تبرع أن يؤجر العين التي له حق سكناها ولا أن يرهنها وانما يجوز له اعادتها

(مادة ٣١)

المصاريف اللازمة لموثة العين المتفع بها وحفظها تلزم صاحب المنفعة والكسوة على المالك

(مادة ٣٢)

إذا كانت منفعة الأرض موصى بها للشخص ورقبته الشخص آخر فإن كان يوجد بالأرض شيء يستغل يكون عشرها أو ثلثها وما يلزم من المصاريف لتسييرها وإصلاحها على صاحب المنفعة وإن لم يكن لها شيء يستغل فنفعها على صاحب الرقبة

(مادة ٣٣)

إذا تلفت العين المتفع بها أو هلكت بدون تعدى المتفع أو تقصيره في المحافظة عليها فلا ضمان عليه

(مادة ٣٤)

إذا كانت المنفعة مقيدة بمدة معلومة وأمسك المتفع العين بعد انقضاء تلك المدة ولم يردّها المالكها مع إمكان الرد فهلكت فعليه ضمان قيمتها ولو لم يستعملها بعد انقضاء المدة وإن لم يطلبها المالك (١)

فصل

(في انتهاء حق الانتفاع)

(مادة ٣٥)

ينتهي حق الانتفاع بموت المتفع وبانقضاء المدة المعينة له إن كان له مدة وبهلاك العين المتفع بها

(مادة ٣٦)

إذا انقضت المدة المعينة للانتفاع أو مات المتفع في أثناءها وكانت الأرض مشغولة بزراعة والزرع قبل لم يدركه يترك الزرع له في الصورة الأولى ولورثته في الصورة الثانية إلى حين إدراكه وحصاده بأجر المثل إلا أن كان المتفع مستأجراً فإنه يترك الزرع لورثته في الصورة الثانية بالسمي إلى حين إدراكه وحصاده

الباب الخامس

(في حقوق الارتفاق)

الفصل الأول

(في الشرب)

(مادة ٣٧)

الارتفاق هو حق مقرر على عقار لمنفعة عقار لشخص آخر

(مادة ٣٨)

الشرب هو نوبة الانتفاع بالماء مقبلا للارض أو الشجر أو الزرع

(مادة ٣٩)

مياه النهر الاعظم وفروعه والترع ذوات المنفعة العامة التي ليست مملوكة لاحد بمساحة لكل أحد حق في أن يسقي منها دوابه وأرضه وأن يشق منها جداول يسقي أرضه ما لم يكن ذلك مضرا بالعامه

(مادة ٤٠)

الترع والجاري المملوكة ملكا عاما أو خاصا يجوز لكل أحد أن يسقي دوابه منها إلا إذا خيف تخريبها لكثرة استعمالها وليس لاحد من غير الشركاء أن يسقي أرضه منها إلا بإذن أصحابها وليس لاحد من الشركاء أن يشق منها بربحاً أو ينصب عليها آلة بخارية أو تابو نابلا رصا بقية الشركاء إلا الآلة وضعت في ملكه وكانت حافتا النهر وبطنه ولا يضرب نهر وماء

(مادة ٤١)

الماء المهرز في الاواني كالحياض والصهاريج المملوكة لاحد في الانتفاع به إلا بإذن صاحبه

(مادة ٤٢)

من أنشأ ترعة من ماله لسقي أرضه فله الانتفاع عافيا كيف شاء وليس لغيره أن يسقي أرضه منها إلا بإذن المُنشئ ولغيره أن يشرب منها لو سقي دابته

(مادة ٤٣)

حق استعمال مياه الترع العمومية وتوزيعها يكون بقدر الاراضى المقتضى ردها مع مراعاة عدم الضرر بالعامه

(مادة ٤٤)

ليس لصاحب الأرض التي تسقى بالآلات والترع أن يجبر أصحاب الأراضي التي دونه على
تصريف مياهها في أراضيهم إن لم يكن له حق المسيل فيها

(مادة ٤٥)

إذا كان لأحد مسقى جار بحق في أرض آخر فليس لرب الأرض أن يمنعها عن إجرائه في أرضه

(مادة ٤٦)

من سقى أرضه سقيا معتادا اتعمله أرضه فسال منها الماء في أرض غيره فاتفق زرعها فلا ضمان
عليه وإن سقاها سقيا غير معتاد فعليه الضمان

(مادة ٤٧)

حق الشرب يورث ويوصى بالاتفاق به ولا يباع إلا بعلا الأرض كحق المسيل ولا يؤجر

الفصل الثاني

(في حق المرور والجمرى والمسيل)

(مادة ٤٨)

القديم يبقى على قدمه في حق المرور والجمرى والمسيل ما لم يكن غير مشروع من أصله فإن كان
كذلك فلا اعتبار له وبإل أن كان فيه ضررين
فإن كان لدار مسيل فقدر في الطريق العام وكان مضرا بالعلامة يرفع ضرره ولو كان قديما
ولا يعتبر قدمه

(مادة ٤٩)

إذا كان لأحد حق المرور في أرض شخص آخر فليس لأصحابها أن يمنعوا من المرور منها وله أن
يقود دوابه وعربته إذا كان له هذا الحق

(مادة ٥٠)

للبيع أن يرجع عن باحته ولا يلزم بالاذن والرضا فإن لم يكن لأحد حق المرور في عرصة آخر ومرو
فيها مائة بادن صاحبها فلا يترتب على مروره حق له بل لأصاحب العرصة أن يمنعها من المرور متى شاء

(مادة ٥١)

من كان له جمرى أو سباق ما جار بحق قديم في ملك شخص آخر فليس لأصاحب منعها

(مادة ٥٢)

إذا كان لدار مسيل مطر على دار الجار من القديم فليس للجار منعها

(مادة ٥٣)

إذا كان لأحد مجرى أو سباق ماء في دار آخر فصل به خلل تسبب عنه الجار ضرر للجار أن يجبر صاحبه على دفع الضرر عنه بتجديده وإصلاحه أو عدم الإجراء فيه وإذا أراد صاحبه إصلاحه فتمعه الجار من الدخول في داره يتخير صاحب الدارين أن يتركه يدخل ويصلح وبين أن يفعل صاحب الدار ذلك بماله

(مادة ٥٤)

إذا كان لدار مسيل قدر في الطريق الخاص وكان مضرا بأهله يرفع ضرره ولو كان قديما ولا يعتبر قدمه

(مادة ٥٥)

لا يجوز لأحد أن يجرى مسيل محله المحدث إلى دار آخر بدون إذنه إن لم يكن له حق في ذلك

(مادة ٥٦)

لا يجوز لأحد أحداث شيء من الميازيب ولا حفر بالوعة في طريق العامة إذا كان يضر بالعلمة وإن أحدث ذلك في زقاق غير نافذ لا يجوز للأبائن أهلهم سواء أضرهم أم لا

الفصل الثالث

(في حقوق المملكات الجوارية)

(مادة ٥٧)

للمالك أن يتصرف كيف يشاء في خالص ملكه الذي ليس الغير حق فيه فعلى حائطه وبينه ما يريده ما لم يكن تصرفه مضرا بالجوار ضررا فاحشا

(مادة ٥٨)

إذا تعلق حق الغير بالملك فليس للمالك أن يتصرف فيه تصرفا مضرا للأبائن صاحب الحق

(مادة ٥٩)

الضرر الفاحش ما يكون سببا لو هن البناء أو هدمه أو يمنع الحوائج الأصلية أي المنافع المقصودة من البناء وأما ما يمنع المنافع التي ليست من الحوائج الأصلية فليس بضر فاحش

(مادة ٦٠)

يرأل الضرر الفاحش سواء كان قديما أو جديدا

(مادة ٦١)

سدا الضياء بالكلية على الجارية بعد ضررها فاحشاً فلا يسوغ لاحد احدثان بناء يسد به شبك بيت جاره سدا يمنع الضوء عنه . وان فعل ذلك فللجارية أن يكلفه رفع البناء دفعاً للضرر عنه .

(مادة ٦٢)

رؤية المحل الذي هو مقر للتسليم بعد ضررها فاحشاً فلا يسوغ احدثان شبكاً أو بناء يجعل فيه شبكاً للنظر مطالعاً على محل نساء جاره وان أحدث ذلك يؤمر برفع الضرر اما بسدا للشباك أو ببناء ساتر فان كان للشباك المحدث مرتفعاً فوق قامة الانسان فليس للجارية طلب سده

(مادة ٦٣)

ان كان لاحد ادر يتصرف فيما يصير فامشروعاً فحدث غير مجوار به بناء مجدداً فليس للحدث أن يتضرر من شبائيك الدار القديمة ولو كانت مطلة على مقر نساؤه بل هو الذي يلزمه دفع الضرر عن نفسه

(مادة ٦٤)

إذا كان لاحد علو ولا تخرسفل فلصاحب العلو حق القرار في السفل والسقف ملك لصاحب السفل ولصاحب العلو حق الانتفاع بسطحه انتفاعاً معتاداً ولصاحب السفل حق في العلو يستتره من الشمس ويقيه من المطر

(مادة ٦٥)

إذا كان باب السفل والعلو واحداً فلكل من صاحبيهما استعماله مشتركاً فلا يسوغ لاحدهما أن يمنع الآخر من الانتفاع به دخلاً أو خروجاً

(مادة ٦٦)

إذا هدم صاحب السفل سده تعدياً يجب عليه تجديد بناؤه ويجبر على ذلك

(مادة ٦٧)

إذا انهدم السفل بلا صنع صاحبه فعليه بناؤه بلا جبر عليه فان امتنع صاحب السفل من تعميره وعمره صاحب العلو باذن صاحبه أو باذن القاضي فله الرجوع على صاحب السفل بما أنفقته على العمارة بالغاما بلغ قدره

وان عمره بلا إذن صاحبه أو اذن القاضي فليس له الرجوع الا بقية البناء وتقدر القيمة بمعرفة أرباب الخبرة زمن البناء لازماً الرجوع

ولصاحب العلو أن يمنع في الحالتين صاحب السفل من سكناه والانتفاع به حتى يوفيه حقه وله أن يؤجره باذن القاضي ويستخلص حقه من أجره

(مادة ٦٨)

لا يجوز لذي العلو أن يبنى في علوه بناء جديدا ولأن يزيد في ارتفاعه بغير إذن صاحب السفلى
الإنذار لم أنه لا يضر بالسفل فله ذلك بغير إذن صاحب السفلى

(مادة ٦٩)

لا يجوز للجار أن يجبر جاره على إقامة حائط أو غيره على حدود ملكه ولا على أن يعطيه جزءا من
حائطه أو من الأرض القائم عليها الحائط

(مادة ٧٠)

إذا كان الحائط مشتركا بين اثنين فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف فيه بتعليق أو زيادة في البناء
عليه بلا إذن الآخر سواء كان تصرفه مضرًا بالآخر أم لا

(مادة ٧١)

لكل من الشريكين في الحائط أن يضع عليه أخشابا بحد ما الشريك بشرط أن لا يتجاوز كل
منهما ما يتحمله الحائط وليس لأحد منهما أن يزيد في أخشابه بدون إذن الآخر كما أنه لا يجوز لأحد
منهما أن يحول محل أخشاب التي على الحائط يمينًا أو شمالًا ولا من أسفل إلى أعلى ولومن أعلى
إلى أسفل جاز وإذا كان لكل منهما عليه أخشاب فلصاحب الأسفل أن يرفع أخشابه بمقدار
صاحب الأعلى أن لا يضر بالحائط وكذا لصاحب الأعلى أن يسفل أخشابه أن لا يضر بالحائط

الكتاب الثاني

(في أسباب الملك)

(مادة ٧٢)

أسباب الملك هي العقود الموجبة لنقل العين من مالك إلى آخر كبيع أو هبة أو وصية والميراث
ووضع اليد على الشيء المباح الذي لا مالك له والشفعة

الفصل الأول

(في المقتود)

(مادة ٧٣)

يصح أن تملك الاعيان بعوض وبغير عوض سواء كانت عقارا أو منقولا

(مادة ٧٤)

ينتقل ملك العين المباعة للمشتري بمجرد حصول عقد المعاوضة ووقوع صحبها باتا نافذا لازما
سواء كانت عقارا أو منقولا

(مادة ٧٥)

للمشتري أن يتصرف في العين المباعة بالبيع قبل استلامها ان كانت عقارا لا يخشى هلاكه
وليس له أن يؤخر ما قبل قبضها كما أنه ليس له أن يتصرف في المبيع قبل قبضه لا يعا ولا اجارة
ان كان منقولا

(مادة ٧٦)

اذا استلم المشتري العين المباعة عقارا كانت أو منقولا على أنها مملوكة للبائع فله أن يتصرف فيها
بجميع التصرفات ولا يمنع تصرفه من استرداد العين المستحقها اذا ظهر أنها مستحقة للغير
وثبت حقها فيها

الفصل الثاني

(في الهبة) (راجع لاحوال الشخصيه)

(مادة ٧٧)

الهبة تعليق العين بلا عوض وقد تكون بعوض

(مادة ٧٨)

يشترط في صحة الهبة أن يكون الواهب حرا بالغا عقلا مالكا للعين التي يتبرع بها غير محجور
عليه

(مادة ٧٩)

اذا كان المالك أهلا للتبرع ولم يكن محجورا عليه بدين أو سفيه جاز له أن يهب وهو في حال صحته
كل ماله أو بعضه لمن يشاء

(مادة ٨٠)

لا يثبت ملك العين للموهوب له الا اذا قبض العين الموهوبة قبضا كاملا في محوز مقسوم أو مشاع
لا يحتمل القسمة

(مادة ٨١)

اذا كان الموهوب مشاعا يحتمل القسمة فلا تشيده به ملك القبض الا اذا قسم الواهب

الموهوب وسلمه مفرز عن غير الموهوب لا متصلا به ولا منفردا بملكه فان سلمه شائعا للموهوب
له فلا يملكه ولا ينتد تصرفه فيه ويضمنه ان هلك أو استهلك
ويكون الواهب حتى التصرف فيه واسترداده هو أو ورثته
(مادة ٨٣)

اذا مات الواهب قبل تسليم العين للموهوب بطلت الهبة

(مادة ٨٣)

اذا مات الموهوب قبل استلامه العين للموهوب بطلت الهبة ولا حق لورثته فيها

(مادة ٨٤)

اذا وهب شخص هبة لمن ليس أهلا للقبول جاز لوليّه أو وصيه أو من هو في حجره أن يقبل الهبة
ويقبضها عنه

واذا كان الصبي الموهوب له مميزا لقبوله وقبضه معتبرا ولو لمع وجود أبيه

(مادة ٨٥)

حكم الهبة في مرض الموت بعد استيفاء شرائطها قبله حكم الوصية في اعتبارها من الثلث
ووقفها لو لاحد الورثة

الفصل الثالث

(في الوصية) (راجع لاحول لتخصيه)

(مادة ٨٦)

الوصية تعليق مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع

(مادة ٨٧)

يشترط لصحة الوصية كون الموصى حرا بلغا عاقلا مختارا أهلا للتبرع والموصى له حيا
تحقيقا أو تقديرًا والموصى به قابلا للتعليق بعدموت الموصى

(مادة ٨٨)

يجوز لمن لا دين عليه ولا وارث له أن يوصي بحاله كلمة أو بعضه لمن يشاء

(مادة ٨٩)

من كان عليه دين مستغرق قبله فلا تجوز وصيته الا أن يبرئه غرمائه

(مادة ٩٠)

لا تجوز الوصية لتوارث الا اذا اجازتها الورثة الاخر بعد موت الموصي وهم من أهل التبرع

(مادة ٩١)

يجوز الوصية بالثلث للاجنبي عند عدم المانع من غير اجازة الورثة ولا تجوز بما زاد على الثلث الا اذا اجازتها الورثة بعد موت الموصي وهم من أهل التبرع ولا عبرة باجازتهم في حال حياته

(مادة ٩٢)

اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للذي والمستامن ومنهما للمسلم

(مادة ٩٣)

لا يملك الموصي به الا قبول الوصية صراحة أو دلالة كونه الموصى له بعد موت الموصي بلا قبول ولارذ ولا يصح قبولها الا بعد موت الموصي فان قبل الموصى له بعد موت الموصي ثبت له ملك الموصى به سواء قبضه أو لم يقبضه

فان مات بعد موت الموصي قبل القبول أو الرذ اتقل الموصى به الى ملك ورثته

الفصل الرابع

(في الميراث)

(مادة ٩٤)

يتبع في الميراث احكام الشريعة الاسلامية في حق المسلمين وأما الذميون فينتفع في مواريتهم بأحكام أحوالهم الشخصية وان تراضوا وتزافعوا اليها يحكم بينهم بحكم الاسلام

كتاب الشفعة

الفصل الاول

(في تعريفها وأسبابها واختصاصها)

(مادة ٩٥)

الشفعة هي حق تملك العقار المبيع أو بعضه ولو جبر على المشتري بما قام عليه من الثمن والمؤن

(مادة ٩٦)

سبب الشفعة هو اتصال ملك الشفيع بالعقار المبيع اتصال شركة أو اتصال جوار

(مادة ٩٧)

الشركة في الشفعة على نوعين شركة في نفس العقار المبيع وشركة في حقوقه

(مادة ٩٨)

الشركة في نفس العقار المبيع أن يكون للشفيع حصة شائعة فيه قليلة كانت أو كثيرة فإن كانت له حصص مفترزة عن العقار فلا يكون شريكا فيه

والمشارك في أرض حائط الدار يعتبر مشاركا في نفس العقار

(مادة ٩٩)

الشركة في حقوق العقار المبيع هي عبارة عن الشركة في حق الشرب الخاص أو الطريق الخاص سواء كان الطريق خاصا بدار واحدة أو بجملة دور مفتوحة أبوابها في زقاق غير نافذ فإذا بيعت دار في زقاق غير نافذ بجميع أهلها شفعاء يستوي فيه الملاصق والمقابل والاعلى والأسفل

(مادة ١٠٠)

الجوار الملاصق هو من له عقار متصل بالعقار المبيع أما لو كان عقارا جاريا منفصلا عن العقار المبيع انفصالا تاما ولو بقدر شبر أو أقل فلا يكون جاريا مستحقا للشفعة فإذا بيع بيت من دار فالملصق للبيت ولا أقصى الدار في الشفعة سواء لكونه ملاصقا حقا

(مادة ١٠١)

إذا كان السفلى لشخص والعلو لأخر يعتبر كل منهما جاريا ملاصقا وكذلك من كانت له خنبة موضوعة على حائط لملك له فيه أو كان شريكا في خنبة موضوعة على حائط يعتبر جاريا ملاصقا لأشريكه

(مادة ١٠٢)

الطريق العام لا شفعة به لصاحب الملك المقابل للعقار المبيع ولو تقاربت الابواب وانما تكون الشفعة للجوار الملاصق سواء كان باب داره في هذا الطريق أو في غيره

(مادة ١٠٣)

إذا اجتمعت أسباب الشفعة يقدم الأقوى فالأقوى فيقدم الشريك في نفس العقار ثم الشريك

في أرض الحائط المشترك (١) ثم الشريك في حقوق المبيع الخاصة ثم الجار الملاصق
وأى ترك الشفعة أو سقط حقه فيها تنقل الشفعة الى من يليه في الرتبة

(مادة ١٠٤)

استحقاق الشفعة للشركاء يكون بقدر رؤسهم لا بقدر أنصبتهم في الملك فإذا باع أحد الشركاء
حصته لأحدهم لم يحسب المشتري واحدا منهم في الشفعة وتقيم الحصة المبيعة بينهم

الفصل الثاني

(فيما ثبت فيه الشفعة وما لا ثبت)

(مادة ١٠٥)

لا تثبت الشفعة إلا بعد البيع مع وجود السبب الموجب لها

(مادة ١٠٦)

يشترط في المبيع الذي تثبت فيه الشفعة أن يكون عقارا مملوكا ولو غير قابل للقسم وأن يكون
بيعه صهيما نافذا أو فاسدا انقطع فيه حق النسخ خالي عن خيار شرط البائع وأن يكون
العوض مالا ولا فرق في العقارين أن يكون دارا أو حائوتا أو أرضا أو كرما أو علوا أو سفلا

(مادة ١٠٧)

يشترط أن يكون العقار المنفوع به مملكا للشفيع وقت شراء العقار المنفوع وأن لا يصدر من
الشفيع رضا بالمبيع لا صراحة ولا دلالة

(مادة ١٠٨)

لا شفعة في ملك جهة بلا عوض مشروط فيها أو صدقة أو وارث أو وصية ولا في عقار ملك يبدل
ليس بمالك أو استأجر شيئا بدار أو حائوتا

(مادة ١٠٩)

لا شفعة في البناء والشجر المبيع قصدا بدون الأرض القائم عليها فإذا بيع البناء والشجر تبعا
للأرض تثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٠)

لا شفعة في البناء والشجر القائم في أرض محتكرة أو في الأراضي الأميرية

(١) قوله ثم الشريك في أرض الحائط الخ نص عليه في المندبة من الباب الثاني في مراتب الشفعة في أو آخر

(مادة ١١١)

الاراضى الاميرية التى بأيدى المستحقين لمنفعة الايصح بيعهم لها فلاشفعة فيها

(مادة ١١٢)

اذا باع ولى الامر شيئاً من الاراضى الاميرية التى ليست فى يد أحد من الزراع أو باع للزراع شيئاً من الاراضى التى فى أيديهم بمسوغ شرعى كوصى اليتيم فبيعه صحيح تثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٣)

لاشفعة فى الوقف ولا له فاذا بيع عقار مجاور لوقف أو كان بعض المبيع ملكاً وبعضه وقفاً ويسع المالك فلاشفعة للوقف

(مادة ١١٤)

لا تجرى الشفعة فى القسمة فاذا قسمت داراً وأرض مشتركة بين اثنين فلا يكون الجار شفعياً فيها

(مادة ١١٥)

لاشفعة فيما يبيع بعافاسدا الا اذا انقطع حق البائع عنه بأن قبضه المشتري وتصرف فيه تصرفاً يمنع فسخ البيع كأن وهبه أو بى أو غرس فيه

(مادة ١١٦)

لاشفعة فيما يبيع بشرط ان خيار البائع الا اذا أسقط البائع خياره حتى لزم البيع فجب فيه الشفعة للشفيع ان طلبها عند البيع بشرطها

الفصل الثالث

(فى طلب الشفعة)

(مادة ١١٧)

طلب الشفعة على ثلاثة أوجه طلب موأبة وطلب ائهاد وتقرير وطلب ثلاث

(مادة ١١٨)

طلب الموائبة هو أن يادرا الشفيع بطلب الشفعة فوراً فى مجلس علمه بالبيع والمستوى والثمن ولو علم بذلك بعد حين بدون أن يصدر منه ما يدل على الاعراض وأن يشهد على طلبه خشية بحدود المشتري لالزوما

(مادة ١١٩)

طلب التبرير هو أن يشهد الشفيع على البائع أن كان العقار المبيع في يده أو على المشتري وأن لم يكن العقار في يده أو عند المبيع بأنه طلب ويطلب فيه الشفعة الآن والمدة الفاصلة بين هذا الطلب والطلب الأول مقدّر بما يمكن منه فإن تمكن بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفعته وإن لم يتمكن منه فلا تسقط

وإن أشهد الشفيع في طلب الموائبة عذراً أحدهم من هؤلاء المذكورين كفاء ذلك الأشهاد فقام مقام الطلبين

(مادة ١٢٠)

طلب التملك هو طلب الخاصصة والمرافعة عند القاضي فإذا أخره الشفيع بعد طلب الموائبة والتقرير شهر واحد بلا عذر بطلت شفعته وإن أخره بعد زيم قبول فلا تسقط

(مادة ١٢١)

لولى الصبي أو وصيه أن يأخذه بالشفعة فإن لم يطلبها أو بلغ الصبي فلا شفعة له بعد البلوغ فإن لم يكن للصبي ولى ولا وصى ينصب له القاضي فيما يأخذه بالشفعة فإن لم ينصب له فيما فاته يبقى على شفعته حتى يبلغ فياً أخذها أو لمضى على بيع العقار المنشوع سنون

(مادة ١٢٢)

الخصم للشفيع في إثبات الشفعة كل من المشتري والبائع قبل تسليم المبيع للمشتري وبعد تسليمه إليه فالخصم هو المشتري فقط

(مادة ١٢٣)

إذا كان المبيع في يد البائع وارتفاع الشفيع معه فلا تسمع البينة عليه حتى يحضر المشتري ومتى ثبتت الشفعة مستوفية شرائطها يفسخ القاضي شراء المشتري ويقضى للشفيع بالعقار المنشوع بطلب الشفيع

(مادة ١٢٤)

إذا كان أحد الشريرين غائباً فلا ينتظر قدومه ولا يؤقف له نصيب بل يقضى للحاضر بجميع المبيع فإن حضر الغائب وطلب الشفعة مستوفياً شرائط الطلب يقضى له بحقه إن لم يوجد مسقط له فإن كان مثل الأول يقضى له بالنصف وإن كان فرفقه يقضى له بجميع المبيع وتبطل شفعة الأول وإن كان دونه يمنع

الفصل الرابع

(في حكم الشفعة)

(مادة ١٢٥)

لا يثبت الملك للشفيع في المبيع الا بقضاء القاضى أو بأخذ من المشتري بالتراضي

(مادة ١٢٦)

تملك العقار قضاء كان أو رضاه يعتبر شراءً جديداً في حق الشفيع فله خيار الرؤية والعيب وان اشترط المشتري مع بانه البراءة منها

(مادة ١٢٧)

اذا قضى للشفيع بالمبيع وكان عنه مؤخر على المشتري يأخذه الشفيع بمن حال فان أدام للبائع سقط الثمن عن المشتري وان أدام للمشتري فليس للبائع أن يطالب المشتري به قبل حلول الاجل المتفق عليه

(مادة ١٢٨)

اذا قضى للشفيع بالعقار المشفوع فأدى ثمنه ثم استحق المبيع فان كان أدام للمشتري فعليه ضمانه سواء استحق قبل تسليمه اليه أو بعده وان كان أدام للبائع واستحق المبيع وهو في يده فعليه ضمان الثمن للشفيع

(مادة ١٢٩)

للشفيع أن ينقض جميع تصرفات المشتري حتى لو وقف العقار المشفوع أو جعله مسجداً فله نقضه

(مادة ١٣٠)

اذا بنى المشتري بناءً في الدار والأرض المشفوعة أو غرس فيها أشجاراً فالشفيع بالخيار ان شاء تركها وان شاء أخذها بالثمن المسمى ودفع قيمة البناء والشجر مستحق القلع أو يكلف المشتري قلعهما واذا زاد المشتري على العقار المشفوع شيئاً من ماله بان يبضه أو صبغه بالأوان فان الشفيع يكون بالخيار ان شاء تركه وان شاء أخذ به الثمن وقيمة الزيادة

(مادة ١٣١)

اذا هدم المشتري بناء الدار المشفوعة أو هدمه غيره أو قلع الأشجار التي كانت في الأرض المشفوعة يأخذ الشفيع العرصة أو الأرض بحصتها من الثمن بان يقسم الثمن على قيمة العرصة أو الأرض وقيمة البناء أو الشجر وما يخص العرصة أو الأرض منه يدفعه الشفيع وتكون الاقراض والاخشاب للمشتري

(مادة ١٣٢)

إذا تغرّبت الدار المشفوعة أو جفت أشجار البستان المشفوع بلا تعدى أحد عليها يأخذها الشفيع بالثمن المسمى
فإن كان بها انتقاض أو خشب وأخذ المشتري تسقط حصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمة الدار والبستان يوم العقد وقيمة الانتقاض والخشب يوم الأخذ

(مادة ١٣٣)

إذا قلب بعض الأرض المشفوعة بغير فرق أو فهو سقطت حصة التالف من أصل الثمن

(مادة ١٣٤)

إذا أخذ الشفيع العقار المشفوع وبني فيه بناء أو غرس فيه أشجاراً ثم استحق العقار فإنه يرجع بالثمن فقط ولا يرجع له بقيمة البناء والشجر على أحد بمعنى أنه لا يرجع عما نقص بالعلم (١)

(مادة ١٣٥)

الشفعة لا تقبل التجزئة فليس للشفيع أن يأخذ بعض العقار المشفوع ويترك بعضه جبراً على المشتري إنما إذا قلعت المشترون واتحد البائع وقبضوا المبيع منه أو لم يقبضوه ودفعوا له الثمن فللشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي

الفصل الخامس

(فيما يسقط الشفعة ويطلبها)

(مادة ١٣٦)

تبطل الشفعة بترك طلب الموائبة أو باختلال شرط من شروط صحتها وتسقط أيضاً بترك طلب التقرير والاشهاد مع امكانه والقدرة عليه وبأخير طلب المخاصمة شهر ابلا عذر

(مادة ١٣٧)

إذا أسقط الشفيع حقه في الشفعة وترك قبل الحكم سقط حقه وللشفعاء الآخر أن يأخذوا العقار المبيع إن طلبوا الشفعة بشروطها وإن أسقط حقه بعد الحكم له فلا يسقط ولا يكون لأحد حق فيه

(١) يستفاد حكمه من أوائل الباب السابع عشر من المتفرقات من الشفعة من الهندية غرة ٢٠٦ ومن أوائل الفصل السادس عشر من الاستقاني والقروير الخ من جامع الفصولين غرة ٢١٢

(مادة ١٣٨)

يشترط لصحة الشفعة أن يطلب الشفيع كل المبيع فإن طلب أحد الشريكين نصفه بناء على أنه يستحق النصف فقط بطلت شفعته

(مادة ١٣٩)

لا يبطل الشفعة بموت المشتري

(مادة ١٤٠)

تبطل الشفعة بموت الشفيع قبل ملكه العقار المشفوع بالقضاء أو الرضا سواء كان موته قبل الطلب أو بعده ولا ينتقل حقه فيها إلى ورثته

(مادة ١٤١)

إذا باع الشفيع العقار المشفوع به أو وقفه أو جعله مسجداً قبل ملكه العقار المشفوع بطلت شفعته

(مادة ١٤٢)

إذا اشترى الشفيع العقار المشفوع من المشتري سقطت شفعته وإذا سقطت شفعته فلن دورنه أو مثله في الدرجة من الشفعة أن يأخذها بالعقد

(مادة ١٤٣)

إذا استأجر الشفيع المبيع أو ساومه يباع أو أجارة أو طلب من المشتري يبعه له بوليّة أي بمثل الثمن الأول سقطت شفعته

(مادة ١٤٤)

إذا أخبر الشفيع عقد الركن فاستكثره فسلم في الشفعة ثم تحقق له أن الثمن أقل مما أخبر به فله حق الشفعة

(مادة ١٤٥)

إذا علم باسم المشتري فسلم في الشفعة ثم بان له أن المشتري هو غير من ممي فله حق الشفعة

(مادة ١٤٦)

إذا بلغ الشفيع شراء نصف العقار المشفوع فسلم في الشفعة ثم تحقق لشراء كل المبيع فله الشفعة وفي عكسه لا شفعة له

باب

(في التملك بوضع اليد على الاموال المباحة)

(مادة ١٤٧)

الاراضى الموات أى المباحة التى لا ينتفع بها وليست فى ملك أحد تكون ملكا لمن وضع يده عليها وأحياءها بآذن والى الامر مسلما كان أو ذميا لاستمنا
فمن آذنه بأحياء أرض موات وكان واحدا منهم مسلما أو أحياءها بآذن زرعها أو غرس أو بنى فيها فقد ملكها ولا تنزع منه بل يربط عليها العشران كانت أقرب إلى أرض العشر وكان المحي مسلما
والا فالخراج

(مادة ١٤٨)

إذا وجد فى أرض عشيرة أو خراجية مملوكة لشخص معين معدن ذهب أو فضة أو حديد
أو نحاس أو فحم أو من الجوامد التى تنطبع بالنار فإنه يكون ملكا للمالك الأرض وعليه الخمس
للحكومة

وان وجدت فى أرض مملوكة لغير معين كالراضى الحكومة تكون كلها للحكومة

(مادة ١٤٩)

من وجد فى أرض من الاراضى المباحة كالجبال والمغاور كنز مدفون وعليه علامة أو نقش
عمله الجاهلية فله أربعة أخماس وخسبه للحكومة
وان كان عليه نقش من النقوش الاسلامية فهو للمالك الأرض التى وجد فيها ان ادعى ملكه والا
فهو لقطعة

(مادة ١٥٠)

الصيديمباح برا وبحرا ويجوز اتخاذه حرفة

باب

(في وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان)

(مادة ١٥١)

من كان واضعا يده على عقار أو غيره ويمتصرفا فيه تصرف المالك بلامنازع ولا معارض مدة
١٥ سنة فلا تسمع عليه دعوى المالك بغير الارث من أحد ليس يذى عذر شرعى ان كان منكرا

(مادة ١٥٢)

من كان واضعا عباده على عقار متصرفا فيه متصرف المالك بلامنازع مدة ثلاث وثلاثين سنة فلا تسمع عليه بعد هادعوى الارث ولا دعوى أصل الوقف الا لعذر شرعى

(مادة ١٥٣)

لواضع اليد على العقار أن يضم الى مدة وضع يده مدة وضع يده من استقل منه العقار اليه سواء كان انتقاله بشراء أو هبة أو وصية أو وارث أو غير ذلك فان جعت المدتان وبلغت المدة المحدودة لمنع سماع الدعوى فلا تسمع على واضع اليد دعوى الملك المطلق ولا دعوى الارث ولا الوقف

(مادة ١٥٤)

الاستيلاء والاستيداع والاستتجار والاستعارة والاستيلاء تعتبر اقرا باعدم الملك لمباشر فلا تسمع دعواه لنفسه على واضع اليد ولولم يرض على وضع اليد المدة المحدودة لمنع سماع الدعوى

(مادة ١٥٥)

من كان واضعا عباده على عقار بطريق الاجارة أو الاعارة وهو مقر بالاجارة أو العارية فليس له أن يتهمك بمرور خمس عشرة سنة على وضع يده في منع سماع دعوى المؤجر أو الماعير عليه فان كان منكرا للاجارة أو العارية جميع تلك المدة والمدعى حاضر وهو تارك للدعوى عليه مع التمكن منها ووجود المقضى لها فلا تسمع دعواه بعد ذلك

(مادة ١٥٦)

انما لا تسمع دعوى الملك أو الارث أو الوقف على واضع اليد اذا تحقق ترك الدعوى بلا عذر شرعى في المدة المحدودة

(مادة ١٥٧)

اذا تركت الدعوى لعذر من الاعذار الشرعية في المدة المحدودة كأن كان المدعى غائبا أو قاصرا أو مجنونا ولاولى له مملولا وصى فلا مانع من سماع دعوى الملك أو الارث أو الوقف ما لم يحضر الغائب ويبلغ الصبي ويقف المجنون ويترك الدعوى بعد حضوره أو بولوغه أو افاقت مده تساوى المدة المحدودة

(مادة ١٥٨)

واذا ادعى في أثناء المدة في مجلس القضاء على واضع اليد ولم تفصل الدعوى فلا مانع من سماعها ثانيا ولو مضت المدة المحدودة ما لم يرض بين الدعوى الاولى والثانية المدة المحدودة

(مادة ١٥٩)

المطالبة في أثناء المدة المحدودة في غير مجلس القضاء لا تعتبر ولو تكررت مرارا

(مادة ١٦٠)

من كان واضعا يده على عقار اشتراه فلا تسمع دعوى المالك عليه من كان معه في البلد وهو يعلم البيع وراءه وهو يتصرف فيه بناءً موزعاً وغير ذلك وسكت عن دعواه ولو لم تمض على وضع اليد خمس عشرة سنة ووارث من كان حاضراً يعلم البيع ويرى التصرف في كونه في عدم سماع الدعوى منه

(مادة ١٦١)

لا تسمع دعوى المالك على واضع اليد من ولد البائع له ولا من أقاربه أو زوجته الذين كانوا حاضرين وقت بيع العقار له أو المالكين به وسكتوا عن دعواه ولو لم يمض لحلي بيعه خمس عشرة سنة

باب

(في نزع الملك)

(مادة ١٦٢)

لا ينزع ملك أحد من يده بغير حق شرعي

(مادة ١٦٣)

انما ينزع الملك من يده صاحبه اذا تصرف فيه بوجه من وجوه التصرفات السالبة للملك بمجرد العقد كالبيع

(مادة ١٦٤)

اذا كان المالك مدنيًا نادى باتباعه شرعاً يجوز نزع ملكه الزائد عن حوائجه الضرورية المحتاج اليها في الحال ومنها مسكنه الضروري اذا لم يكن له مال من جنس ما عليه من الدين الشرعي ويباع قضاؤه اذا امتنع عن بيعه بنفسه لقضائهم منه ويبدأ في البيع بالابسر فالابسر بقدر الدين

(مادة ١٦٥)

اذا اقتضت المصلحة العامة اخذ ملك لتوسيع طريق العامة يؤخذ بقيته لكن لا يؤخذ من يد صاحبه مالم يؤت له ثمنه بمقدار يعرفه من يؤت بعد الله من أهل الخبرة (١)

(١) في حاشية أبي السعود على مسكن من الوقف غرة ٥١٩ تملكها في المسجد على الناس ويجنبه أرض لرجل تؤخذ بالقيمة كرها لانه لماض في المسجد المحرام أخذت العصابة أرضين بكرة وزادوا في المسجد زبلتي وهن من الاسراء الجلائز ٥١

(مادة ١٦٦)

مصلحة الموقوف عليهم فحسب رعايتها فلا يؤول خدمته كان وقف لاتساع طريق العامة الا اذا استبدل
 بأحسن منه صقعا وأكثر نفعا وأغزر ريعا

(مادة ١٦٧)

اذا اقتضى الحال أخذ أرض من الاراضي الاميرية من يضمن هو مستقعر بزراعتها الا اذا خالفها في
 طريق العامة أو غير ذلك من المصالح العامة يرفع عن صاحبها من المال المربوط بقدر ما يؤول خدمته

في العقود والمدائنات والامانات والضمانات

كتاب العقود على العموم

الباب الاول

(في ماهية العقد وشروطه)

(مادة ١٦٨)

العقد هو عبارة عن ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره
 في المعقود عليه

ويترتب على العقد التزام كل واحد من العاقدين بما وجب له للآخر

(مادة ١٦٩)

يصح أن يرد العقد على الإعيان منقولة كانت أو عقارا لتقليكها بعوض أو بغير عوض

(مادة ١٧٠)

يصح أن يرد العقد على الإعيان لحفظها أو دبعة أو لاستهلاكها بالاتفاق بما اقترضا ورد بدلها

(مادة ١٧١)

يجوز ورود العقد على منافع الإعيان للاتفاق بما بعوض اجارة أو بغير عوض اعارة ووردها
 لصاحبها

(مادة ١٧٢)

يصح أن يرد العقد على عمل معين من الاعمال الصناعية أو على خدمته معينة

(مادة ١٧٣)

يشترط لتحقيق كل عقد أو ثلاثة أشياء وهي العاقدان وصيغة العقد ومحل يضاف إليه ويشترط لصحة أى عقد أهلية العاقدين وكون العقد مفيدا وكون المحل قابلا لحكم العقد وكونه مما يقصد شرعا

الفصل الاول

(فى أهلية العاقدين)

(مادة ١٧٤)

يشترط لانعقاد عقد البيع والشراء والايجار والاستجار والشركة والحالة والرهن والوكالة ونحوها من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر أن يكون كل من العاقدين مميزا يعقل معنى العقد ويقصده ولا يشترط بلوغهما غير أن عقودهما لا تكون نافذة ان كانا محجورا عليهما (راجع الملاحق الاثنية وما بعدها)

(مادة ١٧٥)

المحجور عليه لصغر سنه وعدم تميزه تصرفاته وعقوده باطلة لا تنعقد أصلا سواء كانت نافذة له أو مضرة أو دائرية بين النفع والضرر والكبير المجنون جنونا غامضا الباطل عقله حكمه حكم الصغير الذى لا يعقل فلا تصح عقوده التى يعقدها حال جنونه بل تكون باطلة أيضا فان كان يميز تارة ويشقى أخرى فعقوده التى يعقدها حال افاقته وهو تام العقل تكون صحيحة نافذة

(مادة ١٧٦)

إذا كان المحجور عليه صبيًا مميزًا أو كبيرًا امتنوها تصح تصرفاته وعقوده التى تكون نافذة له نفعًا محضًا وتنفذ ولو لم يجزها الولي أو الوصى وأما تصرفاته وعقوده المضرة بمصلحته ضررًا محضًا فهى كصرفات الصبي الغير المميز وعقوده لا تصح أصلا ولو أجازها الولي أو الوصى

(مادة ١٧٧)

المحجور عليه سواء كان صبيًا مميزًا أو كبيرًا ذاعته أو رقيقا إذا عقد عقدا من العقود الدائرة بين النفع والضرر التى لا يشترط البلوغ لصحة انعقادها فلا ينفذ عقده ولا يترتب عليه حكم الا اذا أجازها الولي أو الوصى أو المولى إجازة معتبرة فان أجازها جازع وضدت أحكامه وان لم يجزه أو أجازها أو كان فيه ضرر كان كل فيه غبن فاحش زيادة أو نقصان فلا يجوز ولا ينفذ أصلا

(مادة ١٧٨)

الصبي أو العبد المأذون له بالتجارة تصح عقود بيعه وشراؤه وتوكيله غيره بالبيع والشراء وأجارته واستقماره ومزارعته ومساقاته ورهنه وأرتهاته ويجوز إقراره بدين أو عين لمن تقبل شهادته أو عارية أو ودیعة وحط من الثمن يعيب قدر ما يحيط بالتجار ويجوز له الحجابة وتأجيل الدين والصلح عن دين له على بعضه ان لم تكن له ينة وليس له أن يقرض ولا يهب ولا يكفل عن غيره

(مادة ١٧٩)

المجبور عليه بحرق أو قضاء بفسده وسوء تصرف في ماله حكمه حكم الصبي المميز في التصرفات التي تتحمل الفسخ ويطلبها الهزل كالبيع والاجارة ونحوهما فلا تنفذ عقودهما الا اذا أجازها القاضي فان أجازها نفذت وان ردها بطلت وانما تصح تصرفاته التي لا تتحمل الفسخ كالنكاح والطلاق والاعتاق والاستيلاء والتدبير وهو في وجوب زكاة وفطرة وحج وعبادات وزوال ولاية أبيه أو جده وفي صحة إقراره بالعقوبات وفي الاتفاق على من تلزمه نفقتهم وفي وصايه بالقرب من ثلث ماله ان كان له وارث كالغ

(مادة ١٨٠)

يشترط لصحة عقود التبرعات كالهبة والصدقة والوصية أن يكون المتبرع عاقلًا بالغًا مطلق التصرف في ماله ولا يشترط العقل والبلوغ في المتبرع له بهبة أو صدقة أو وصية

(مادة ١٨١)

يشترط لصحة عقود الضمانات وجوب حفظ الودائع والامانات والالتزام بإداء الدين المحال به في المديونات أن يكون كل من الضامن والمستودع والمتبرع بوفاء الدين المحال به عليه عاقلًا بالغًا غير مجبور عليه ولا يشترط العقل والبلوغ في صاحب الدين المضمون أو المحال به ولا في صاحب الوديعة الا اذا باشر كل منهما العقد بنفسه وهو غير عاقل أو عاقل غير مأذون فانه لا يشترط في الاول ولا يشترط في الثاني الا اذا أجاز له الولي أو الوصي

(مادة ١٨٢)

يشترط لنفاذ عقود المعاوضات الواردة على الاعيان المالية أو على منافعها أن يكون المتصرف في العين الوارد عليها العاقل بالغًا أو وكيلًا عن مالكها ان كان عاقلًا بالغًا أو وليًا أو وصيًا عليه ان كان صغيرًا أو كبيرًا مجنونًا أو معتوها وأن لا يتعلق بالعين حق لغير المتصرف فيها

(مادة ١٨٣)

يشترط للزوم عقود المعاوضات الواردة على الاعيان أو على منافعها أن تكون عارية عن الخيارات

(مادة ١٨٤)

يجوز للعر العاقل البالغ غير المحجور عليه أن يشرأى عقد كان بنفسه أو يوكل به غيره
فمن يشرأ عقد من العقود بنفسه لنفسه فهو الملزوم دون غيره بما يترتب عليه من الحقوق
والاحكام

(مادة ١٨٥)

من يشرأ بطريق الوكالة عن غيره عقدهة أو صدقة أو اعادة أو ابداع أو رهن أو قرض
فان كان وكيلاً من جهة مريد التملك يصح العقد على الموكل مطلقاً سواء أضاف الوكيل العقد
لموكله أو لنفسه

وان كان وكيلاً من جهة طالب التملك فان أضاف العقد الى نفسه يقع العقد له للموكل وان
أضاف العقد للموكل يقع العقد للموكل وتعلق به الحقوق في غير القرض الا اذا بلغ على سبيل
الرسالة

(مادة ١٨٦)

من يشرأ بالتوكيل عن غيره عقد من عقود المعاوضات المالية كالبيع والشراء والاجارة
والصلح عن اقرار يقع العقد للموكل سواء أضاف الوكيل العقد الى نفسه أو الى الموكل

(مادة ١٨٧)

اذا أضاف الوكيل عقد المعاوضة المالية الى نفسه تعود حقوق العقد كلها اليه فان كان لبيع
أو اجارة أو صلح من جهة المذمى يكون هو المطالب بتسليم ما باعه أو أجره ويكون له المطالبة
بالثمن والاجرة وببدل الصلح واذا استحق المبيع أو المؤجر أو المصلح عنه يكون للشترى
أو المستأجر أو المذمى عليه المصلح الرجوع عليه بالثمن أو الاجرة أو بدل الصلح
وان كان وكيلاً بشراء شئ أو استجاره أو المصالحه عنه من جهة المذمى عليه فله قبض ما اشتراه
أو استأجره وعليه دفع ثمنه أو أجرته وببدل ما صلح عنه
فان أضاف العقد الى موكله عادت كل حقوقه على موكله فلا مطالبة للموكل ولا عليه بما يترتب
على العقد من الحقوق والواجبات

(مادة ١٨٨)

الاب المستور حاله اذا تصرف في مال ولده الصغير أو الكبير المحضون أو المعتوه ببيع أو اجارة

وكان تصرفه بمنزل القيمة أو يسير الغبن صح العقد وليس للولد نقضه بعد الادراك أو بعد الافاقه من جنسه أو عتقه

(مادة ١٨٩)

الاب الفاسد الرأى الذى لا يحسن التصرف فى المال اذا تصرف فى مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه يبيع فلا يصح بيعه أصلاً الا اذا كان بضعف القيمة سواء كان المبيع عقاراً أو منقولاً فان باعه بأقل من ضعف القيمة يكون للولد نقضه بعد البلوغ أو الافاقه

(مادة ١٩٠)

الوصى اذا تصرف فى عقار اليتيم بالبيع بغير مسوغ من المسوغات الشرعية فلا يصح تصرفه وللصغير نقضه بعد ادراكه وان تصرف فيه بمسوغ شرعى لزم الصبي احكامه وليس له نقضه وتصرف الوصى فى مال اليتيم غير العقار بمنزل القيمة أو يسير الغبن جائز لزم فليس للصبي نقضه بعد بلوغه وان تصرف فيه بغير فاحش لا يصح تصرفه أصلاً ولا اجازته

الفصل الثانى

(فى رضا العاقدین وما يعدم الرضا)

(مادة ١٩١)

يشترط لصحة العقد الوارد على الاعيان المالية أو على منافعها تراضى العاقدین بلا اكرام ولا اجبار

(مادة ١٩٢)

الاكرام نوعان ملجئ وغير ملجئ فالاكراة الملجئ يعدم الرضا ويقسد الاختيار ويكون بالتهديد باتلاف نفس أو عضو أو بعض عضو أو بضرب مبرح يخاف منه تلف نفس أو عضو أو باتلاف كل المال والاكراة الغير الملجئ يعدم الرضا أيضاً لكنه لا ينسده الاختيار ويكون بالتهديد بالحبس والقيود المديدین وبالضرب الغير المتلف على حسب أحوال الناس

(مادة ١٩٣)

الاكرام بنحس الوالدين والاولاد وغيرهم من ذى رحم محرم أو بضربهم يعدم الرضا أيضاً

(مادة ١٩٤)

يختلف الاكرام باختلاف أحوال الأشخاص وسنم وضعفهم ومناصبهم وجاههم ودرجة تأثرهم وتألمهم من الحبس والضرب كره وقلة وشقة وضعفاً

(مادة ١٩٥)

يشترط لاعتبار الاكراه المعدم للرضا أن يكون المكره قادراً على إيقاع ما هذب به وأن يخاف المكره وقوع ما صدر تهديده به في الحال بأن يغلب على ظنه وقوع المكره به أن لم يفعل الأمر المكره عليه فإن كان المجبر غير قادر على إيقاع ما هذب به فلا يكون الاكراه معتبراً

(مادة ١٩٦)

إذا عقد المكره العقد في غيب المجبر ولم يرسل المجبر أحداً ليرده اليه ان لم يفعل فلا يعتبر الاكراه ويكون قد عقده طوعاً بعد

(مادة ١٩٧)

الرضا شرط لصحة العقود التي تشمل الفسخ فتفسد بقواته وذلك كالبيع والشراء والايجار والاستقجار والهبة والصلح وتأجيل الدين والشفعة ونحوها فمن أكره أكرهاه معتبراً بأحد نوعي الاكراه على عقدها فلا يصح عقده

(مادة ١٩٨)

لا يصح أيضاً مع الاكراه ابراء الدائن مديونه ولا ابراء الكفيل بنفس أو مال فمن أكره أكرهاه معتبراً لمجئنا أو غير ملحق على ابرام مديونه أو كفيل مديونه فأبرأه غير صحيح وله مطالبة كل منهما بدينه

(مادة ١٩٩)

الكفالة والحول لا يضمنان أيضاً بالاكراه فمن كفّل عن غيره كرهاً وقبل حوالته دين عليه جبراً فلا يلزمه شيء مما التزم به قهراً

(مادة ٢٠٠)

لا يصح الاقارب بالاكراه فمن أكره أكرهاه معتبراً على الاقرار وعلم بدلالة الحال انه ان لم يقترعما أكره عليه وقوع به المكره ما هذب به من اتلاف أو حبس أو ضرب وهو قادر على إيقاعه فأقترعاً ثقاً من وقوع ذلك فلا يعتبر اقراره ولا يلزمه شيء مما أقترعه الزوج ونوشكه على زوجته فمن أكره زوجته بالضرب أو منعها عن أهلها التيب له مهرها فوهبته وهي خاتمة فلا تصح الهبة ولا تبرأ ذمتها من المهر

(مادة ٢٠١)

العقود والتصرفات التي تصح مع الهزل ولا تشمل الفسخ كالنكاح والطلاق والعناق ونحوها لا يثر فيها الاكراه ولا تبطل به

فمن أكره على عقد نكاح أو على طلاق أو اعتاق جاز عقد نكاحه ووقع طلاقه وصح اعتاقه ويرجع المقتكرها بقيمة معتقه على من أكرهها إذا اعتقه لغير الكفارة وكان عتقه بالقول لا بالفعل

(مادة ٢٠٢)

من أكره على عقد من العقود المحققة للفسخ جاز له أن يفسخه بعد زوال الإكراه ولا يطلحق فسخه بموته ولا بموت من أكرهه ولا بموت العاقد الآخر بل تقوم ورثتهم مقامهم

(مادة ٢٠٣)

عقد المكره ينقض فاسدا لا باطلا فيقبل الإجازة فإن أجازته المكره بعد زوال الخوف صراحة أو دلالة ينقلب صحيحا

(مادة ٢٠٤)

عقود المكره لا يتوقف نفاذها على إجازته بعد زوال الإكراه بل تنفذ بلا توقف وتفيد الملك بالقبض فإن كان المكره عليه عقد بيع عكث المشتري المبيع بقبضه ملكا فاسدا ويصح فيه كل تصرف من التصرفات التي لا يمكن نقضها وتلزم قيمته ويكون للبائع مكرها للخيار إن شاء منقمن المكره على البيع قيمته يوم تسليمه إلى المشتري وإن شاء ضمن المشتري قيمته يوم قبضه أو يوم أحدث فيه تصرفا لا يحتمل النقص

(مادة ٢٠٥)

البائع المكره ولو أوره من بعده أن يتصف تصرفات المشتري التي تحتمل الفسخ ويسترد العين التي أكره على بيعها حيث وجدها أو أن تداولتها الأيدي فإن هلكت العين في يد المشتري ضمن قيمتها والبائع الخيار إن شاء ضمنه وإن شاء ضمن الجبر فإن ضمن الجبر فله الرجوع عما ضمنه على المشتري فإن كان المشتري هو الذي أجبر على الشراء وهلك المبيع في يده بلا تعد منه فلا ضمان عليه وكذا لا ضمان على البائع المكره أن قبض الثمن مكرها أو هلك في يده بلا تعد منه

الفصل الثالث

(في الغبن الفاحش وللغلط الواقع في العقود)

(مادة ٢٠٦)

الغبن الفاحش لا يفسد العقد ولا يوجب حق فسخه للمغبون إلا إذا كان فيه تفرير وانما يفسد العقد ويجب فسخه بالغبن الفاحش ولو لم يكن فيه تفرير إذا كان المغبون غبنا فاحشا صغيرا أو كان المال الذي حصل فيه الغبن الفاحش مال ووقف

(مادة ٢٠٧)

إذا وقع غلط في محل العقد وكان العقود عليه سمي ومشارا اليه فإن اختلف الجنس تعلق العقد بالمسمى وبطل لا تعدامه وإن اتحد الجنس واختلف الوصف تعلق العقد بالمشار اليه ويتعقد لوجوده ويجوز العاقد لقوات الوصف ان شاء أمضى العقد وإن شاء نقضه فإذا بيع هذا القمص على أنه ياقوت فإذا هو زجاج بطل البيع ولو بيع هذا القمص ليلا على أنه ياقوت أجزأه فظهر أنه مقرر صرح البيع والمشتري بالخيار بين امضائه ونقضه

الفصل الرابع

(في محل العقد وقائده وقصد شرعيته)

(مادة ٢٠٨)

لا بد لكل عقد من محل يضاف اليه يكون قابلا لحكمه ويصح أن يكون محل العقد ما لا عينه كل أو دينا أو منفعة أو عالا

(مادة ٢٠٩)

يلزم لعقود المعاوضات المالا يمتن الجانبين أن يكون كل من البدين معينين تعيينا نافيا للجهالة الناحشة سواء كان تعيينه بالإشارة اليه أو الى مكانه الخاص ان كان موجودا وقت العقد أو ببيان وصفه مع بيان مقداره ان كان من المقدرات أو بنحو ذلك مما احتقن به الجهالة الناحشة ولا يكتفى بذلك الجنس عن القدر والوصف

(مادة ٢١٠)

لا يصح أن يكون الشيء المعلوم الذي سيور في المستقبل محلا للعقد المتقدم ذكره الا في السلم بشرائطه

(مادة ٢١١)

يلزم أن يكون في العقد فائدة لعاقديه وأن يكون مقصودا شرعا وكل عقد لا فائدة فيه للعاقدين فهو فاسد وكذا العقد الذي قصده مقصد غير شرعي

الفصل الخامس

(في أحكام العقود)

(مادة ٢١٢)

انما تجرى أحكام العقود في حق العاقدين ولا يلزم بها غيرهما ولا يجوز قسم العقود اللازمة الا بتراضيهما في الاحوال التي يجوز فيها قسمها

(مادة ٢١٣)

عقد المعاوضة من الجانبين الوارد على الأعيان المالية إذا وقع مستوفيا شرائط الصحة يقتضى ثبوت الملك لكل واحد من العاقدين في بدل ملكه والتزام كل منهما بتسليم ملكه المقود عليه للآخر

(مادة ٢١٤)

عقد المعاوضة من الجانبين إذا وقع على منافع الأعيان المالية مستوفيا شرائط الصحة والنفاذ يستوجب التزام المتصرف في العين بتسليمها للمتفع والتزام المتفع بتسليم ما استحق من بدل المنفعة لصاحب العين

(مادة ٢١٥)

عقد التبرع بالهبة بلا عوض لا يتم بعد انعقاده صحيحا ولا يلزم المتبرع حكمه الإبتسليم العين الموهوبة للموهوب له وقبضها قبضا تاما ومثله عقد الهبة بشرط العوض فإنه لا يتم إلا قبض العوضين

(مادة ٢١٦)

إذا انعقد العقد موقوفا غير نافذ بأن كان العاقد فضوليا تصرف في ملك غيره بلا إذنه أو كان العاقد صبيّا محمّلا فلا يظهر أثره ولا يفيده ثبوت الملك إلا إذا أجازها المالك في الصورة الأولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ووقعت الأجازة مستوفية شرائط الصحة

(مادة ٢١٧)

العقد الصحيح الذى يظهر أثره بانعقاده هو العقد المشروع إذا تناووصفا والمراد بشروطه عينة ذاته ووصفه أن يكون ركبه صادرا من أهله مضافا إلى محل قابل لحكمه وأن تكون أوصافه صحيحة سالمة من الخلل وأن لا يكون مقرونا بشرط من الشروط المفسدة للعقد

(مادة ٢١٨)

العقد الفاسد هو ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه أى أنه يكون صحيحا باعتبار أصله لا لخلل في ركبه ولا في محله فاسدا باعتبار بعض أوصافه الخارجة بأن يكون المقود عليه أو بدله مجهولا بهالة فاحشة أو يكون العقد خالبا عن الفائدة أو يكون مقرونا بشرط من الشروط الموجبة لفساد العقد والعقد الفاسد لا يفيد الملك في المقود عليه إلا قبضه برضا صاحبه

(مادة ٢١٩)

العقد الباطل هو ما ليس مشروعا أصلا ولا وصفاً أي ما كان في ركنه أو في محله خلل بأن كان الإيجاب والقبول صادرين عن ليس أهلا للعقد أو كان المحل غير قابل لحكم العقد وهو لا ينعقد أصلا ولا يقيد الملك في الأعيان المالية ولو بالقبض

(مادة ٢٢٠)

العبارة في العقود للقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني

الباب الثاني

(في العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به)
(وفي العقود التي يصح اضافتها إلى المستقبل والتي لا يصح)

الفصل الأول

(في ماهية الشرط والتعلق)

(مادة ٢٢١)

الشرط هو التزام مستقبل في أمر مستقبل بصيغة مخصوصة (١)
والتعلق هو ترتيب أمر مستقبل على حصول أمر مستقبل مع اقترانه بأداة من أدوات الشرط

(مادة ٢٢٢)

العقد المنجز ما كان بصيغة مطلقة غير معلقة بشرط ولا مضافة إلى وقت مستقبل وهذا يقع حكمه في الحال

(مادة ٢٢٣)

العقد المعلق هو ما كان معلقاً بشرط غير كائن أو بمحادث مستقبلية
والمعلق يتأخر انعقاده سبباً إلى وجود الشرط فعند وجوده ينعقد سبباً مقضياً إلى حكمه (٢)

(١) التي في تعريفات السبب الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً عن ماهيته ولا يكون مؤثراً في وجوده وقبل الشرط ما يتوقف وجوده على حكم عليه

وفي الشرح عبارة عما يضاف الحكم إليه وجوده عند وجوده لا وجوداً له

(٢) يستفاد حكم المعلق والمضاف الآتي من كتاب الإيمان من الأشياء العمومية فقرة ١٢٣ مطبعة اسلامبول

(مادة ٢٢٤)

يشترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوماً على خطر الوجود لا محققاً ولا مستحيلاً

(مادة ٢٢٥)

العقد المعلق على أمر محقق ينجز في الحال إذا كان لبقائه حكم ابتدائه والتعليق على مستقبل لغو غير معتبر

(مادة ٢٢٦)

العقد المضاف هو ما كان مضافاً إلى وقت مستقبل والمضاف ينقضي سبباً في الحال لكن يتأخر وقوع حكمه إلى حلول الوقت المضاف إليه

(مادة ٢٢٧)

الشرط الذي يقتضيه العقد أو يلاءم ويؤكد موجباً أو معتبر فيصح اقتران العقد به وكذلك يعتبر الشرط المتعارف الذي جرت به عادة البلد وتقرر في المعاملات بين التجار وأرباب الصنائع

(مادة ٢٢٨)

الشرط الذي لا يكون من مقتضيات العقد ولا لازماً ولا مباحياً أو كد موجباً ولا جري به العرف ولا ينافي نفع ل أحد العاقدين أو لا أدى غيرهما فهو فاسد والشرط الذي لا تنفع فيه ل أحد العاقدين ولا أدى غيرهما فهو لغو غير معتبر والعقد الذي يكون مقرراً به صحيح

الفصل الثاني

(في بيان العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط)

(والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به)

(مادة ٢٢٩)

كل ما كان بمبادلة مال بمال كالبيع والشراء والإيجار والاستثمار والمزارعة والمنفعة والقسمة والصلح عن مال لا يصح اقترانه بالشرط الفاسد ولا تعليقه به بل تنفسد إذا اقترنت أو علق به

ومثل ذلك إجازة هذه العقود فإنها تنفسد باقترانها بالشرط الفاسد وتعليقها به

(مادة ٢٣٠)

ما كان مبادلة مال بغير مال ~~سكان~~ النكاح والخلع على مال أو كان من عقود التبرعات كالهبة والقرض أو من التقييدات كعزل الوكيل والجبر على الصبي من التجارة فإنه يصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغو الشرط ولا يصح تعليقه بالشرط بل يبطل العقد ان تعلقه به وكذلك الرهن والافالة تصح باقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط ولا يصح تعليقها بالشرط

(مادة ٢٣١)

ما كان من الاسقاطات المحضة كالطلاق والعتاق وتسليم الشفعة بعد وجوبها أو من الالتزامات التي يخلف بها كحج وصلاة يصح تعليقه بالشرط ملائماً كان أو غير ملائم ويصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغو الشرط وكذلك الوكالة والايضاء والوصية يصح تعليقه بالشرط الملائم وغير الملائم ونصح مع اقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط

(مادة ٢٣٢)

الحوالة والكفالة يصح تعليقهما بالشرط الملائم ويصح مع اقترانها بالشرط الفاسد ويلغو الشرط وكذلك ما كان من الاطلاقات كالاذن للصبي بالتجارة

الفصل الثالث

(في العقود التي يصح اضافتها الى وقت مستقبل والتي لا يصح اضافتها اليه)

(مادة ٢٣٣)

ما لا يمكن تعليقه في الحال وما كان من الاسقاطات والاطلاقات والالتزامات يصح اضافته الى الزمان المستقبلي وذلك كالاجارة وفسخها والمزارعة والمساقاة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتاق والوقف والعارية والاذن في التجارة للصبي ونحوه

(مادة ٢٣٤)

كل ما كان تعليقه في الحال فلا يصح اضافته الى الزمان المستقبلي وذلك كالبيع واجازته وفسخه والشفعة والشركة والهبة وعقد النكاح والصلح عن مال والبراء عن الدين

الباب الثالث

(في أنواع التبرعات)

الفصل الأول

(في خيار الشرط)

(مادة ٢٣٥)

يجوز أن يشترط في العقد أو بعده الخيار بفسخه أو مضائه في مدة ثلاثة أيام لا أكثر في العقود كلها إلا في الوقف والكفالة وللحنال بالدين فيجوز فيها في أكثر من الثلاث وتعتبر مدة الخيار من وقت العقد ولو كان الشرط فيه فالو بعد من وقت الشرط

(مادة ٢٣٦)

خيار الشرط يصح فيما يحتمل الفسخ من العقود اللازمة كالبيع والإجارة والمساواة والمزارة وقسمة القيمات المتعددة والمختلفة جنساً والصلح عن مال والرهن والكفالة والحالة والابراء والوقف والاقالة والخلع وفي ترك الشفعة بعد الطلين الأولين

(مادة ٢٣٧)

خيار الشرط لا يصح في النكاح والطلاق والصرف والسلم والاقرار والوكالة والهبة والوصية

(مادة ٢٣٨)

يصح أن يجعل خيار الشرط لكل من العاقدين أو لأحدهما دون الآخر أو لأجنبي

(مادة ٢٣٩)

إذا جعل في عقود المعاوضات المالية خيار الشرط لكل من العاقدين فلا يخرج البدلان عن ملكهما

وان جعل خيار الشرط لأحدهما فلا يخرج ماله عن ملكه ولا يدخل مال الآخر في ملكه

(مادة ٢٤٠)

ينسخ العقد المشروط فسخه بالخيار إذا فسخه من له الخيار قولاً أو فعلاً في المدة المعينة له ويشترط علم الآخر في المدة في الفسخ القولي لا الفعلي

والمراد بالفسخ القولي أو الفعلي كل قول أو فعل يصدر عن له الخيار إذا علم في العقد

(مادة ٢٤١)

العقد المشروط فسخه بالخيار يتم ويلزم إذا أجازته من له الخيار في المدة المعينة قولاً أو فعلاً ولولم يعمل الآخر

والإجازة القولية أو الفعلية هي كل قول أو فعل يدل على رضامن له الخيار يلزم العقد

(مادة ٢٤٢)

إذا كان الخيار مشروطاً لكل من العاقلين فأجازته أحدهما سقط خياره وحده وبقي خيار الآخر ما بقيت المدة فإن كان أحدهما قد فسخه فليس للآخر إجازته وإن أجازته فلا تعتبر الإجازة سواء سبقه الفسخ أو الإجازة أو وقعاً معاً أو فعل ما يدل على رضامن له الخيار يلزم العقد

(مادة ٢٤٣)

يتم العقد المشروط فيه الخيار ويلزم بعض مدة الخيار بدون فسخ ولا إجازة للعقد من شرط له الخيار

(مادة ٢٤٤)

يلزم العقد أيضاً بموت من له الخيار من المتبايعين في أثناء المدة قبل فسخه أو إجازته ولا يختلفه واره

فإن كان الخيار للمتبايعين معا ومات أحدهما لم يلزم العقد من جهته ويبقى الحق على خياره إلى انقضاء المدة

الفصل الثاني

(في خيار الرؤية وخيار العيب)

(مادة ٢٤٥)

حق فسخ العقد بخيار الرؤية يثبت من غير شرط في أربعة مواضع وهي الشراء للاعيان التي يلزم تعيينها ولا تثبت ديناً في الذمة والإجازة وقسمة غير المثليات والصلح عن مال على شيء بعيته ولا يثبت خيار الرؤية في العقود التي لا تشمل الفسخ

(مادة ٢٤٦)

من اشترى شيئاً لم يره من الاعيان التي يلزم تعيينها أو استأجر شيئاً لم يره أو قامهم شريكه قسمة تراعى مالاً مشتركاً من القيمات المتحدة أو المختلفة الجنس ولم يكن رأى المال المقسوم أو صلح عن دعوى مال معين على شيء معين لم يره فهو مخير في هذه الصور كلها عند رؤية المبيع أو المستأجر أو الحصص التي أصابته في القسمة أو بدل الصلح إن شاء قبل وأمضى العقد وإن شاء فسخه ونقض

القسمة وله حق الفسخ والد قبل الرؤية وبعدها ما لم يوجد ما يطله قبل أو بعد الرؤية أو ما يدل على الرضا بعد الرؤية لأجلها

(مادة ٢٤٧)

خيار الرؤية يطل تصرف من له الخيار في العين تصرفا لا يحتمل الفسخ أو يوجب حقا للغير كالبيع المطلق عن شرط الخيار للبائع والرهن والإجارة والهبة مع التسليم قبل الرؤية وبعندها

فإن تصرف تصرفا لا يوجب حقا للغير كالبيع بخيار للبائع والهبة بلا تسليم العين الموهوبة للهوب له ينطل الخيار بعد الرؤية لأجلها

وكذلك يطل بموت من له الخيار قبل الرؤية ويلزم العقد فلا ينتقل الخيار إلى ورثته

(مادة ٢٤٨)

ثبت حق فسخ العقد بخيار العيب من غير اشتراط في العقد

فمن عقد عقد شراء أو إجارة أو أجرى مع شركة قسمة مال مشترك من القيمات أو المثليات المقتصة أو المختلفة الجنس أو صالح عن دعوى مال معين على شيء بعينه فله فسخ العقد ونقص القسمة بخيار العيب إذا وجد في مشربه أو في العين المستأجرة أو في بدل الصلح أو في الحصة التي أصابته من القسمة عيبا قد يما لم يعلم به وقت العقد أو حين القسمة ولم يوجد منه ما يدل على الرضا به بعد اطلاعه عليه ولم يشترط البراءة من العيوب

فإن وجد شيء من ذلك سقط حق خياره ولزمه العقد والحصة التي أصابته في القسمة

كتاب البيع

الفصل الأول

(في عقد البيع)

(مادة ٢٤٩)

عقد البيع هو تعليق البائع مالا للشئ بمال يكون غنا للبيع

(مادة ٢٥٠)

لا يصح البيع إلا بتراضي العاقدین أحدهما بالبيع والاخر بالشراء وتعيين الثمن والغنن إذا كان لا يحتاج معمال التسليم والتسلم فانه يصح بدون معرفة قدر البيع

(مادة ٢٥١)

ينعقد البيع بإيجاب وقبول أى بكل لفظين منبئين عن معنى التليك والتلك

(مادة ٢٥٢)

كما ينعقد البيع بالإيجاب والقبول خطأ بإصح انعقاده به ما نحرزا أو مكتابة (١)
ويشترط القبول في مجلس وصول الكتاب وقراءته وفهمه فلو كتب الى رجل اشترت عبدا
هذا بكذا فكُتب اليه رب العبد بعتك منك كان يباع وينعقد البيع أيضا بالإشارة المعروفة
للآخر

(مادة ٢٥٣)

يصح انعقاد البيع بالتنازل والتعاطي ولومن أحد الجانبين بعد بيان الثمن فيما يكون ثمنه غير
معلوم لم يصرح البائع مع التعاطي بعدم الرضا

(مادة ٢٥٤)

يصح أن يكون البيع بائنا مجزا وأن يكون بشرط الخيار
و يجوز أن يكون خيار الشرط للبائع أو المشتري أو لهما معا

(مادة ٢٥٥)

يصح البيع بالشرط الذي يقتضيه العقد وبالشرط الذي يلائم العقد ويؤكده كد موجه
وبالشرط الذي جرى به عرف البلدة وعاداتها لو يعتبر الشرط
ويصح البيع بالشرط الذي ليس فيه نفع لاحد العاقلين ولا لأدى غيرهما ويلغو الشرط

(مادة ٢٥٦)

لا يصح البيع بالشرط القاسد وهو ما ليس من مقتضيات العقد ولا بما يؤكده كد موجه ولا جرى
به العرف وفيه نفع لاحد العاقلين أو لأدى غيرهما بل يفسد البيع باقترانه

(مادة ٢٥٧)

لا يصح تعليق البيع بشرط أو حادثه مستقبل ولا يصح اضافته الى وقت مستقبل

(مادة ٢٥٨)

يصح بيع المؤجل بالمجمل في السلم بشرطه

(مادة ٢٥٩)

مصاريف عقد البيع فيما يتعلق بتسليم المبيع كاجرة وكيل ووزن مبيع اذا بيع بهما على البائع

(١) كذا فيهم من الهندية من الثاني في البيع عن الظهيرة

وكذا اجرة دلال اذ باع بنفسه فلو سعى بين المتبايعين حتى باع المالك بنفسه يعتبر العرف وفيما يتعلق بتسليم الثمن كاجرة نقدة ووزنه على المشتري وكذا اجرة كتابة السندات والحج تكون على المشتري

الفصل الثاني

(في العاقدین)

(مادة ٢٦٠)

يشترط لانعقاد البيع أن يكون كل من العاقدین أهلاً للعقد (أي عاقلًا مميزًا) فلا ينعقد بيع المجنون والصبي الغير المميز .

(مادة ٢٦١)

يشترط لتفاد البيع أن يكون البائع مالكًا لمبيعته أو وكيلًا للمالك أو وليه أو وصيه وأن يكون المالك البائع نفسه غير محجور عليه وأن لا يتعلق بالمبيع حق الغير .

(مادة ٢٦٢)

يشترط لصحة البيع رضا المتعاقدين بالبيع والشر من غير اكراه ولا اجبار

(مادة ٢٦٣)

ايماء الاخرس خلقة أي اشارته المعروفة كالبيان باللسان فاذا باع الاخرس أو اشترى شيئاً بإشارته المعروفة صح بيعه وشراؤه وإشارته معتبرة وإن كان قاصدا على الكتابة وكما أنه كإشارته

(مادة ٢٦٤)

بيع المريض في مرض موته لو ارثه موقوف على اجازة بقية الورثة ولو كان بمن المثل فان أجازوه جاز وإن لم يجزوه بطل

(مادة ٢٦٥)

يجوز بيع المريض في مرض موته لغير وارثه بمن المثل أو بغير يسير ولا بعد الغيب اليسير محابة عند عدم استعراق الدين (١)

(مادة ٢٦٦)

اذا باع المريض في مرض موته لغير الوارث بغير فاحش نقصا في الثمن فهو محابة تعتبر من ثلث ماله فان خرجت من ثلث ماله بعد الدين بان كان الثلث ينفي به الزم البيع وإن كان الثلث لا ينفي بها

بان زادت عليه بخير المشتري بين أن يدفع للورثة الزائد على الثلث لا كمال ما نقص من الثلثين أو يفسخ البيع

(مادة ٢٦٧)

إذا باع المريض لاجنبي شيئاً من ماله بمعاينة فاحشة أو بسيرة وكان مدوناً بدين مستغرق للماله فلا تصح المعاينة سواء أجازته الورثة أم لم يجزوه وبخير المشتري من قبل أصحاب الديون فإن شاء بلغ المبيع تمام القيمة والافسخ البيع فإن كان قد تصرف في المبيع قبل الفسخ تلزمه قيمته بالغة ما بلغت (١)

(مادة ٢٦٨)

لا يجوز للقاضي أن يبيع ماله لليتيم ولأن يشتري مال اليتيم لنفسه وله أن يشتري من الوصي شيئاً من مال اليتيم أو يبيع ماله من اليتيم ويقبل وصيه وإن كان هو الذي أقامه وصياً

(مادة ٢٦٩)

يجوز للأب الذي له ولاية على ولده الصغير والكبير المقتبضه أن يبيع ماله لولده وأن يشتري مال ولده لنفسه بجعل قيمته وبغير بسيرة لا فاحش ولا يبرأ الأب في الشراء من الثمن حتى ينصب القاضي لولده قيمياً فإذا أخذ الثمن من الأب ثم يسلمه إليه ليحفظه لولده وإن باع مال نفسه لولده فلا يصير قابضاً بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه فضمانه على الأب

(مادة ٢٧٠)

لا يجوز للوصي المقام من قبل القاضي أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم من نفسه ولأن يبيع مال نفسه لليتيم من نفسه مطلقاً سواء كان في ذلك خير لليتيم أم لا فلو اشتري هذا الوصي من القاضي أو باع جاز

(مادة ٢٧١)

لا يجوز للوصي المختار من قبل الأب أن يبيع مال نفسه لليتيم ولأن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم إذا كان في ذلك خير لليتيم والخيرية في العقار هو أن يشتريه بضعف قيمته وأن يبيعه لليتيم بنصف قيمته والخيرية في المنقول أن يشتريه بثمن زائد على قيمته بمقدار الثلث وأن يبيعه إليه بثمن ناقص عن قيمته بمقدار الثلث أيضاً

(١) دليله في تنقيح المحامد بمن باب إقرار المريض فتعتبر المعاينة ولو بسيرة مع استغراق الدين من غرة ٦٧

باب

(في شروط المبيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية المبيع)

الفصل الأول

(في شروط المبيع وأوصافه)

(مادة ٢٧٢)

يشترط أن يكون المبيع موجوداً وأن يكون مالا متقوماً مقدور التسليم وأن يكون معلوماً عند المشتري علماً ناقياً للجهالة الفاحشة

(مادة ٢٧٣)

إذا لم يكن المبيع معلوماً عند المشتري بأن كان غائباً عنه يعلم ببيان أحواله وأوصافه المعينة له عن غيره

وإن كان المبيع حاضراً في المجلس تكفي الإشارة إليه ولا حاجة لوصفه

(مادة ٢٧٤)

المبيع يتعين تعيينه في العقد فيلزم البائع أن يسلّمه بعينه

(مادة ٢٧٥)

يصح البيع والشراء لما لم يره العاقدان وقت العقد بشرط ذكر جنسه ووصفه أو بشرط الإشارة إلى المبيع أو إلى مكانه

غير أن البيع لا يكون تاماً ولا يلزم المشتري وإن وقع العقد صحيحاً

(مادة ٢٧٦)

يشترط للزوم البيع أن يرى المشتري المبيع وقت البيع أو يكون قد رآه قبله ثم اشتراه عالماً بوقت الشراء أنه هو من قبيل السابق (١)

ورؤية الوكيل في الشراء أو القبض ورضاه كرؤية الأصل ورضاه

(مادة ٢٧٧)

من اشترى شيئاً وكان قد رآه هو أو وكيله في الشراء فليس له أن يردّه إلا إذا وجدته متغيراً عن الحالة التي رآه عليها

وتكفي رؤية ما يدل على العلم بالمقصود قبل الشراء في سقوط خياره بعده

(١) يستفاد حكمه من المهر ورد المختار من أو آخر بل خيار الرؤية من غرة ٩٦

(مادة ٢٧٨)

من اشترى شيئاً ولم يره وقت شرائه وقبله فله الخيار إذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع ورده ولو كان قد رضى به قولاً قبل رؤيته

(مادة ٢٧٩)

يثبت للمشتري حق فسخ البيع ورد المبيع الذي اشتراه بدون أن يراه ولو لم يشترط ذلك في العقد ولا يتوقف خيار الرؤية بمدة مالم يصدر منه ما يطله قولاً أو فعلاً أو يتعيب المبيع ونحو ذلك ولا خيار للبائع فيما باعه ولم يره

(مادة ٢٨٠)

يصح شراء الاعمى وبيعه لنفسه أو لغيره وله رد ما اشتراه بدون أن يعلم ما يعرف به المبيع من وصف أو غيره وليس له رد ما اشتراه بعد وصفه له أو بعد جسمه وذوقه وشمه أو بعد نظره وكيله في الشراء أو وكيله بالتقبض إذا قبضه فأنظر إليه

(مادة ٢٨١)

الاشياء التي تباع على مقتضى انموذجها تكتفي برؤية الانموذج منها فان ثبت أن المبيع دون الانموذج الذي اشتراه على مقتضاه يكون مخيراً بين قبوله بالثمن المسمى أو رده بفسخ البيع

(مادة ٢٨٢)

يشترط لازوم البيع ان كان المبيع داراً أو خاناً أو رؤية كل حجر أو فاعقمتها الا ان كانت مصنوعة على نسق واحد فيكتفي برؤية واحدة منها

(مادة ٢٨٣)

إذا بيعت جملة أشياء متفاوتة صفقة واحدة فلا بد لازوم البيع من رؤية كل واحد منها على حدة ولا يكتفي برؤية بعضها

(مادة ٢٨٤)

من اشترى أشياء متفاوتة صفقة واحدة ورأى بعضها بدون أن يرى البعض الآخر فان رآه ووجده بحال بحيث لو كان رآه قبلها لما كان اشتراه أو لو كان يشتره فله الخيار بين أخذ جميع الاشياء المبيعة بالثمن المسمى لها وبين فسخ البيع ورد جميعها وليس له أن يأخذ ما رآه ورضى به ويترك ما لم يكن رآه

(مادة ٢٨٥)

إذا تصرف المشتري في المبيع الذي اشتراه قبل أن يراه تصرفاً لا يحفل الفسخ أو يوجب حقا

للغير بأن يباعه بيعاً مطلقاً عن شرط الخيار أو رهنه أو أجره أو هلاك في يده أو استعماله أو تعيب في يده حتى صار يحال لا يمكن معها فسخ البيع سقط حقه في رد خيار الرؤية ولزم البيع والتمن وكذا يلزم البيع ويجب التمن إذا ملت المشتري قبل رؤية المبيع ولا ينتقل خيار الرؤية إلى ورثته

(مادة ٢٨٦)

من اشترى شيئاً لم يره فلا يطالب بتمنه قبل رؤيته
وله استرداد الثمن الذي نقده إذا فسخ العقد ورد المبيع بخيار الرؤية

(مادة ٢٨٧)

إذا بيع مال بوصف مرغوب فيه فوجد المبيع خالياً عن الوصف الذي يرغب المشتري فيه من أجله فله الخيار بين أخذه بكل الثمن المسمى أو رده بفسخ البيع
فإن تصرف فيه تصرف المالك فلا حق له في رده وإن حدث فيه ما يمنع الردي يقوم المبيع مع الوصف المرغوب وبدونه ويرجع على البائع بقدر التفاوت من الثمن وإن ملت قبل خياره انتقل حق طلب الفسخ إلى ورثته

الفصل الثاني

(فيما يجوز بيعه وما لا يجوز)

(مادة ٢٨٨)

يجوز بيع كل ما كان مالا موجوداً متقوماً بمالكه كافي نفسه مقدوراً للتسليم

(مادة ٢٨٩)

بيع المعدوم باطل فلا يجوز بيع الثمر قبل ظهوره ولا بيع الزرع قبل نباته ولا بيع الحل

(مادة ٢٩٠)

الثمار التي ظهرت وانعقدت يجوز بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للأكل أم لا

(مادة ٢٩١)

ما تلاحق أفراده وقبره شيئاً كالقواكه والأزهار والخضراوات إن كان قد ظهر أكثره
يجوز بيعه مع ما سيرتبه عاصفة واحدة

(مادة ٢٩٢)

بيع مالا بدمه مالا أصلاً ومالين مقدورين للتسليم وما كان غير محرز من المباحات ولو في أرض
مملوكة للبائع باطل

(مادة ٢٩٣)

لا يجوز بيع العلودون السفلى الا اذا كان العلو قائما ولو سقط لا يجوز بيعه بل يسل

(مادة ٢٩٤)

اذا كان العلو لصاحب السفلى يجوز لصاحب السفلى أن يبيع العلو وهو قائم ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى وللشترى حق القرار حتى لو انهدم العلو كان له أن يبني على السفلى علوا اخر مثل الاول

(مادة ٢٩٥)

يصح بيع حصة شائعة معلومة من عقار قبل فرزها

(مادة ٢٩٦)

يبيع أحد الشريكين حصة مشاعة في بناء أو شجر قائم في أرض محتكرة جائز للشريك وللأجنبي

(مادة ٢٩٧)

ما يترتب على بيعه مشاعا ضرر للبائع أو للشريك فلا يصح بيعه مشاعا فمن كان له أرض وله فيها زرع فلا يصح بيع الزرع قبل ادراكه بدون الأرض لكن اذا لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب العقد جائزا ولا يجوز للشريك أن يبيع حصته مشاعة من الزرع قبل ادراكه ومن الثمر قبل بدو صلاحه ومن الشجر قبل بلوغه أو ان قطع من دون بيع الأرض ويجوز ذلك للشريك

فان لم يفسخ العقد حتى استوى الثمر وأدرك الزرع وبلغ الشجر انقلب البيع صحيحا

(مادة ٢٩٨)

ما أمن ضرره للبائع والشريك يجوز بيعه مشاعا فيصح بيع الثمر بعد نضجه والزرع بعد ادراكه والشجر بعد بلوغه أو ان قطعه بدون الأرض سواء يبيع ذلك للشريك أو للأجنبي

(مادة ٢٩٩)

يبيع المرهون والمستأجر ينقدم وقفا على اجازة المرتهن والمستأجر فان أجاز المستأجر البيع أو مضت المدة أو انقضت الاجارة نفذ البيع ولا يزع العقار من المستأجر حتى يستوفى ما قدمه من الاجرة الغير المستحقة .

وكذلك الحكم ان أجاز المرتهن أو قضى الرهن دينه أو أبرأ المرتهن منه يتم البيع وليس للمستأجر والمرتهن فسخ البيع ولا الوير والراهن وأما المشتري فله خيار الفسخ قبل الاجازة وان كان يعلم بالاجازة والرهن

(مادة ٣٠٠)

من باع ملك غيره لآخر بغير اذنه انعقد بيعه موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ والا بطل

(مادة ٣٠١)

يشترط لصحة الاجازة من المالك الذي يبيع ملكه بغير اذنه أن يكون كل من البائع والمشتري وصاحب المتاع المبيع حيا وأن يكون المبيع قائما على حاله لم يتغير تغيرا به يعد شيئا آخر وأن يكون الثمن باقيا ان كان عرضا معنا

(مادة ٣٠٢)

إذا أجاز المالك بيع الفضولي الذي تصرف في ماله بغير اذنه اجازة معتبرة بالقول أو بالفعل تعتبر اجازته لو كمل له عنه في البيع ويطلب للفضولي بالثمن ان كان قبضه من المشتري وان لم يكن قبضه منه فلا يجبر المشتري على أدائه للمالك لكن ان دفعه اليه صح الدفع و برئ وسكوت المالك عند بيع الفضولي ماله بلا اذنه لا يكون رضامنه بالبيع

(مادة ٣٠٣)

إذا لم يجز المالك بيع الفضولي وكان المشتري قد أدى للفضولي الثمن غير عالم وقت الاداء انه فضولي باع ملك غيره بغير اذنه فله الرجوع عليه بالثمن ان كان قائما وبطلان ان كان هالكا وان كان قد أداء اليه عالم انه فضولي وذلك الثمن في يده فلا رجوع له عليه بشئ منه

(مادة ٣٠٤)

إذا سلم الفضولي للمشتري العين التي باعها له بدون اذنه مالكا كما فهمت في يد المشتري فله مالكة أن يضمن قيمتها أيهما شاء من الفضولي أو المشتري وأيهما اختار ضمنه برئ الآخر

الفصل الثالث

(في كيفية بيع المبيع)

(مادة ٣٠٥)

المبيع اما أن يكون مثليا أو قيميا

فالثمن ما يوجد له مثل في المتجر بدون تفاوت يعتد به ومنه العدييات المتقاربة التي لا يكون بين أفرادها تفاوت في القيمة

والقيمي ما لا يوجد له مثل في المتجر أو يوجد لكن يتفاوت في القيمة ومنه المعدودات المتفاوتة التي بين أفرادها تفاوت في القيمة

(مادة ٣٠٦)

المكيل والموزون الغير النقد والعدى المتقارب يعط أن يكون مبيعا وان يكون ثمننا

(مادة ٣٠٧)

يصح بيع المكيلات والموزونات بغير جنسها متفاضلا بان يباع مكيل بموزون أو بمكيل من جنس آخر وموزون بمكيل أو بموزون من جنس آخر بشرط أن يكون يدايد لا نسيئة

(مادة ٣٠٨)

يصح بيع المكيلات والموزونات بجنسها مثلا بمثل كأن تباع حنطة بحنطة أو دقيق بدقيق أو صابون بصابون بشرط أن تساويا كيلا ووزنا

فان تفاضلا بان كان أحدهما أكثر من الآخر فسد البيع

ولا يعتبر التفاوت في أجناس المكيلات والموزونات بين الطبيب والردى فيجب توزيع أحدهما طيبا والآخر رديا اذا اتساوى المكيلان كيلا والموزنان وزنا

ويكتفى العلم عساواة البدلين في مجلس العقد فلو باع مكيل بمكيل من جنسه وموزون بموزون من جنسه مجازفة وعلم التساوى في المجلس جائز

(مادة ٣٠٩)

كما يصح بيع المكيلات والموزونات والمعدودات والمذروعات كيلا ووزنا وعدد وزنا وعدد بشرطه يصح بيعها جزاها بشرط أن يكون المبيع مميذا ومبشارا اليه

(مادة ٣١٠)

اذا بيعت المكيلات والموزونات التي ليس في بيع بعضها ضرر جوازا فاجاز للشترى التصرف فيها قبل كيلها ووزنها وعدتها

وان بيعت بشرط الكيل والوزن والعدة فليس للشترى التصرف فيها حتى يقبضها ولا يمتد قابضا لها حتى تكال وتوزن وتعد

(مادة ٣١١)

اذا بيعت المذروعات والموزونات التي في بيع بعضها ضرر جوازا أو بشرط الذرع والعدة وقد سمى الثمن جلة جاز للشترى التصرف فيها قبل ذرعها ووزنها وان كان سمى لكل ذراع أو رطل ثمننا لا يجوز له التصرف فيها قبل الذرع والوزن

(مادة ٣١٢)

يصح بيع المكيلات والموزونات والمعدودات والمذروعات مفردة ويصح بيع مقدار معين منها صفقة واحدة مع بيان ثمن كل فرد منها على حدة أو بيان ثمنها جلة

(مادة ٣١٣)

ما جازيعة منفردا يجوز استناؤه من البيع

(مادة ٣١٤)

كما يصح بيع العقار المحدود بالتر والذراع يصح بيعه بتعيين حدوده

(مادة ٣١٥)

يصح أن يكون المبيع أحد شيئين قمينين أو مثليين من جنسين مختلفين أو ثلاثة أشياء كذلك
يعين عن كل منها على حدة ويجعل الخيار في تعيينه للمشتري بأن يأخذ بأشياء بثمنه أو للبائع بأن
يعطى أيا أراد بثمنه للمشتري ولا بد من توقيت هذا الخيار بثلاثة أيام أو أقل لا أكثر

(مادة ٣١٦)

إذا كان خيار التعيين للبائع فله أن يلزم المشتري أيهما شاء إلا إذا تعيب أحد الشيئين في يده
فليس له أن يلزمه المعيب إلا برضاه فإن لم يرض به فليس له أن يلزمه بالآخر

(مادة ٣١٧)

إذا كان خيار التعيين للبائع وهلك أحد الشيئين في يده كان له أن يلزم المشتري بالثاني فإن هلكا
معا بطل العقد

(مادة ٣١٨)

إذا كان خيار التعيين للمشتري وهلك أحد الشيئين في يده تعين عليه أخذه أو يكون الآخر في يده
أمانة فإن هلكا معا ضمن نصف كل واحد منهما وإن تعيبا معا فالخيار بحاله وإن تعيبا متعاقبا
تعين أخذهما تعيب أو لا

(مادة ٣١٩)

إذا مات من له الخيار قبل التعيين انتقل حقه إلى وارثه ويجوز على تعيين الشيء الذي يريد إعطائه
أن انتقل الخيار لوارث البائع أو الذي يريد أخذه أن انتقل لوارث المشتري وبطلان بثمنه

الفصل الرابع

(في الثمن)

(مادة ٣٢٠)

الثمن هو ما تراضى عليه العاقدان سواء زاد على قيمة المبيع أو نقص
والقيمة هي ما قوام به الشيء بخلافه المعيار من غير زيادة ولا نقصان

(مادة ٣٢١)

يشترط لصحة العقد تعيين الثمن في العقد ومعلوميته عند المتعاقدين

(مادة ٣٢٢)

إذا كان الثمن حاضراً يعلم بمشاهدته أو الإشارة إليه وإن كان غائباً يعلم بوصفه ويبان قدره

(مادة ٣٢٣)

إذا تعدد نوع مسكوكات الذهب والفضة في بلدة واختلفت مآليتها مع الاستواء في رواجها يلزم أن يبين في العقد نوع الثمن منها أو الأقسداً العقد انما إذا بين بعد ذلك في المجلس ورضى به الآخر يتقلب العقد بحسب الارتفاع المنفرد قبل تقرر

(مادة ٣٢٤)

إذا بين وصف الثمن في العقد لزم المشتري أن يؤديه من صنف النقود الموصوفة

(مادة ٣٢٥)

يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه لأقرب زمن الإيفاء

(مادة ٣٢٦)

يصح البيع بثمن حال ومؤجل إلى أجل معلوم طويلاً كان أو قصيراً ويجوز اشتراط تقسيط الثمن إلى أقساط معلومة تدفع في مواعيد معينة ويجوز الاشتراط بأنه إن لم يوف القسط في ميعاده يتجهل كل الثمن

(مادة ٣٢٧)

يعتبر ابتداء الاجل من وقت تسليم المبيع في بيع لا خيار فيه بثمن مؤجل لامن وقت العقد إذا كانت مدة الاجل منكراً لامعينة فلو فيه خيار فخذ سقوط الخيار وللمشتري بثمن مؤجل إلى سنة منكراً لأجل سنة ثانياً منذ تسليم المبيع البائع السلعة عن المشتري سنة الاحل المنكراً فلو معينة أو لم يتجس البائع من التسليم فلا يثبت له الاجل في غيره

(مادة ٣٢٨)

لا يصلح الاجل بموت البائع ويحل بموت المشتري

(مادة ٣٢٩)

البيع المطلق الذي لم يذكر فيه تأجيل الثمن أو تفجيله يجب فيه الثمن مجزئاً ويدفع في الحال إلا إذا جرى عرف البلدة وعادتها أن يكون الدفع مؤجلاً أو مقسطاً بأجل معلوم فإن كان كذلك يلزم اتباع العرف والعادة الجارية (١)

(١) دليله في الاشبا من القامعة السادسة العادة محكمة

(مادة ٣٣٠)

يجوز للبائع أن يتصرف في الثمن قبل قبضه وأن يخيل غريمه على البائع سواء كان يتعين بالتعيين أم لا إنما إذا كان الثمن ديناً فالتصرف فيه بغير الحوالة لا يكون إلا بتلك المدة عليه الدين لاغيره

(مادة ٣٣١)

إذا اشترط المتبايعان في عقد البيع أن المشتري أن يؤدي الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع منهما صح البيع والشرط فإن أدى المشتري الثمن في المدة المعينة لم يلزم البيع وإن لم يؤديه في المدة المعينة أومات في أنثائها قبل أداء الثمن فسد البيع (١)

باب

(في حكم البيع)

(مادة ٣٣٢)

حكم البيع المنعقد صحيحاً لا زماً أن يثبت في الحال ملك المبيع للمشتري وملك الثمن للبائع فينتقل ملك المبيع للمشتري ولو رثته مات قبل قبضه سواء كان المبيع منقولاً أو عقاراً أو جزءاً شائعاً من المنقول أو العقار أو حقاً من حقوقه

(مادة ٣٣٣)

يترتب على عقد البيع الصحيح اللازم أمور

الاول الزام المشتري بدفع الثمن إن كان المبيع حاضراً والثمن من النقود وتأديته حالاً إن كان حالاً أو عند حلول الاجل إن كان مؤجلاً

الثاني الزام البائع بعد قبضه الثمن الحال بتسليم المبيع للمشتري فلو كان الثمن مؤجلاً ولو بعد العقد الزام البائع بتسليم المبيع قبل قبضه الثمن

الثالث ضمان البائع الثمن للمشتري إن استحق المبيع بينة أو اقرار المتعاقدين أو هلك في يد البائع أو استهلك بغير فعل المشتري أو بفعل أجنبي واختار المشتري فسخ البيع

الرابع ضمان المشتري ثمن المبيع إذا قبضه قبل دفع الثمن
والبيع الصحيح هو البيع الحاضر المشروع ذاتاً ووصفاً

(١) قوله أومات أى المشتري في أنثائها الخ هذا على خلاف ما في شرح الدرمن بخيار الشرط إلا أنه في رد المحتار ذكر أنه بحث لصاحب النهر ونقل عن شرح البيهقي عن خزاعة الأكل بطلان العقد بذلك اهـ

(مادة ٣٣٤)

إذا انعقد البيع موقوفاً غير نافذ بأن كان العاقد فضولاً لمالك غيره بلائنه أو كان العاقد صنيعاً أو وصية كذلك فلا يفيده ملك المبيع للمشتري ولا ملك الثمن لصاحب المبيع إلا إذا أجاز له المالك في الصورة الأولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ووقعت الإجازة مستوفية شرائط العصة

(مادة ٣٣٥)

إذا انعقد البيع نافذاً غير لازم بأن كان فيه خيار شرط للبائع وحده فلا يخرج المبيع عن ملكه إلى ملك المشتري إلا إذا أجاز البائع البيع في مدة الخيار قولاً أو فعلاً صراحة أو دلالة أو مضت المدة بدون فسخ أو مات في أثناء المدة وكذلك إذا كان الخيار للبائع والمشتري معاً فلا ينتقل المبيع إلى ملك المشتري ولا الثمن إلى ملك البائع إلا إذا أجاز له المشتري في المدة أجازة معتبرة ليسبقها ولم يلحقها فسخ من البائع أو مضت المدة أو مات المشتري في أثناءها كمالو كان الخيار له وحده

(مادة ٣٣٦)

إذا هلك المبيع بخيار الشرط في مدة الخيار بعد تسليمه للمشتري فإن كان الخيار للبائع بطل البيع ويلزم المشتري القيمة يوم قبضه بالقيمة ما بلغت وإن كان الخيار للمشتري وهلك في يده فلا يطل البيع ويلزمه الثمن المسعى كتعبه في يده بعبء لا يرتفع سواء كان بفعل المشتري أو بفعل أجنبي أو بآفة سماوية أو بفعل المبيع

(مادة ٣٣٧)

إذا وقع البيع فاسداً فلا يملك المشتري المبيع إلا إذا قبضه برضائه وإذا تعذر رده ضمنه بمثله لومئذياً والآن بغيره يوم قبضه

(مادة ٣٣٨)

إذا وقع البيع باطلاً فلا ينعقد أصلاً وإذا قبض المشتري المبيع فلا يكون مال كاله وإن هلك في يده ضمن مثله إن وجد أو قيمته

(مادة ٣٣٩)

البيع الباطل هو ما أورث خلافاً في دكن البيع أو في محله والبيع الفاسد هو ما أورث خلافاً في غير الركن والمحل (وبعبارة أخرى) البيع الباطل ما لا يكون مشروفاً أصلاً ولا مصفاً والبيع الفاسد ما كان مشروفاً أصلاً ولا مصفاً

باب (في تسليم المبيع)

الفصل الأول

(في كيفية التسليم ومكانه ووقته)

(مادة ٣٤٠)

التسليم في المبيع هو أن يحلّي البائع بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل ولا مانع

(مادة ٣٤١)

التقليبة قبض حكما وهي تختلف بحسب حال المبيع فإن كان المبيع عقارا كدار أو حانوت أو نخوة مما له قفل فتسليمه يكون بدفع المفتاح الى المشتري مع الأذن له بقبضه كما يكون بالتقليبة بين المبيع والمشتري والأذن له باستلامه أن كان المبيع قريانه

(مادة ٣٤٢)

إذا كان المبيع أرضا فتسليمها الى المشتري يكون بالتقليبة من البائع على وجه يتمكن المشتري من قبضها بأن تكون قريته منه

فإن كانت بعيدة عن المشتري فلا يعتبر قابضا بمجرد إذن البائع له بالقبض

(مادة ٣٤٣)

إذا كان المبيع منقولاً فتسليمه يكون بمناولته من يد البائع أو وكيله الى يد المشتري أو وكيله كما يكون بالتقليبة والأذن بالقبض فإن كان المبيع داخل حانوت أو صندوق يكون تسليمه بدفع مفتاح الحانوت أو الصندوق الى المشتري مع الأذن له بقبضه

(مادة ٣٤٤)

كيل المكيلات ووزن الموزونات العينة بأمر المشتري ووضعها في الاوعية والجوارق التي هيأها المشتري لوضع المبيع فيها يكون تسليما

(مادة ٣٤٥)

إذا كانت العين المبعة موجودة تعبت يد المشتري قبل البيع فغصب أو بعثت فاسد فاشترها من المالك ينوب القبض الأول عن الثاني

وان كان المبيع في يد المشتري عارية أو وديعة أو رهنا فلا يصير قابضا بمجرد العقد الا ان يكون المبيع بحضرته أو يذهب اليه حتى يتمكن من قبضه (١)

(مادة ٣٤٦)

يشترط في التسليم أن يكون المبيع مفرزا غير مشغول بحق البائع فان كان المبيع دارا مشغولة بتاع للبائع أو أرضا مشغولة بزعمه فلا يصح التسليم الا اذا فرغ الدار من المتاع والأرض من الزرع ويجبر على التفرغ والتسليم للمشتري اذا اقتده الثمن

(مادة ٣٤٧)

اذا قبض المشتري المبيع ورأه البائع وهو قبضه ولم ينعمه من قبضه يعتبر ذلك اذنا من البائع له بالقبض

(مادة ٣٤٨)

اذا قبض المشتري المبيع قبل أداء الثمن المستحق أداءه بلا اذن بآئعه فلا يكون قبضه معتبرا وللبيع حق استرداده فان هلك المبيع في يد المشتري يتقلب القبض معتبرا ويلزم المشتري بأداء ما في ذمته من الثمن

(مادة ٣٤٩)

تأجير المشتري المبيع قبل قبضه ولو من بآئعه أو يبعه قبل قبضه ولو منه وهو منقول غير جائز فلا يصير به قابضا للبيع وان وهب المشتري العين المبيعة قبل قبضها أو رهنها قبل قبضها الموهوب له أو المرتهن جاز وقام قبضه مقام قبض المشتري

(مادة ٣٥٠)

مطلق العقد يقتضي تسليم المبيع حيث كان وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد (٢)

(مادة ٣٥١)

اذا كان المشتري لا يعلم محل المبيع وقت العقد ثم علم به بعده فله الخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء امضاه واستلم المبيع حيث كان موجودا (٣)

(١) يستفاد حكم فقريهما من أو آخر فصل فيما يتعلق بالقبض الخ من الاثر وفي فترة ٢٥٥ ونقرة ٢٥٦ من البيوع

(٢) نقلها في تنقيح الحامد ضمن البيوع وهو ظاهر المنع ١١

(٣) نقلها في الاثر وفي من أو وسط البيوع في الاول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي الخاتمة في أوائل البيع

(مادة ٣٥٢)

إذا اشترط في العقد على البائع تسليم المبيع في محل معين زنه تسليماً في المحل المذكور (١)

(مادة ٣٥٣)

يجب تسليم المبيع للمشتري عند نقده الثمن للبائع ولو شرط البائع (٢) في عقد البيع تأجيل المبيع للمعين وتسليمه للمشتري في وقت كذا يفسد البيع ولو شرط المشتري (٣) أخذ المبيع في وقت كذا قبل نقد الثمن للبائع جاز فلو شرط أخذ المبيع قبل نقد الثمن بلا تعيين وقت لاخذته ففسد

(مادة ٣٥٤)

إذا بيعت جلة من المكيلات أو الموزونات أو المذروعات التي ليس في بعضها ضرر أو من العدديات المتقاربة وتعين مقدارها مع بيان جلة ثمنها أو بيان ثمن كل كيل أو رطل أو فرد منها على حدة فإن وجدت الكمية المباعة تامة عند التسليم لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن المقدار المعين في العقد فلم يشتري الخيار إن شاء ففسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود بحسب ثمن الثمن وإن ظهر أنها زائدة على المعين في العقد فالزيادة للبائع

(مادة ٣٥٥)

إذا بيعت جلة من الموزونات أو المذروعات التي في بعضها ضرر أو قطعة أرض وعين قدر وزنها أو قدرها مع بيان جلة ثمنها فإن وجدت حين وزنها أو قدرها تامة لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن القدر الذي بين قلم المشتري الخيار إن شاء ففسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن المسمى وإن ظهرت زائدة عن القدر المعين فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع

(مادة ٣٥٦)

إذا بيع مجموع من الموزونات أو المذروعات التي في بعضها ضرر أو قطعة أرض مع بيان مقدار وزنه أو قدره وبيان ثمن كل رطل أو ذراع على حدة فإن وجد المجموع وقت التسليم زائداً أو ناقصاً عن القدر المعين من الوزن والذرع فلم يشتري بخير إن شاء ففسخ البيع وإن شاء أخذ ذلك المجموع بحسب الثمن الذي يمينه لكل رطل أو ذراع

(١) يستفاد من عبارتي الإقروية والخالية في أوائل البيع الفاسد هـ

(٢) قوله ولو شرط البائع الخ نقله في الهندي من الباب العاشر من البيوع في أوسطه وفي رد المختار من كتاب البيوع أيضاً هـ

(٣) قوله ولو شرط المشتري الخ نقله في رد المختار من أوخر فصل فيما يخل في البيع تبعاً للضرورة إلى عهد نقله من البحر ونقله في الخالية من أوائل فصل في الشروط المفسدة للبيع هـ

(مادة ٣٥٧)

إذا بيع مجموع من العدييات المتفاوتة وبين مقدار ثمن ذلك المجموع فقط فإن ظهر عند البيع تأما لزم البيع وإن ظهر ناقصاً أو زائداً كان البيع في صورتين فاسداً

(مادة ٣٥٨)

إذا بيع مجموع من العدييات المتفاوتة وبين مقدار مبيع ما أن ثمن أحاده وأفراده فإن ظهر عند التسليم تأما لزم البيع وإن ظهر ناقصاً كان المشتري مخيراً في فسخ البيع أو في أخذ ذلك القدر بحصته من الثمن المسمى وإن ظهر زائداً كان البيع فاسداً

(مادة ٣٥٩)

في الصور التي يخير فيها المشتري من المواد السابقة إذا قبض المشتري المبيع وهو يعلم أنه ناقص فلا خيار له في الفسخ بعد القبض

الفصل الثاني

(في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاك المبيع)

(مادة ٣٦٠)

للبيع حق حبس المبيع لاستيفاء جميع الثمن إن كان الثمن كله حالاً ولو كان المبيع شيئاً أو جله أشياء بصقعة واحدة تسمى لكل منها غنا فله حبسه إلى استيفاء كل الثمن

(مادة ٣٦١)

لا يسقط حق البائع في حبس المبيع بإعطاء المشتري له رهناً أو كفيلًا ولا بإبراءه من بعض الثمن بل له حبسه إلى استيفائه بتمامه

(مادة ٣٦٢)

إذا أحوال البائع أحداً على المشتري بكل الثمن إن لم يكن قبض منه شيئاً أو عياني له منه إن كان لم يقبضه كله وقبل المشتري الحوالة سقط حق البائع في حبس المبيع^(١)

(مادة ٣٦٣)

إذا أحوال المشتري البائع بالثمن كله إن كان كله في ذمته أو عياني في ذمته إن كان أدى بعضه وقبل البائع الحوالة سقط حقه في حبس المبيع

(١) يستفاد حكم هذه المادة والمادة التي بعدها من أواخر فصل فيما يدخل في البيع بعالج من الفرورد المختار
غرة ٤٣ وفي الثانية خلاف محمد في إحدى روايته

(مادة ٣٦٤)

إذا كان الثمن مؤجلاً في عقد البيع أو رضى البائع تأجيله بعد البيع فلا حق له في حبس المبيع بل يلزم تسليمه إلى المشتري ولا يطالبه بالثمن قبل حلول الاجل

(مادة ٣٦٥)

إذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد أسقط حق حبسه فليس له بعد ذلك أن يسترد المبيع

(مادة ٣٦٦)

إذا هلك المبيع عند البائع بفعله أو بفعل المبيع أو بأفقه ساء أو ببطل البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن إن كان مدفوعاً

(مادة ٣٦٧)

إذا هلك المبيع بعد القبض بفعل المشتري فعليه غنمه إن كان البيع مطلقاً وبشرط الخيار له وإن كان الخيار للبائع أو كان البيع فاسد الرهن ضمان مثله إن كان مثلياً وقيمه إن كان قيمياً

(مادة ٣٦٨)

إذا هلك المبيع قبل القبض بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار إن شاء فسخ البيع وبيع البائع المتعدي على المبيع ويضمنه مثله لو مثلياً وقيمه لو قيمياً وإن شاء أمضى البيع ودفع الثمن ورجع على المتعدي

(مادة ٣٦٩)

إذا مات المشتري مقلساً بعد قبض المبيع وقبل قد الثمن فالبايع أسوة الغرماء ولو وجد متاعه بأقبايعينه فلا يكون أحق به من غيره من أرباب الحقوق على المشتري

(مادة ٣٧٠)

إذا مات المشتري مقلساً قبل قبض المبيع ودفع الثمن فالبايع أحق بحبسه إلى أن يستوفى الثمن من تركه المشتري أو يبيعه القاضى ويؤدى البائع حقه من غنمه فإن زاد الثمن عن حق البائع يدفع الزائد الباقي الغرماء وإن نقص ولم يعرف حق البائع تعامه فيكون أسوة الغرماء فيما بقي له

(مادة ٣٧١)

إذا مات البائع مقلساً بعد قبض ثمن المبيع وقبل تسليمه للمشتري فالمشتري أحق به من سائر الغرماء وله أخذه إن كانت عينه قائمة أو استرداد الثمن إن كان قد هلك عند البائع أو عند ورثته (١)

(١) يستفاد حكمها من أو آخر فصل فيما يدخل في البيع تعالج من رد المختار غرة ٤٤

فصل

(في مصاريق التسليم ولوازم اتعلمه)

(مادة ٣٧٢)

المصاريق المتعلقة بالثمن كعده ووزنه تالزم المشتري وحده وكذلك مصاريق الحمل

(مادة ٣٧٣)

على البائع مصاريق التسليم كآجرة الكيل والوزن والقياس ونحوه

(مادة ٣٧٤)

آجرة كتابة السندات والبيع وصكوك المبيعات تالزم المشتري

فصل

(فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل)

(مادة ٣٧٥)

كل ما جرى عرف البلدة على أنه من متناولات المبيع أو كان متصلا بالارض اتصالا قرارضوا

كان اتصاله خلقيا أو صناعيا يدخل في البيع تبعا بلا ذكر

(مادة ٣٧٦)

فيدخل في الدار بحدودها كل ما كان مبنيا أو مبنيا فيها أو متصلا بنايتها اتصالا لا يتفصل

عنه ويدخل فيه بستانها الداخل فيها الا الخارج عنها ولو كان بابها فيها الا اذا كان أصغر منها

فيدخل تبعا

وما لا يكون من بنائها ولا من نواتجه المتصلة به فلا يدخل في البيع الا اذا جرت عادة البلدة وعرف

أهلها على أن البائع لا يرض به ولا يمنع عن المشتري

(مادة ٣٧٧)

ويدخل في بيع الارض تبعا بلا ذكر الاشجار المغروسة فيها للبقاء والتأييد سواء كانت صغيرة

أو كبيرة مثمرة أو غير مثمرة الا الاشجار اليابسة التي لا تستفيع بها الا حطبها أو الاشجار المغروسة المعدة

لقطعها من وجه الارض ونقلها في كل مدة معلومة فهذه لا تدخل في البيع الا بالتسمية

وكل ما ليس (١) لقطعه مدقونها به معلومة فهو بمنزلة الشجر

(١) قوله وكل ما ليس الخ كاصول الرطبة والنصب ونقلها في الهندية من أوائل الفصل الثاني في بيع

(مادة ٣٧٨)

كل ما كان من حقوق المبيع ومرافقه أى تابعه التى لا بد منها ولا تقصد الا لاجلها يدخل في البيع اذا ذكرت الحقوق والمرافق في العقد

فاذا بيعت دار بمحقوقها ومرافقها دخل في البيع الطريق الخاص بها وحق الشرب وحق المسيل وان لم ينص في العقد على بيعها بمحقوقها ومرافقها فلا تدخل الطريق الخاص بها ولا الشرب ولا المسيل

(مادة ٣٧٩)

كل ما ليس من حقوق المبيع ومرافقه فلا يدخل في البيع وان ذكرت الحقوق والمرافق فلا يدخل في بيع الارض تبعاً للزرع الذى نبت وله قيمة وانما يدخل الزرع الذى لم ينبت وما نبت ولا قيمة له

(مادة ٣٨٠)

لا يدخل الثمر في بيع الشجر الا اذا اشتراطه المبتاع سواء بيع الشجر مع الارض أو وحده وكل ما قلعه مدة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الثمر

(مادة ٣٨١)

ما كان في حكم جزء من المبيع بأن كان لا يتفك بالمبيع الا به فانه يدخل في البيع بلا ذكر فاذا بيعت بقرة لحالب لاجل لبنها يدخل فلوها الرضيع في البيع تبعاً

(مادة ٣٨٢)

شراء الشجرة لاجل القرار يدخل فيه الارض القائمة عليها الشجرة وان قلعه المشتري فله أن يفرس في مكانها شجرة غيرها وان اشتراها لاجل قلعهها فلا تدخل في بيعها الارض الحاملة لها ويؤمر المشتري بقلعها وليس له أن يصفر الارض الى ما تنهاى اليه عروقها فان قلعهما من وجه الارض ثم نبتت من أصلها أو من عروقها شجرة فهي حق البائع وان قطعها من أعلاها فأنبت منها فهو للمشتري

(مادة ٣٨٣)

وان اشترى شجرة للقطع وكان في قطعها من الاصل ضرر للبائع بقطعها من وجه الارض من حيث لا يتضرر به البائع ولو انهم دم في قطعها حائط ضمن القالع ما نشأ من قطعها

(مادة ٣٨٤)

كل ما يدخل في البيع تبعاً اذا هلك قبل التسليم لا يقابله شيء من الثمن فلو اشترى داراً فانهم بنائها قبل التسليم خير المشتري ان شاء أخذها بكل الثمن وان شاء ترك (١)

(١) نقلها في هامش الاقروية من أقل صل في هلاك المبيع والتمن بخره ٢٥٦

(مادة ٣٨٥)

إذا لم يدخل الطريق في المبيع وليس له مسلك إلى الشارع فليشتري أن يرد له البائع أن لم يعلم بذلك وقت البيع (١)

(مادة ٣٨٦)

الزوائد التي تحصل في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمار والتساج تكون حقاً للمشتري (٢)

فصل

(في أداء الثمن)

(مادة ٣٨٧)

يجب على المشتري أن ينقد الثمن أولاً في بيع سلعة بقدر أن أحضر البائع السلعة ما لم يكن الثمن ديناً موجباً على المشتري ولم يكن للمشتري في البيع خيار فلو كان اختياراً للبائع فله أن يطالب المشتري بالثمن ولو أخذ لا يسقط خياره (٣)

(مادة ٣٨٨)

إذا بيعت سلعة بمثلها أو تقود بمثلها يسلم المبيع والثمن معاً

(مادة ٣٨٩)

إذا كان الثمن مؤجلاً إلى أجل معلوم يلزم أدائه عند حلول أجله وإن كان مقسطاً على أقساط معينة يؤدي كل قسط في ميعاده فإن تأخر المشتري عن أداء قسط لا نصير الأقساط الأخرى حالة إلا إذا كان ذلك مشروطاً في العقد

(مادة ٣٩٠)

يحل الثمن المؤجل بموت المشتري ولا يحل الثمن بموت البائع بل تنتظر ورثته أو غرماء ومحلون الأجل لاستيفاء الثمن أو الأقساط التي تكون باقية في ذمة المشتري

(مادة ٣٩١)

إذا كان مكان أداء الثمن معيناً في العقد فإن كان مما له محل ومؤنة صح التعيين ويلزم أدائه في المكان المشروط أدائه فيه وإن كان مما لا محل له ولا مؤنة لا يصح التعيين ويجوز البيع

(١) نقلها في الخاتمة من آخرباب ما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل ٥١ غرة ٢٠٣

(٢) يستفاد من الهندية في أوسط الفضل الثاني فيما يدخل في بيع الأراضي والكروم ٥١ غرة ٣١

(٣) نقلها في الاقروية من أوائل الخيارات آخر غرة ٣٤

(مادة ٣٩٢)

لا يجوز يأى وجه كان للمشتري أن يحبس الثمن الحال بعد قبض المبيع الا اذا استحق المبيع
بالبينة وفسخ البيع قبل أداء الثمن

(مادة ٣٩٣)

اذا لم يدفع المشتري الثمن حالاً كان مجحلاً أو عند حلول أجله ان كان مؤجلاً فلا يفسخ البيع
بل يجبر المشتري على دفع الثمن فان امتنع باع من متاع المشتري ما يفي بالثمن المطلوب عنه

(مادة ٣٩٤)

لا يجوز للقاضي أن يهمل المشتري في دفع الثمن للبائع ما لم يكن المشتري معسراً لا يقدر على الوفاء
فينتظر الى الميسرة

(مادة ٣٩٥)

اذا كان الثمن عينا يجوز للبائع أن يتصرف فيه قبل أن يقبضه من المشتري ببيع أو هبة أو وصية
أو غير ذلك

(مادة ٣٩٦)

اذا كان الثمن ديناً في ذمة المشتري فليس للبائع أن يتصرف فيه قبل قبضه ولا يملكه لاحد غير
المشتري الثابت الدين في ذمته ما لم يسلطه على قبضه من المشتري فيقبضه منه أو يحيل عليه
غيره لياخذ منه أو يوصي به لاحد فانه يصح تعليقه لغير المشتري في هذه الصور الثلاث

فصل

(في ضمان المبيع عند الاستحقاق)

(مادة ٣٩٧)

البائع ضامن للمبيع بثمنه عند استحقاقه للغير ولو لم يشترط الضمان في العقد

(مادة ٣٩٨)

لا يصح اشتراط عدم ضمان البائع لثمن المبيع عند استحقاق المبيع ويفسد البيع بهذا الشرط (١)

(مادة ٣٩٩)

يصح ضمان الثمن للمشتري مع لاقبظهور الاستحقاق (٢)

(١) نقلها في المندية عن الخانية في أوسط الباب العاشر في الشروط التي تفسد البيع غرة ١٢٨

(٢) هو ضمان الدرك ويؤخذ من رد المختار في الاستحقاق منه قول المصنف ولا يرجع على بائعه ما لم يرجع
عليه ولا على الكفيل الخ من أواخر غرة ١٩٢ وصرح به في جميع الفصولين من أوسط السادس عشر
في الاستحقاق غرة ٢٢٢

(مادة ٤٠٠)

علم المشتري بكون المبيع ليس ملكاً للبائع لا يمنع من رجوعه بالثمن على البائع عند استحقاق المبيع (١)

(مادة ٤٠١)

انما يرجع المشتري على البائع بالثمن اذا ورد الاستحقاق على ملك البائع الكاش من الاصل فان ورد الاستحقاق بأمر حادث في المبيع بعد الشراء في ملك المشتري كما لو أثبت المستحق أنه يملكه بتاريخ متأخر عن الشراء أو بعد ما صار الى حال لو كان غصباً للملك الغاصب به فلا حق له في الرجوع بالثمن على البائع ما لم يثبت أنه كان له قبل هذه الصفة (٢)

(مادة ٤٠٢)

لا يرجع المشتري بالثمن على البائع الا اذا ثبت استحقاق المبيع عليه بالبينه فان ثبت الاستحقاق باقرار المشتري أو وكيله أو بنكول المشتري أو وكيله فلا يكون له جق في الرجوع على البائع

(مادة ٤٠٣)

الحكم بالملك للمستحق حكم على ذي اليد وعلى من تلقى ذواليد المالك منه ولو كان مورثه فيتعدى الى بقية الورثة فلا تسمع دعوى المالك من أحدهم (٣)

ومضى استحق المبيع من يدا المشتري الاخير وقضى به للمستحق جاز لكل واحد من الباعة أن يرجع على صاحبه بعد رجوع المشتري عليه ولو كان أداؤه بالثمن له بلا الزام القاضي اياه

(مادة ٤٠٤)

اذا أقال البائع بالثمن على المشتري قد دفعه الى المحال ثم استحق المبيع بالبينه يرجع المشتري بالثمن على البائع لا على المحال (٤)

وان كان قد اشترا من وكيل البائع ودفع له الثمن فانه يرجع على الوكيل لا على الاصيل وان كان دفعه للاصيل يؤمر الوكيل بأخذ منه ودفعه للمشتري (٥)

(١) نقلها في القديم وأواخر الاستحقاق غرة ٩٩

(٢) يستفاد ذلك من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن الخ غرة ١٩٤ وكافي جامع القصولين من أول السادس عشر والافترويه من أوسط باب الاستحقاق غرة ١٨٤

(٣) يفهم من الدر أول الاستحقاق

(٤) يستفاد من رد المختار من الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه الخ غرة ١٩٤

(٥) يستفاد من الافترويه من باب الاستحقاق في أوائل من أواخر غرة ١٧٩

(مادة ٤٠٥)

إذا استحق المبيع على المشتري بالينة فله استرداد الثمن بمقامته من البائع ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع بأى سبب كان (١)

(مادة ٤٠٦)

إذا زادت قيمة المبيع عن ثمنه الذى اشتراه به المشتري فليس له حق فى طلب شئ من البائع زائداً عن الثمن الذى أداه إياه (٢)

فصل

(فى حكم البناء والغراس)

(مادة ٤٠٧)

إذا بنى المشتري (٣) بناءً فى المبيع أو غرس فيه أشجاراً ثم استحق المبيع بالينة ف يرجع المشتري على البائع بالثمن وقيمة البناء والغراس إن سلهما للبائع وتقوم قيمتهما فائتين غير مقايعة بين يوم تسليمهما للبائع فإن رجع المشتري بالثمن (٤) وقيمة البناء والغراس على البائع فلا يرجع هذا البائع على بائعه إلا بالثمن دون قيمة البناء والغراس

(مادة ٤٠٨)

إنما يرجع المشتري إذا بنى أو غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه للبائع أما ما لا يمكن تسليمه إليه ولا يبقى له قيمة بعد نقضه كالخشب والطين ونحوهما فلا يرجع للمشتري بقيته على البائع كأنه لا يرجع له بقيته ما أنقذه فى المنافع من حطب أو تربة أو تطهير بالوعة أو مرممة شئ فى المبيع المستحق ونحو ذلك (٥)

(١) فى جامع الفصولين من أواسط السادس عشر غرة ٢١٩ بعد قوله شري بتأذا سقطين يقضيه وخرب السقف الأعلى الى آخره ولو استحق الأعلى والأسفل بعد التفريغ فالمستحق يعينه قيمة المنقوض ويرجع المشتري على بائعه بكل الثمن اهـ

(٢) نقلها فى المحرر من أوائل باب الاستحقاق غرة ٢٢٣

(٣) نقلها فى المحرر من أوائل الاستحقاق غرة ٢٠٠

(٤) نقلها فى رد المحتار من أوائل الاستحقاق عند قوله الشارح يرجع الثمن وقيمة البناء على البائع غرة ٢٠٠ وهو قول الإمام خلافاً لما وصله فى جامع الفصولين فى السادس عشر غرة ٢١٨ والاقروية غرة ١٨٩

(٥) يستفاد من المحرر فى أوائل الاستحقاق غرة ٢٠١

(مادة ٤٠٩)

إذا قلع المستحق البناء أو الشجر الذي كان قائماً بالمبيع قبل أن يسلمه المشتري للبائع فالمشتري يرجع بالثمن على البائع وهو في النقض بالخيار أن شاء سلمه إلى البائع ورجع عليه بقيمته مبنياً غير منقوض ومغروساً غير مقلوع يوم تسليمه إلى البائع وإن شاء أمسكه لنفسه ولا يرجع بالنقصان (١)

(مادة ٤١٠)

إذا بنى المشتري أو غرس في المبيع الذي اشتراه حال كونه عالماً بأن البائع لم يكن مالكاً وأنه باعه إليه بلا أمر ماله فلا حقه في الرجوع بقيمة البناء والغراس وإنما يكون له حق في الرجوع بالثمن فقط .

فإن كان المشتري جاهلاً وقت الذراء أن البائع باعه بأمر المالك أو بغير أمره وغره البائع بقوله أمرني المالك بالمبيع فاشتري وغرس أو بنى في المبيع ثم استحقه ماله وأنكر الأمر بالمبيع يكون الحق للمشتري في الرجوع بالثمن وبقيمة البناء والغراس (٢)

(مادة ٤١١)

إذا استحق بعض المبيع قبل القبض بطل البيع في قدر المستحق ويخبر المشتري في الباقي إن شاعده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بحصة المستحق سواء أ ورث الاستحقاق عيباً في الباقي أم لا أي سواء كان قيمياً أو مثلياً لتفرق الصنفعة بعد القام وكذلك الحكم إن قبض بعضه ثم استحق سواء استحق المقبوض أو غيره وإن استحق موضع بعينه قبل القبض فالمشتري بالخيار أيضاً وإن استحق بعد القبض فلا خيار له ويرجع بثمن المستحق (٣)

(مادة ٤١٢)

إذا قبض المبيع كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم إن أحدث الاستحقاق عيباً في الباقي يخبر المشتري إن شاعده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بثمن المستحق وإن لم يحدث عيباً في الباقي يأخذ المشتري بالخيار ورجع بحصة المستحق كتوين استحق أحدهما أو كليهما أو وزني استحق بعضه ولا يضر تبعضه فالمشتري يأخذ الباقي

(١) يستفاد حكمها من جامع الفصولين من السادس عشر في أو سطه غرة ٢١٧

(٢) يستفاد قل هنا المادة من الاقرويه من أو سط الاستحقاق غرة ١٨٩

(٣) يستفاد من غرة ٢١٤ من حاشية القدر المختار ٥١

(مادة ٤١٣)

إذا بنى المشتري في المبيع ثم استحق منه جزئاً شائع ورد المشتري ما بقى منه على البائع كان له أن يرجع عليه بالثمن ونصف قيمة البناء وان استحق منها جزء بعينه فإن كان البناء في ذلك الجزء خاصة رجع المشتري بجميع قيمة البناء وان كان في الجزء الآخر فلا يرجع بقيته (١)

(مادة ٤١٤)

إذا استحق أحد البدلين في المقايضة وهي بيع عين بعين يرجع المشتري بالبدل الآخر ان كان قائماً وبقيمته ان كان هالكا لا بقيمة المستحق (٢)

(مادة ٤١٥)

ما يدخل في البيع تبعاً إذا استحق بعد القبض كان له حصته من الثمن فيرجع المشتري على البائع بحصته من الثمن (٣)

وإذا استحق قبل القبض فإن كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصته له من الثمن فلا يرجع بشئ بل يخبرين أخذ المبيع بكل الثمن أو تركه وان كان يجوز بيعه وحده كالشجر والبناء تكون له حصته من الثمن فيرجع به على البائع

(مادة ٤١٦)

إذا ولدت الدابة المشتراة عند المشتري ثم استحققت بالينة فالمتحقق يأخذها مع نتاجها والمشتري يرجع على البائع بالثمن وقيمة النتاج

(مادة ٤١٧)

إذا ورد الاستحقاق بعد هلاك المبيع فلا بد للمتق من أن يبرهن على قيمته يوم الشراء فيضعن المشتري القيمة ويرجع على بانه بالثمن لا بما ضمن (٤)

فصل

(في رد المبيع بالعيب القديم)

(مادة ٤١٨)

البيع المطلق أى المجرد من شرط البراءة من العيوب ومن ذكر العيب والسلامة يقتضى أن يكون المبيع سالماً خالياً من كل عيب

(١) يستفاد من الانقروية في أواخر الاستحقاق غرة ٨١ — (٢) يستفاد حكمهما من الانقروية من الاستحقاق غرة ١٨٨ — (٣) يستفاد حكمهما من أواخر الاستحقاق في رد المختار غرة ٢٠٢
(٤) حكمهما في رد المختار من خاتمة في آخر الاستحقاق

(مادة ٤١٩)

يثبت خيار العيب للمشتري وإن لم يشترطه في عقد البيع

(مادة ٤٢٠)

العيب الموجب لرد المبيع هو ما ينقص الثمن ولو يسيرا أو ما يفتوت به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثال المبيع عنده (١)

(مادة ٤٢١)

يشترط أن يكون العيب الموجب لرد المبيع قديما

(مادة ٤٢٢)

العيب القديم هو ما كان موجودا في المبيع وقت العقد أو حدث بعده وهو في يد البائع قبل التسليم (٢)

(مادة ٤٢٣)

إذا ذكر البائع أن في المبيع عيبا فاشتراه المشتري بالعيب الذي سمعاه فلا خيار له في رده بالعيب المسمى وله رده بعيب آخر ولو قبله المشتري بجميع عبويه فليس له رده بالعيب المسمى ولا بعيب آخر

(مادة ٤٢٤)

اشتراط البائع براه تمن كل عيب أو من كل عبويه وقبل المشتري المبيع بهذا الشرط صرح البع والشرط وإن لم يسم العيوب لكنه في الحالة الأولى يبرأ البائع من العيب الموجود وقت العقد ومن العيب الحادث بعده قبل القبض وفي الحالة الثانية يبرأ من الموجود دون الحادث فالمشتري رده الحادث لا بالموجود

(مادة ٤٢٥)

ما يبيع يعامد مطلقا منقولا كان أو عقارا أو ظهر للمشتري عيب قديم فيه فله الخيار إن شاء قبله بكل الثمن المسمى وإن شاء رده واسترد الثمن إن كان نقده للبائع

(مادة ٤٢٦)

إذا بيعت جله أشياء صنفقة واحدة وظهر ببعضها عيب قبل التسليم فالمشتري مخير إن شاء قبلها بالثمن المسمى وإن شاء ردها جميعها وليس له أن يرد المعيب وحده ويأخذ السالم (٣)

(١) أخرج الغالب ما لو كانت الأمانة يبيع إن الثياب تنقص القيمة لكنه ليس الغالب عدم الثيابة رد المختار

من أول خيار العيب — (٢) يبرأ من رد المختار في أوائل خيار العيب غرة ٧٣

(٣) يستفاد حكمها وما بعده من رد المختار من أو وسط خيار العيب عند قول المصنف اشترى عشرين وقبض أحدهما الخ غرة ٩٣

(مادة ٤٢٧)

إذا بيعت جلة أشياء مصفقة واحتفظ بها بعضها عيب بعد التسليم فإن لم يكن في تقريرها ضرر فالمشتري أن يرد العيب منها بحصته من الثمن والموليس له أن يرد الجميع بدون رضا البائع وإن كان في تقريرها ضرر فله أن يرد المبيع كله أو يقبله بكل الثمن

(مادة ٤٢٨)

إذا كان المبيع كيفة معينة من المكيلات والموزونات ووجد في بعضها عيب بعد التسليم فإن كانت في أوعية مختلفة فالمشتري أن يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده وإن كانت في وعاء واحد أو لم تكن في وعاء فله رد الكل أو أخذه بعيبه بكل الثمن وليس له رد المبيع وحده بحصته من الثمن (١)

(مادة ٤٢٩)

إذا وجد في الحنطة أو الشعير أو غيره هامن الغلال تراباً فإن كان التراب قليلاً بحيث لا يعد عيباً في العرف فليس للمشتري رد المبيع وإن كان فاحشاً وبعد النام عيباً بحيث لا يشتري بين أخذ المبيع بالثمن المسمى أو رده واسترداد الثمن إن كان مقبوضاً

(مادة ٤٣٠)

إذا ظهر بالمبيع عيب قديم ثم حدث به عيب جديد عند المشتري فليس له أن يرد به العيب القديم والعيب الجديد موجود فيه بل له مطالبة البائع بتقصان الثمن ما لم يرض البائع بأخذه على عيبه ولم يوجد مانع للرد

(مادة ٤٣١)

إذا زال العيب الحادث عاد للمشتري حق رد المبيع بالعيب القديم على البائع

(مادة ٤٣٢)

يقتدر نقصان الثمن بمعرفة أو باباخيرة الموقوف بهم بأن يقوم المبيع سالماً ثم يقوم معيباً وما كان بين القعتين من التفاوت ينسب إلى الثمن المسمى ويقتضى تلك النسبة يرجع المشتري على البائع بالنقصان

(مادة ٤٣٣)

إذا حدث في المبيع زيادة مانعة من الرد كصنع التوب المبيع والبناء والغرس في الأرض المبيعة ثم اطلع المشتري على عيب قديم في المبيع فإنه يرجع على البائع بتقصان العيب ويمتنع الرد ولوقبله البائع بالعيب الحادث

(١) هذا التفصيل أحقولين وهو الارثني والاقنس وقيل الحكم كاذ كفي الوجه الثاني مطلقاً لا فرق بين وطوعاً وعين وهو الاظهر والاصح كافي رد المختار من غرة في أو وسط خيار العيب

(مادة ٤٣٤)

إذا تصرف المشتري في البيع ببيع أو هبة ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان (١)

(مادة ٤٣٥)

إذا أجز المشتري المبيع ثم وجد به عيباً فله نقض الاجارة ورد مبيعيه ولو رهنه ثم وجد به عيباً ليس له نقض الرهن وانما يرد مبدفكه

(مادة ٤٣٦)

إذا هلك المبيع المعيب في يد المشتري فله اهلاكه عليه ويرجع على البائع نقصان العيب

(مادة ٤٣٧)

ان ظهر أن المبيع المعيب لا ينتفع به أصلاً يطل البيع ويكون للمشتري حق استرداد الثمن من البائع ان كان قد قدمه اليه

فصل

(في الغبن والتغريب)

(مادة ٤٣٨)

لا يدفع فاحش في البيع الا اذا غرأ أحد المتبايعين الآخر أو غره الدلال فان ثبت التغريب وتحقق أن في البيع غبناً فاحشاً فله فسخه والغبن الفاحش في العقار وغيره ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (٢)

(مادة ٤٣٩)

لا يفسخ البيع بالغبن الفاحش بلا تغريب الا في مال الصغير ومال الوقف ومال بيت المال (٣)

(مادة ٤٤٠)

اذا مات المغرور بالمغبون بغبن فاحش فلا ينتقل خيار التغريب لوارثه (٤)

(مادة ٤٤١)

المشتري المغرور بالمغبون بغبن فاحش اذا تصرف في بعض المبيع تصرف المالك بعد علمه بالغبن القاحش سقط حق فسخه (٥)

(١) حكمها وما به ما ذكر في رد المختار في أوسط خيار العيب غرة ٨١ ٨١

(٢) هذا التفسير هو الصحيح كما في حاشية الرمي على جامع القصوليين من آخر الفصل السابع والعشرون ٨١

(٣) يستفاد حكمها من جامع القصوليين من آخر الفصل ٣٧ ٨١

(٤) هذا ما جرى عليه بمصنف التنوير بمناقواء في رد المختار من المراجعة وبحث الرمي والمختص أنه يورث ٨١

(٥) يستفاد من الاقنوني من آخر فصل في الغبن والمحاباة غرة ٢٥٩

وأما تصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن فلا يمنع الرد فله رد الباقي ورد مثل ما صرف في حاجته لو مثليا والرجوع بالنن (١)

(مادة ٤٤٢)

إذا هلك عند المشتري المبيع بغبن فاحش وغرراً واستهلك أو حدث فيه عيب أو بنى المشتري فيه بناء فلا حقه في فسخ البيع ويلزمه جميع النن (٢)

باب السلم

(مادة ٤٤٣)

السلم هو شراء من أجل وهو المسلم فيه بنى عاجل وهو رأس المال

(مادة ٤٤٤)

حكم السلم بثبوت الملك للسلم اليه في النن عاجلا ولرب السلم في المسلم فيه آجلا

(مادة ٤٤٥)

لا يصح السلم الا في الاشياء التي يمكن ضبطها وتعيينها قديراً ووصفا كالملكيات والموزونات والمذروعات والعديدات المتقاربة وأما العديدات المتفاوتة في القيمة فلا يجوز السلم فيها عدداً لا بكمية كطول وغلط ونحو ذلك

(مادة ٤٤٦)

يشترط لصحة السلم ان كان المسلم فيه حقة أو قطناً أو خبراً أو شعيراً أو غير ذلك من الفلال ونحوها أن تكون موجودة وقت العقد الى وقت التسليم فلا يجوز السلم في حقة أو ذرة حديثة قبل وجودها

(مادة ٤٤٧)

شروط صحة السلم سبعة

الاول بيان جنس المسلم فيه كبر أو قطن أو فول أو شعير أو نحو ذلك

الثاني بيان نوعه أي كونه بعلياً أو مسقواً (٣)

(١) حكمه في المدين أو آخر المراجعة والتولية غرة ١٥٩

(٢) يستفاد حكمه من رد المختار في آخر المراجعة غرة ١٦٠ منقول المصنف وتصرفه في بعض المبيع غير مانع منه على قول الشارح بنى ما لو كان قبيحاً الخ ذكره كاستدلاله لا بما قيل في خيار الحياينة في المراجعة بمخاها

(٣) التي في مختار الصحاح مسقوى أي ما سبق بالسج من باب الواو فصل السين غرة ٦٣٠

الثالث يلائن وصفه أى كونه جيداً أو رديئاً أو متوسطاً
الرابع بيان قدره وزناو كيلا و قدره وعدداً فالكيلات والموزونات والمذروعات والمعدودات
تعين مقدارها بالعد والوزن والكيل والذرع والعديدات المتقاربة تعين مقاديرها
بالعد والوزن والكيل أيضاً وينبغي في المنسوجات تعيين طولها وعرضها ورقعتها
وفخنها وما ركب منها وصفتها (١)

الخامس بيان الاجل وأقله ثم في السلم
السادس بيان قدر رأس المال ان كان مكيلاً أو موزوناً أو عددياً غير متفاوت
السابع بيان مكان الايقاء فيها الحمل ومؤنة

(مادة ٤٤٨)

يشترط لبقاء السلم على الصحة قبض رأس المال ولو عيناً قبل الاقتراق

(مادة ٤٤٩)

إذا اشترط الايقاء في مدينة فكل محلاته اسواء في الايقاء حتى لو أوفاه في محله فيها برئ وليس له
أن يطالبه في محله أخرى وان كانت المدينة متمسكة بأن بلغت فواحها فرضا يشترط أن يعين
للايقاء ناحية منها (٢)

(مادة ٤٥٠)

مالا جل له ولا مؤنة لا يشترط فيه بيان مكان الايقاء فيوفيه حيث شاء ولو عين مكاناً تعين

(مادة ٤٥١)

إذا أبى المسلم اليه قبض رأس المال يجبر عليه

(مادة ٤٥٢)

لا يجوز للمسلم اليه التصرف في رأس المال قبل قبضه ولا الرب السلم أن يتصرف في المسلم فيه قبل
استلامه بنصوي بيع وشراء (٣)

(مادة ٤٥٣)

يطل الاجل بموت المسلم اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ المسلم فيه من تركه المسلم اليه حالاً (٤)

(١) صريحه في الدر من أوائل السلم غرة ٢٠٤

(٢) حكمها في الدر وحاشيته رد المحتار من أوائل السلم غرة ٢٠٧

(٣) حكمها في الدر من أواسط السلم غرة ٢٠٩

(٤) حكمها في الدر من أوائل السلم غرة ٢٠٦

فصل

(في بيع الوفاء)

(مادة ٤٥٤)

بيع الوفاء هو أن يبيع شيئاً بكذا أو بدين عليه بشرط أن البائع متى رد الثمن إلى المشتري أو أداء الدين الذي له عليه يرده العين المبيعة وفاءً

(مادة ٤٥٥)

لا يجوز للمشتري وفاء أن يتفجع بالمبيع إلا ب إذن البائع ويضمن ما أكله بغير إذنه من غرماً وما أتلفه من شجرة (١)

(مادة ٤٥٦)

لا يجوز للبائع أو المشتري أن يبيع العين المبيعة وفاءً لشخص آخر ولو باعها البائع لآخر يعاينها وقت البيع على إجازة مشتركة أو فاءً ولو باعها المشتري للبائع أو ورثته حق استردادها ويكون للمشتري إعادة يده عليها حتى يستوفيه (٢)

(مادة ٤٥٧)

إذا قبض المشتري المبيع وفاءً بعد ما دفع الثمن للبائع ووافق البائع مع المشتري على أن يرده المبيع إذا رد له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت واستنع البائع من رد نظير الثمن للمشتري يؤم البائع ببيع المبيع وقضاء الدين من ثمنه فإذا امتنع باع الحاكم عليه (٣)

(مادة ٤٥٨)

إذا هلك المبيع وفاءً وكانت قيمته مساوية للدين المطلوب من البائع سقط الدين في مقابلته وإن كانت قيمته أقل من الدين المطلوب سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي من البائع

(مادة ٤٥٩)

إذا هلك المبيع وفاءً بعد المشتري وكانت قيمته زائدة عن مقدار الدين سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة إن كان هلاك المبيع تعديبه وإن كان بدون تعديبه فلا تلزم الزيادة (٤)

(١) حكمها في رد المختار في بيع الوفاء من أول الأمر صرف غرة ٢٤٦

(٢) حكمها في الدين ببيع الوفاء غرة ٢٤٧

(٣) حكمها في تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غرة ٢٦٩

(٤) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غرة ٢٦٦

(مادة ٤٦٠)

إذا مات أحد المتبايعين وفاته تقوم ورثته مقامه في أحكام الوفاء (١)

(مادة ٤٦١)

ليس لسائر القرماء أن يراجعوا المشتري في المبيع وفاته حتى يستوفى دينهم المبيع

فصل

(في الاستصناع)

(مادة ٤٦٢)

الاستصناع (٢) هو طلب عمل شيء خاص على وجه مخصوص مادته من الصانع (٣)

(مادة ٤٦٣)

ينعقد الاستصناع على العين لا على عمل الصانع (٤)

(مادة ٤٦٤)

يجوز الاستصناع في كل ما يجري به التعامل (٥)

ويشترط له صفة بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره ووصفه

(مادة ٤٦٥)

لا يصح الاستصناع فيما لا تعامل فيه إذا ضرب له شهرا فأكثريكون سائلا تعتبر فيه شرائط

السلم (٦)

وكذلك ما جرى به التعامل إذا ضرب له أجل وكان شهرا فأكثريعتبر سائلا (٧)

(مادة ٤٦٦)

لا يلزم في الاستصناع تعجيل الثمن (٨)

(١) يستفاد من الدر في بيع الوفاء أو آخر الصرف غرة ٢٤٧

(٢) يستفاد حكمه من أو آخر السلم من شرح الدر مع حاشية رد المختار غرة ٢١٢

(٣) أي الأجزاء التي يتركب منها الشيء المراد منه الاستصناع فيه من طرف الصانع ٨١

(٤) يستفاد هاتين الدر في أو آخر السلم غرة ٢١٣

(٥) يستفاد حكمه من حاشية رد المختار أو آخر السلم غرة ٢١٢

(٦) يستفاد حكمه من الدر وحاشيته رد المختار من أو آخر السلم غرة ٢١٤

(٧) يستفاد حكمهما من حاشية رد المختار من أو آخر السلم غرة ٢١٢

(٨) يستفاد حكمهما من رد المختار أو آخر السلم غرة ٢١٣

(مادة ٤٦٧)

لا يعين البائع للذمير قبل اختياره له فيجوز للصانع أن يبيع مصنوعه قبل رؤية الآمر كما يجوز للآمر أن يخذله ويزكجه فيار الرؤية (١)

(مادة ٤٦٨)

إذا ضرب للآستصناع أجلًا شهرًا أو أكثر صار ملجأ سواء جرى فيه تعامل أم لا فتعتبر فيه شرائط السلم ولا خيار لو ائحد منهما إذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذي عليه في السلم (٢)

(مادة ٤٦٩)

إذا ضرب للآستصناع أجلًا أقل من شهران جرى فيه تعامل كان استصناعا صحيحا وإن لم يجر فيه تعامل ان ذكر الأجل على وجه الاستعمال كان استصناعا صحيحا أيضا وإن ذكره على وجه الاستعمال فهو استصناع فاسد (٣)

كتاب الاجارة

الباب الاول

(في عقد الاجارة)

الفصل الاول

(في عقد الاجارة وشرائط صحتها وبين مذمتها)

(مادة ٤٧٠)

عقد الاجارة هو تعليق المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من العين المؤجرة في الشرع وتطر العقلاء بعوض يصلح أجره (٤)

(مادة ٤٧١)

يصح أن يرد عقد الاجارة على منافع الاعيان منقولة كانت أو غير منقولة وأن يرد على العمل كاستئجار الخدم والعمال وأرباب الحرف والصنائع (٥)

(١) يستفاد حكمهما من الدرأخر السلم غرة ٢١٣ — (٢) يستفاد حكمهما من الدر وحاشية رد المختار من أواخر السلم غرة ٢١٣ — (٣) يستفاد حكمهما من رد المختار وأواخر السلم غرة ٢١٣
(٤) يستفاد حكمهما من الدرأول الاجارة غرة ٣ — (٥) يستفاد من الهندية في أواخر الباب الاول من الاجارة غرة ٣٩٤

(مادة ٤٧٢)

يشترط لانعقاد الاجارة اهلية العاقدین بأن يكون كل منهما عاقلًا مميزًا ويشترط لنفاذها كون العاقدین عاقلین غير مجبورین وكون المؤجر مالكا لما يؤجره أو وكيله أو وليه أو وصيه (١)

(مادة ٤٧٣)

يشترط لصحة الاجارة رضا العاقدین وتعيين المؤجر وعلومية المنفعة توجه لا يفضى الى المنازعة وبيان مدة الانتفاع وتعيين مقدار الاجرة ان كانت من النقود وتعيين قدرها ووصفها ان كانت من المقدرات فان اختلف شرط من شرائط الصحة المذكورة ففسدت الاجارة (٢)

الفصل الثاني

(في الاجرة وبيان شروط لزومها)

(مادة ٤٧٤)

يصح اشتراط تعجيل الاجرة وتأجيلها وتقسيمها الى أقساط تؤتى في أوقات معينة (٣)

(مادة ٤٧٥)

لاتلزم الاجرة بمجرد العقد فلا يجب تسليمها به الا اذا اشترط على المستأجر تعجيلها وكانت الاجارة مخيرة (٤)

فان كانت الاجارة مضافة الى وقت مستقبل فلا تلزم ولا تعلق فيها الاجرة بشرط تعجيلها ولو عمل المستأجر الاجرة في الاجارة المخيرة بأن دفعها للمؤجر فقد ملكها ولا يجوز للمستأجر استردادها منه (٥)

(مادة ٤٧٦)

اذا اشترط تعجيل الاجرة تلزم المستأجر دفعها وقت العقد والمؤجر أن يمنع عن تسليم العين المؤجرة للمستأجر حتى يستوفي الاجرة وله أن يفسخ عقد الاجارة عند عدم الايفاء من المستأجر

(مادة ٤٧٧)

يجوز للاجير أن يمنع من العمل الى أن يستوفي أجره المشروط تعجيلها وله فسخ الاجارة ان لم يوفه المؤجر الاجرة

(١) يستفاد من الهنديين أن أواخر الباب الاول من الاجارة غرة ٣٩٣ — (٢) يستفاد من الهنديين أن أواخر الباب الاول من الاجارة غرة ٣٩٣ ويستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة غرة ١٣٧ ومن رد المحتار في أوائل الاجارة غرة ٣ — (٣) يستفاد من رد المحتار غرة ٩ من أوائل كتاب الاجارة — (٤) يستفاد من الدرر في أوائل الاجارة غرة ٧ — (٥) يستفاد من الدرر في الباب المذكور غرة ٨ من أوائل الاجارة

(مادة ٤٧٨)

إذا اشترط تأجيل الاجرة لزوم المؤجر أن يسلم العين المؤجرة للمستأجر ان ورد العقد على منافع الاعيان ولزم الاجراء بقاء العمل ان وردت الاجارة على العمل ولا تلتزم الاجرة الا عند حلول الاجل في صورتين وان كان قد أوفى العمل

(مادة ٤٧٩)

يجب الاجرة في الاجارة العيصية بتسليم العين المؤجرة للمستأجر واستيفائه المنفعة فعلاً أو بة كنهه من استيفائها بتسليمها له ولو لم يستوفها فان قبض المستأجر الدار المؤجرة فارغة عن متاع المؤجر لزمه أجرتها ولو لم يسكنها

(مادة ٤٨٠)

لا تملك منافع الاعيان في الاجارة الفاسدة بمجرد قبضها فلا يجب الاجرة بها على المستأجر إلا إذا سلمت له العين المؤجرة من جهة المؤجر المالك لها وانتفع بها انتفاعاً حقيقياً فان لم يكن تسليمها للمستأجر من جهة مالكها فلا أجر عليه وان استوفى المنفعة (١)

(مادة ٤٨١)

إذا وقعت الاجارة فاسدة باعتبار جهالة الاجر المسمى أو باعتبار عدم التسمية وقبض المستأجر العين المؤجرة وانتفع بها انتفاعاً حقيقياً لزمه أجر المثل بالغاً ما بلغ وان وقعت فاسدة بفقدان شرط آخر من شرائط الصفة لزمه الاقل من أجر المثل ومن المسمى ان وجد مسمى معلوماً

الباب الثاني

(في اجارة الدواب للركوب والحمل)

الفصل الاول

(في اجارة الدواب للركوب)

(مادة ٤٨٢)

من استأجر دابة للعمل فله أن يركبها وان استأجرها للركوب فليس له أن يحمل عليها وان حمل فلا أجر عليه (٢)

(١) حكمهما مصرح به في رد المحتار من أوائل الاجارة عند قول المصنف ويجب الاجر له اذ قبضت الخ غرة ٧

(٢) مصرح به في الهندية في أواخر السادس والعشرين في استنباط الدواب للركوب غرة ٤٧٦

(مادة ٤٨٣)

من استأجر دابة أو عربة للركوب لتوصله الى محل معين بأجرة. ملوثة فغبت الدابة المركوبة أو خيل العربية في الطريق فله نقض الاجارة وعليه دفع مقدار ما أصاب تلك المسافر من الاجر المسمى (١)

(مادة ٤٨٤)

لا يجوز للمستأجر الدابة أن يتجاوزها المحل المعين مقدار ما لا يتسامح فيه الناس بلا إذن صاحبها ولأن يذهب به الى محل آخر ولأن يستعملها لأزيد من المدة التي استأجرها فيها فإن تجاوز المحل المعين بلا إذن صاحبها أو ذهب بها الى محل آخر أو استعملها بعد مضي المدة فعطبت فعليه ضمان قيمتها (٢)

(مادة ٤٨٥)

من استأجر حيوانا ليذهب به الى محل معين وكانت طريقه متعددة فله أن يذهب من أى طريق شام من الطرق المساوية فان ذهب (٣) من طريق غير الذى عينه صاحب الحيوان وتلف الحيوان فان كان الطريق الذى سلكه أصعب من الطريق الذى عينه صاحبها لزم المستأجر ضمان قيمتها وان كان مساويا له أو أسهل منه فلا ضمان عليه

(مادة ٤٨٦)

لا يجوز للمستأجر أن يضرب الدابة ولأن يسيرها سيرا عنيفا (٤) فان ضربها أو كبحها بالجملها أو سبها سيرا عنيفا فوق المعتاد فعطبت فعليه ضمان قيمتها

الفصل الثانى

(فى اجارة الدواب والعربات العمل)

(مادة ٤٨٧)

يجوز اجارة الدواب والعربات للعمل بشرط بيان ما يحمل عليها وتعيين المدة والمحل الذى يراد جعلها ونقلها اليه (٥)

(١) يستفاد من الهندي من أوائل السادس والعشرين فى استئجار الدواب للركوب غرة ٤٧٤

(٢) يستفاد حكم الوجه الاول وما بعده من الخاتمة من أوائل فصل فى اجارة الدواب غرة ٣٣٦ ومثله فى الهندي بدورقه وصحيفة من السابع والعشرين فى مسائل الضمان غرة ٤٧٩ — (٣) قوله فان ذهب من طريق الخ يستفاد من الهندي بدورقتين من السابع والعشرين فى مسائل الضمان غرة ٤٨٠

(٤) يستفاد من الدرود المختار من أواسط ما يجوز من الاجارة غرة ٢٥ وكذا الفقرة بعدها

(٥) يستفاد من الهندي من أوائل ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز غرة ٤٣٤

ويجوز استتجارها للعمل بدون تعيين مقدارة ولا الاشارة اليه ونصرف الى المعتاد (١)

(مادة ٤٨٨)

من استحق منفعة مقدرة بالعقد فله أن يستوفي مثلها أو دونها أكثر منها (٢)

نحن استأجر دابة للعمل وبين نوع ما يحمله وقدر وزنها فله أن يحملها جلا مساويا له في الوزن أو جلا أخف منه وزنا لا أكثر منه

(مادة ٤٨٩)

إذا حمل المستأجر الدابة جلا مساويا للعمل المسمى فغطت فإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذ المسمى فعليه الضمان وإن استويا وزنا كالمسمى حنطة فحمل بمقدارها حديثا أو حجر وإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل قدر ما يأخذ المسمى أو أكثر فلا ضمان عليه إلا إذا جاوز المحمول في الصورة الثانية موضع الحمل كالمسمى حنطة فحمل بوزنها تبدأ أو قلنا بحيث جاوز موضع الحمل فإنه يضمن (٣)

(مادة ٤٩٠)

لا يجوز للمستأجر أن يحمل الدابة أكثر من القدر الذي عينه واسطة بالعقد فإن خالف وحملها زيادة عنه وكانت الدابة لا تطيقه فغطت ضمن جميع قيمتها سواء كانت الزيادة من جنس المسمى أو من غير جنسه

وإن كانت الدابة تطيق الزيادة وكانت الزيادة من جنس المسمى وحملت هي والمسمى معا ضمن المستأجر قدر الزيادة لا جميع القيمة

وإنما يضمن المستأجر أن كل هو الذي باشر الحمل بنفسه فإن حملها صاحبها يدينه وحده فلا ضمان على المستأجر وإن جلاها ووضعها الحمل عليها معا وجب النصف على المستأجر بفعله وهدر فعل صاحبها (٤)

(مادة ٤٩١)

من استأجر دابة لنقل حمل له إلى محل معين بأجر معلوم فتعبت الدابة في الطريق قبل الوصول إلى المحل المقصود فإن كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان له الخيار إن شاء نقض الاجارة وإن شاء

(١) يستفاد من الهندية من الباب المذكور قوله غرة ٢٣٥

(٢) يستفاد حكمه من الدر من باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها في أوسطه

(٣) حكمهما يستفاد من الدرورد المختار من أوسط ما يجوز من الاجارة غرة ٢٢

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرات الثلاث من أوسط ما يجوز من الاجارة من الدرورد المختار غرة ٢٤

تربص الى أن تقوى الدابة وليس له أن يطالب المؤخر بزيادة أخرى وإن كان المستأجر استأجر دابة بغير عينها كان له أن يطالبه بزيادة أخرى (١)

(مادة ٤٩٢)

وضع الحل عن الدابة على المكاري (٢) ونفقته على صاحبها (٣) فإن علفها المستأجر أو سقاها بلا إذن صاحبها فهو متبرع لارجوع له عليه بما أنفق

الباب الثالث

(في اجارة الآدى للخدمة والعمل)

(مادة ٤٩٣)

تجوز اجارة الآدى للخدمة أو لغيره من أنواع العمل مع بيان المدة أو تعيين قدر العمل وكيفيته

(مادة ٤٩٤)

الاجير ضمان خاص ومشترك (٤)

(مادة ٤٩٥)

الاجير الخاص هو الذى يعمل لغير واحد أو أكثر علاموقامع اشتراط التخصيص عليه وعدم العمل لاخر هذا ان قدم ذكر العمل فى العقد على الوقت أو ما لوقدم الوقت على العمل كأن استأجره شهر الرعى غنمه فلا يشترط التخصيص بل انتهاء التعميم ويستحق الاجرة ان حضر للعمل مع تمكنه منه وان لم يعمل (٥)

(مادة ٤٩٦)

ليس للاجير الخاص أن يعمل فى حدة الاجارة لغير مستأجره وان عمل للغير ينقص من الاجر بقدر ما عمله وليس له أن يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة حتى لا يضل النافلة (٦)

(١) يستفاد حكمه من السادس والعشرين من أوائل غرة ٤٧٤ من الهندية

(٢) يستفاد من الهندية من السابع عشر من الاجارة غرة ٤٤١

(٣) يستفاد من الهندية من أول الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر غرة ٤٤٠

(٤) يستفاد حكمه من أول باب ضمان الاجير غرة ٣٥ من هاشم الخططاوى

(٥) يستفاد من الدرود المختار من ضمان الاجير غرة ٤٣

(٦) يستفاد من الدرود المختار من ضمان الاجير غرة ٤٤

(مادة ٤٩٧)

الاجير المشترك هو الذى يعمل لاثنا واحد مخصوص ولا لجماعة مخصوصين أو يعمل لواحد مخصوص
أول جماعة مخصوصين عملا غير موقت أو عملا موقتا بلا اشتراط التخصيص عليه (١)
والاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا اذا عمل

الفصل الاول

(فى الاجير الخاص)

(مادة ٤٩٨)

يستحق الخادم الاجرة بتسليم نفسه للخدمة وتمكنه منها سواء استخدم أو لم يستخدم
وكذلك الاستاذ اذا استؤجر لتعليم علم أو فن أو صنعة وعينت المدة يستحق الاجرة بتسليمه نفسه
وتمكن من التعليم سواء علم التليذ أو لم يعلم
فان كانت المدة غير معينة فلا يستحق الاجرة الا اذا علم التليذ (٢)

(مادة ٤٩٩)

اذا كانت مدة الخدمة معينة فى العقد وفسخ المخدم الاجارة قبل انقضاء المدة بلا عذر ولا
عيب فى الخادم وجب فسخها وجب على المخدم أن يؤديه الاجرة الى تمام المدة اذا سلم نفسه
للخدمة فيها

(مادة ٥٠٠)

اذا لم تكن المدة معينة فى العقد حتى فسد بلها التها فلكل من العاقدین فسخها فى أى وقت أراد
والخادم أجره مثله مدة خدمته

(مادة ٥٠١)

اذا لم تكن اجرة الخادم بمقدرة فى العقد فله أجر مثله مقدرا على حسب العرف

(مادة ٥٠٢)

لا يلزم المخدم اطعام الخادم وكسوته الا اذا جرى العرف به فيلزمه سواء اشتراط ذلك عليه أم لا (٣)

(١) يستفاد من الدرمن أوائل باب ضمان الاجير غرة ٣٥ بهامش الخطاوى

(٢) يستفاد حكمه من الدر و رد المختار من أو سط باب ضمان الاجير غرة ٤٣

(٣) جواز الاشتراط تفريع من الحموى على ما فهمه مما نقل عن الفقيه اني اليث واعترضه السيد الطباطبائى
بالقرين بين ما اذا كان بلا شرط بغير ان العرف وما اذا كان بشرط وما ان عاقدین الى بحث الحموى

(مادة ٥٠٣)

يجوز استئجار الطرأرى المرضعة بآجرة معينة ويطعامها وكسوتها لو تكسب من أوسط الثياب (١)

(مادة ٥٠٤)

يجب على الطرأرضاع الطفل والاعتناء بنظافته وغسل ثيابه وإصلاح طعامه (٢)

(مادة ٥٠٥)

إذا اشترط على الطرأرضاعها بنفسها فأرضعت من غيرها فلا تستحق الآجرة وإن لم يشترط ذلك عليها وأرضعت من غيرها بآجرة أو بغير آجرة فأنها تستحق الآجرة (٣)

(مادة ٥٠٦)

يجوز لزواج المرضعة أن يفسخ الآجرة مطلقاً وللمستأجر أن يفسخها أيضاً بسبب موجب لنقصها (٤)

(مادة ٥٠٧)

إذا انتهت مدة آجرة الطرأ ولم يوجد من ترضعه غيرها أو وجد لكن الطفل لم يلتزم ثدى غيرها فأنها تجبر على إرضاعه

(مادة ٥٠٨)

إذا ماتت الطرأ ومات رضيعها انقضت الآجرة ولا تنفسخ بموت والد الرضيع (٥)

الفصل الثاني

(في الإجير المشترك)

(مادة ٥٠٩)

يجوز استئجار الصانع أو المقاول للعمل بتمام معين آجرة في كل يوم بدون بيان مقدار العمل أو مع تعيين آجرة كل ذراع أو متر يعمله أو بالمقولة على العمل كله مع بيان مقدار العمل طويلاً وعرضاً وعمقاً

(١) يستفاد من الدرمن أوسط الآجرة الفاسدة غرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٢) يستفاد من أوسط الآجرة الفاسدة من الدرمن غرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٣) يستفاد من الدرأوسط الآجرة الفاسدة غرة ٣٤ بهامش رد المحتار

(٤) يستفاد من الدرأوسط الآجرة الفاسدة غرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٥). يستفاد حكمها من الدرمن أوسط الآجرة الفاسدة غرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(مادة ٥١٠)

انما تصح الاجارة والمقاولة على عمل البناء اذا كانت الاكالات والمهمات اللازمة للعمارة من صاحب العمل أما ان كانت من المعمارى بأن استأجره لمبعمه كذا بالآت من عنده بأجرة كذا فإنه لا يجوز وإذا عمر المعمارى يكون له أجر مثل عمله وما أتفق من غير الاكالات (١)

(مادة ٥١١)

إذا عمل المهندس رسماً أو مقايضة أو بإشراف إدارة العمارة بأمر صاحبها وكان قد سمي له أجره على ذلك فله الاجر المسمى

(مادة ٥١٢)

إذا لم يعين صاحب العمل أجره للمهندس على عمله يكون له أجر المثل مقتداً على حسب العرف والزم من الذى استغرقه فى عمله (٢)

(مادة ٥١٣)

يفسخ استئجار الصانع بوجوده عند معتبر يمنع من العمل ولا ينفسخ مالم ينفسخ وإذا مات انفسخ بموته بلا حاجة الى الفسخ (٣)

(مادة ٥١٤)

لا يجوز للصانع أو المقاول الذى التزم فى العقد العمل بنفسه أن يستعمل غيره (٤)
وإذا كان العقد مطلقاً جاز له أن يستأجر أو يقول غيره على العمل كله أو بعضه ويكون ضلماً لما هلك فى يمين استأجره أو قوله (٥)

(مادة ٥١٥)

لا يجوز للصانع الذى التزم عملاً بالمقاولة أن يطلب بعد العقد زيادة عن الاجر المسمى كالأيجور صاحب العمل أن يطلب تنقيص شئ منه

(مادة ٥١٦)

ليس للصانع أو المقاول الثانى أن يطالب صاحب العمل بشئ مما يستحقه الاجير والمقاول الاول الا اذا وكله أو أحاله على صاحب العمل

(١) يستفاد حكمهما من تنقيح المحامدية من أوسط الاجرة غرة ١٣٧ — (٢) يستفاد حكمهما من قبل أواخر اجازة تنقيح المحامدية غرة ١٥٢ — (٣) يستفاد حكمهما من التدوير المختار من قسم الاجرة غرة ٥١ و ٥٢ — (٤) يستفاد من التدوين كتاب الاجرة غرة ١١ وفق الاقربى من أواخر ضمان الاجير المشترك والمحاسب غرة ٣٣٩ شرط ان يقصر نفسه ضمن بنفسه الى غير هذا الا فلا — (٥) قوله ويكون الخ هذا على قول صاحبين كما يستفاد من الاقربى من أواخر ضمان الاجير المشترك والمحاسب غرة ٣٣٩

(مادة ٥١٧)

ليس للصانع أو المقاول أن يطلب شيأ من الاجرة المتفق عليها إلا بعد تمام العمل وتسليمه لصاحبه ولو عمل له صاحب العمل الاجرة أو شيأ منها جازاً انما اذا كانت العمارة ونحوها جارية في المنزل الساكن به صاحب العمل جاز للصانع أو المقاول أن يطلب الاجر عن القدر الذي عمله ويجبر على تمام الباقي وهذا كله عند عدم الشرط (١)

(مادة ٥١٨)

اذا تلف العمل المقاول عليه قبل تسليمه لصاحب العمل فلا أجر للصانع فان كان العمل في ملك صاحب العمل وتلف فللصانع أجر ماعمله بحسبه لو جرد التسليم حكماً (٢)

(مادة ٥١٩)

الاجرة الخاصة أمين فان هلك الشئ في يده بدون تعديه أو تقصيره أو اهماله فلا ضمان عليه (٣)

(مادة ٥٢٠)

الاجرة المشتركة ضامن للشئ ان هلك في يده صنعه وان هلك بلا صنعه فلا ضمان عليه ان كان هلاكه بأمر لا يمكن التصر منه والاضمن (٤)

(مادة ٥٢١)

من كان من ارباب الصنائع لعله أثر في العين كالنياط ونحوه جاز له حبسها وعدم تسليمها حتى يستوفي أجره ان كانت الاجرة حقة فان تلفت عنده فلا ضمان عليه ولا أجر له وان كانت مؤجلة فليس له حبسها فان حبسها تلفت فعليه قيمتها (٥)

(مادة ٥٢٢)

من ليس لعله أثر من ارباب الحرف والصنائع كالجمال ونحوه فليس له حبس العين للاجرة فان حبسها وتلفت ضمن قيمتها وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها محمولة وعليه له الاجر وان شاء ضمنها غير محمولة ولا أجر عليه (٦)

(١) يستفاد حكم هذه المادة تمامها من أوسط كتاب الاجارة غرة ٩ من حاشية رد المحتار

(٢) يستفاد حكمها من الدررود المختار من أوسط كتاب الاجارة غرة ٩ و ١٠

(٣) يستفاد حكمها من الهندية من أوائل الثامن والعشرون في بيان حكم الاجرة الخاصة والمشاركة غرة ٤٨٦

(٤) هذا على قول الصاحبين المتفق به كما يستفاد من الهندية من المحل الذي قبله ومن غرة ٤٨٧

(٥) يستفاد حكمها من الهندية من الباب الثاني غرة ٣٧٧

(٦) يستفاد من القرني أو آخر كتاب الاجارة غرة ١١

(مادة ٥٢٣)

إذا تلفت الجمال في أثناء الطريق ما كان يحملها تالفاً يستوجب تحميله بأن سقط منه شيئاً بيده فلم يتأجر أن يضمه قيمته في المكان الذي حمل منه ولا أجر عليه لو انشأ ضمنه في المكان الذي تلفت فيه العين ودفع له الأجرة بقدر المسافة (١)

فإن انتهى إلى المحل المقصود ووقع الحمل منه وتلفه الأجر ولا ضمان عليه

(مادة ٥٢٤)

يلزم المحال إدخال الحمل إلى الدار ولا يلزمه الصعود به لوضعه في المحل المعدل في الدار (٢)

(مادة ٥٢٥)

إذا باع الدلال مالاً آخر بنفسه تجب أجرة الدلال على البائع لا على المشتري ولو سعى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر العرف أن كانت الدلالة على البائع فعليه وإن كانت على المشتري فعليه وإن كانت عليه ما فعلهما (٣)

(مادة ٥٢٦)

إذا باع الدلال متاعاً لآخر من الثمن الذي أمر به فالزيادة له صاحب المتاع وليس للدلال سوى الأجرة

وإذا استحق المبيع الذي باعه الدلال أو رد بغيره الأجرة وإن كان قد أخذها فلا تسترد منه (٤)

الباب الرابع

(في إجابة الدور والحبسوايت)

(مادة ٥٢٧)

تجوز إجابة الدور والحبسوايت بدون بيان ما يمل فيها ومن يسكنها وينصرف استعمالها العرف البلدة (٥)

(١) يستفاد من أوائل ضمان الأجير في الدور وحاشية المطبوع في غرة ٣٧ ومثله في جامع الفصولين من أواخر الفصل الثالث والثلاثون في الضمانات من ضمان الجمال غرة ١٧٦ وحصل في الضمان في قوله فإن انتهى إلى المحل الخ قول محمد الآخر وفي قوله الأول وقول أبي يوسف عليه الضمان أيضاً ٥١

(٢) يستفاد من أواخر كتاب الأجرة من الغرة ١١

(٣) يستفاد حكمه من الدور والمختار من أواخر فصل فيما يدخل في البيع تبعاً غرة ٤٢

(٤) يستفاد من الأنقروية من أوسط كتاب الأجرة أول غرة ٣٠٥

(٥) صرح في الدور أول باب ما يجوز من الأجرة وما يكون خلافاً في غرة ١٧

(مادة ٥٢٨)

يجوز استئجار الدار أو الحظيرة وهي مشغولة بجماع المؤجر ويجبر على تفريغها وتسليمها فارغة للمستأجر (١)

(مادة ٥٢٩)

من استأجر داراً أو حانوتاً فله أن يسكنها وأن يسكن معه غيره وأن يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر (٢)

ولا يجوز له أن يعمل ما يورث الضرر إلا بإذن المالك

(مادة ٥٣٠)

يجوز للمستأجر داراً أو أرضاً أن يعبدها أو يودعها أو يؤثرها بمثل الاجرة التي استأجرها بها أو بأقل منها أو بأكثر لو كانت الاجرة الثانية من غير جنس الأولى فلو كانت من جنسها لا تطيب له الزيادة (٣)

(مادة ٥٣١)

للمستأجر أن يؤثر العين المؤجرة لغيره مؤثراً بعد قبضها وقبله أن كانت عقاراً وليس له إجارتها قبل القبض بل بعده أن كانت منقولاً (٤)

(مادة ٥٣٢)

على المؤجر بعد قبضه الاجر المسمى المشروط بتجديده أن يسلم للمستأجر العين المؤجرة بالهيئة التي رآها عليها وقت العقد فإن كانت قد تغيرت بفعله أو فعل غيره فغيره لا يحل بالسكنى فالمستأجر مخير أن يشاء قبلها أو أن يشاء يفسخ الاجارة (٥)

(مادة ٥٣٣)

الاجارة المعقودة من المستأجر المالك المنفعة العين المنتفع بها بلا إذن مالكها برقبته (٦) تنتهي بانتهاء مدة الاجارة المعقودة بينهما وبين المالك

و يترتب على انقضاء عقد المستأجر الاول انقضاء العقد الذي عقده مع المستأجر الثاني

(١) يستفاد من الدرأ وائل باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً لغرة ١٦ — (٢) يستفاد من الدر وحاشية رد المحتار أول الباب المذكور فيه غرة ١٧ — (٣) يستفاد حكمها من الهندية أوائل الباب السابع في اجارة المستأجر غرة ٤٠٨ — (٤) يستفاد حكمها من الدر ورد المحتار من أوائل مسائل شق الاجارة غرة ٥٦ — (٥) يستفاد منها من حاشية الطحاوي في أوائل الاجارة غرة ٤

(٦) قوله بلا إذن مالك الخ قيد له لانه لو كانت باذنه فالظاهر انها لا تنتهي بانتهاء الاولى لانهم ملوا الانقضاء الثانية بانتهاء الاولى يكون المستأجر الاول صار مضمواً لياقياً بمن في المدة بسملة الاولى فلو كانت الثانية باذنه مالك الرقبة لم يصح كذلك والعلة المذكورة ظاهراً للمحوى عن الوراء يحية في آخر القولة المكتوبة على قول الاشياء الصحيح ان الاجارة اذا انقضت تنفسخ الثانية من أو آخر كتاب الاجارة غرة ٤٤ ٨١

(مادة ٥٣٤)

المستأجر الذي آجر لغيره العين المتفق بها ملزم بالاجر قلها لهما وليس للمالك قبضها من المستأجر الثاني الا اذا أحاله المستأجر عليه أو وكله بقبضها من المستأجر الثاني (١)

(مادة ٥٣٥)

لا يجبر صاحب الدار المؤجرة على عزلتها وتزيمها ما اختلف من ياتمها واصلاح ميازيمها وان كان ذلك عليه لاعلى المستأجر لكنه اذا لم يفعل المؤجر ذلك كان للمستأجر أن يخرج منها الا اذا كان استأجرها وهي كذلك وقد رآها فليس له الخروج منها (٢)

(مادة ٥٣٦)

اذا حدث بالعين المستأجرة عيب يقوت به النفع الكلية كخراب الدار أو يخل بالنفعة كأنه دمام جرم منها يؤثره على النفعة المقصودة منها يكون للمستأجر خيار فسخ الاجارة ويسقط عنه الاجر في الصورة الاولى سواء فسخ أم لا وأما في الصورة الثانية فان فسخ بضر قرب الدار سقط عنه الاجر وان لم يفسخ لا يسقط الاجر سواء استوفى النفع مع العيب أم لا (٣)
فإذا ثبت الدار وأصل الخلل الذي حدث فيها فلا خيار للمستأجر

(مادة ٥٣٧)

اذا كان العيب الحادث بالعين المستأجرة لا يؤثر في النفعة المقصودة منها ولا يخل بها كما اذا سقط منها حائط لا يضر بالسكنى فلا يثبت لخيار للمستأجر ويأزمه الاجر المسمى (٤)

(مادة ٥٣٨)

اذا احتاجت الدار المستأجرة لعمل ضروري لصيانتها فلا يمنع المستأجر المؤجر من اجرائها فان ترتب على العمل ما يضر بالسكنى أو يخل بالنفعة فالمستأجر بالخيار بين الفسخ وعدمه (٥)

(مادة ٥٣٩)

لا يجوز للمؤجر أن يتعرض للمستأجر في استيفاءه المنفعة مدة الاجارة ولأن يحدث في العين المؤجرة تغيير يمنع من الاستفاد منها أو يخل بالنفعة المعقود عليها

(١) يستفاد من تنقيح المحامدين من أوسط الاجارة ضمن جواب غرة ١٤٠

(٢) يستفاد حكمهما من السابع عشر فيما يجب على المستأجر من أوله من الهندي غرة ٤٤٠

(٣) يستفاد حكمهما من الدرر والمختار من أوائل فسخ الاجارة غرة ٤٨ و ٤٩ ومن الهندي من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة غرة ٤٤٣

(٤) يستفاد من رد المختار من المحل المتقاسم غرة ٤٨ ومن الدرر غرة ٤٩

(٥) يستفاد آخره من المادتين الهنديتين من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة غرة ٤٤٣ المتضمنة

(مادة ٥٤٠)

إذا سلم المؤجر جميع الدار للمستأجر ثم تعرض له ونزع منها يتامن بيوتها رفع عن المستأجر من
الاجر قدر حصته
وكذلك الحكم إذا شغل المؤجر بمناعه يتامن بيوت الدار المستأجرة فإن حصته تسقط من
الاجرة المسماة (١)

(مادة ٥٤١)

إذا تعرض في مدة الاجارة ما يمنع من الاتفاع بالعين المؤجرة فإن غصبت الدار المستأجرة منه ولم
يمكن بأي وسيلة كانت من رفع يد الغاصب سقطت الاجرة عن المستأجر ولو تعرض ذلك
في بعض المدة سقطت الاجرة بقدره (٢)

(مادة ٥٤٢)

إذا قصر المستأجر في رفع يد الغاصب وكان ذلك بمكالة فلا تسقط عنه الاجرة ولو أمكنه ذلك
بإتفاق مال لا يلزم ذلك وتسقط عنه الاجرة

(مادة ٥٤٣)

إذا ادعى المستأجر أن العين المؤجرة غصبت منه ففاته الاتفاع بها أو بعضها ولا يثبت له وأنكر
المؤجر ذلك يحكم الحال بينهما فإن كانت الدار بيد المستأجر فالقول للمؤجر وإن كانت في يد غير
المستأجر صدق قوله ولا أجر عليه

(مادة ٥٤٤)

يجب على المستأجر أن يعتني بالعين المؤجرة كاعتنائه بملكه ولا يجوز له أن يحدث بها تغييرا
بدون إذن مالكها (٣)

(مادة ٥٤٥)

التعديلات التي أنشأها المستأجر باذن المؤجر إن كانت عائدة لاصلاح المؤجر وصيائه عن
الخلل فلم يستأجر الرجوع بها على المؤجر وإن لم يشترط الرجوع بها عليه وإن كانت عائدة لافساد
المستأجر فليس للمستأجر الرجوع بها إلا إذا اشترطه (٤)

(١) يستفاد من الهندية من الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة غرة ٤٢٣ ومنها من الثاني والعشرين في بيان
التصرفات من أو اخر غرة ٤٥٧ وكذا الفقرة قبلها

(٢) يستفاد حكمها أو ما بعده من المادتين من كتاب الاجارة من الدرر وحاشية رد المحتار من أوسطه غرة ٨

(٣) يستفاد حكمها من أوائل باب ما يجوز من الاجارة من الدرر والمختار غرة ١٨

(٤) يستفاد حكمها تفصيلا من تنقيح المحامدية من أو اخر كتاب الاجارة غرة ١٦٣

(مادة ٥٤٦)

ازالة الاتربة والزباله التي تتراكم في مدة الاجارة تلزم المستأجر (١)

(مادة ٥٤٧)

يجوز للمستأجر الدار والأراضي أن يستوفي عين المنفعة التي قدرت له في العقد أو منفعة مثلها أو دونها وليس له أن يتجاوزها إلى ما فوقها

فلا يجوز للمستأجر حانوت للعطارة أن يعمل فيه صنعة حداد (٢)

(مادة ٥٤٨)

إذا انتهت مدة الاجارة وجب على المستأجر أن يفرغ الدار والحانوت المؤجرة ويسلمها لصاحبها ولا حاجة للتسليم عليه بالتضلية

(مادة ٥٤٩)

إذا طلب المؤجر بعد انقضاء المدة من المستأجر زيادة على الاجر المسمى وعين تلك الزيادة وطلب منه قبولها أو الخروج من الدار فسكت المستأجر يعتبر سكوتة رضا وقبولاً للزيادة فيلزمه أجر المثل بقدر المدة التي كان يمكنه أن يتقل فيها مناعه لتضلية الدار وبعدها يلزمه ما قاله المؤجر وقبله بسكوتة (٣)

(مادة ٥٥٠)

إذا مضت مدة الاجارة وسكن المستأجر بعدها شهر أو أكثر يلزمه أجر المثل فيه إن كانت الدار معدة للاستغلال أو كانت وقفاً وليتيم

(مادة ٥٥١)

من سكن في دار غيره ابتداء من غير عقد وكانت الدار معدة للاستغلال أو وقفاً وليتيم يجب عليه أجر المثل وإن لم تكن كذلك فلا أجر عليه إلا إذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن فيها بعد ما تقاضاه وكان مقرراً بالملك ولم يصرح بشي الرضا بالاجر (٤)

(مادة ٥٥٢)

إذا سكن أحد دارا لغير بتأويل عقيد كل مرتين إذا سكن بيت الرهن ثم ظهر أنه للغير أو سكنها

- (١) يستخدم من رد المختار من ٤٩ من باب فسخ الاجارة — (٢) يستخدم من الرد ورد المختار من باب ما يجوز من الاجارة غرة ١٧ وغرة ١٨ — (٣) يستخدم حكمه من العيان الاولى في الخانية من أوسط فصل في الاقاط التي يتعدها الاجار من آخر غرة ٣٦٧ وأول غرة ٣٦٨ ومشبه في الانقروية عنها من أوسط كتاب الاجارة غرة ٣٩٨ والعبارة الثانية فيها وجوب المسمى من أول المدة وهو مقتضى ما في الرد من مسائل شي الاجارة غرة ٥٦ ونقل في رد المختار مثل ما في الخانية أو لامن التنازخانية في الغرة المذكورة (٤) يستخدم من الرد ورد المختار في أوسط مسائل شي الخانات غرة ٥٥

بتأويل ملك كيت مشتركة سكنه أحد الشركاء فلا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معدا للاستغلال مالم يكن وقفاً وليتيم

(مادة ٥٥٣)

بيع العين المأجورة يتوقف نفاذه على اجازة المستأجر فان اجازة جاز وان لم يجز يبقى موقفاً الى أن يسقط حق المستأجر

(مادة ٥٥٤)

تنفسخ الاجارة بموت المؤجر أو بموت المستأجر اذا عقد هال نفسه لغيره بالتوكيل عنه فان مات الوكيل باجارة أو استقبار فلا تبطل الاجارة بموته

(مادة ٥٥٥)

اذا مات المؤجر وكان المستأجر قد جعل الاجارة لمدة لم تستوف المنفعة فيها فله حبس العين المأجورة الى استيفاء ما عجله فان مات المؤجر مديوناً وليس له ما يسدده دينه غير العين المؤجرة تباع والمستأجر أحق بنهما من سائر الغرماء ان كانت العين في يده فيستوفي حقه من نهما وما زاد للغرماء وان نقص للمستأجر شئ مما عجله يكون في الناقص اسوة الغرماء

(مادة ٥٥٦)

اذا سكن المستأجر بعد موت المؤجر يجب عليه أجر المثل ان كان المأجور معدا للاستغلال والا فلا يجب عليه شئ الا اذا كان في ورثة المؤجر صغير فيجب عليه أجر مثل حصته وان لم يطلبه هذا اذا سكن قبل طلب الورثة الاجرة أما لو سكن بعد طلبهم الاجرة منه يلزمه الاجر المسمى بسكناه بعده بلافراق بين المعد للاستغلال أو غيره

(مادة ٥٥٧)

تنفسخ الاجارة بعد لزوم دين على المؤجر حيث لا مال له غير العين المؤجرة سواء ثبت الدين بينه أو باقرار المؤجر ويتوقف انفساخها على قضاء القاضى بنفاذ البيع لذلك في صورتين (١)

(١) صرح قاضيان بأن فسخ الاجارة بعد لزوم دين على المؤجر يتوقف على القضاء وأن ذلك هو الصحيح وقد كره ذلك مطلقاً لاقتياد سوابقه بالأقرار بل على ذلك تعارض الضررين فخرج القاضى أحدهما على الآخر ولان هذا العذر مشتبهاً يحتمل أن يكون قادراً على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر الا بالقضاء كافي بخلاف البلوغ وغير ذلك فتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر اجرة الدار الى أن يفسخ القاضى العقد بينهما فهذا لا يبعد توقف الانسحاب على القضاء حتى في صورة ثبوت الدين بالبينه ثم ذكر اختلافاً في كيفية القضاء في ذلك وقدم القول بأنه يباع المأجور فينفذ به فتنفسخ الاجارة أي ضمننا وذكر بعده انه يفسخ الاجارة أولاً ثم يبيع المأجور وتقديم الاول يبعد ترجيحه على اصطلاحه ذكر ذلك في أول غرة ٣٣٧ من أوائل فصل فيما تنفسخ به الاجارة وصرح في رد المختار من أوائل باب فسخ الاجارة من شرح الزيارات لمرسخه ان الاجارة تنفسخ ضمن القضاء بنفاذ البيع وأنه المختار غرة ٥٠

وإنما تنسخ الاجارة ان كانت قيمة المأجور تزيد عما يجعله المستأجر فان العين المؤجرة حينئذ تباع
ويعطى المستأجر حقه من ثمنها وما زاد منه للفرءاء وأما اذا كانت قيمة المأجور مثل ما يجعله
المستأجر أو أقل منه فلا تنسخ الاجارة

الباب الخامس

(في اجارة الاراضى)

(مادة ٥٥٨)

تصح اجارة الارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو تخيير المستأجر ان يزرع ما يبدله فيها (١)

(مادة ٥٥٩)

لا تجوز اجارة الارض اجارة منفردة وهى مشغولة بزرع لغير المستأجر ان كان الزرع بقلا لم يدرك
أو ان حصاه وكان من روعافيه باحق فان كان الزرع القائم بالارض ملكا للمستأجر جازت اجارة
الارض له

وان كان الزرع مدر كاجازت اجارة الارض لغير صاحبه ويؤثر بمحصاه وتسليم الارض فارغة
للمستأجر (٢)

(مادة ٥٦٠)

اذا كان الزرع القائم بالارض من روعافيه باعسر حق فلا يمنع عدم ادراكه من صحة اجارة الارض
لغير صاحب الزرع ويجبر صاحبه على قلعه ولو كان بقلا

(مادة ٥٦١)

تصح اجارة الارض المشغولة بزرع لغير المستأجر اجارة مضافة الى وقت يحصد الزرع فيه وتصبير
الارض فارغة قابله للتسليم للمستأجر فى الوقت المسمى وهذا سواء كان الزرع قائما باحق أو بغير
حق مدر كأو غير مدرك (٣)

(مادة ٥٦٢)

لمستأجر الارض الشرب والطريق وان لم يشترطهما فى العقد (٤)

(١) يستفاد من أوائل ما يجوز من الاجارة غرة ١٨ من الدر

(٢) يستفاد حكمها بتمامها من الدرورد المختار من الغرة المدكورة قبله وكذا حكم المادة بعدها غرة ١٩

(٣) يستفاد من الدرورد المختار من باب ما يجوز من الاجارة غرة ١٩

(٤) يستفاد من الدرمن الباب قبله غرة ١٨

(مادة ٥٦٣)

من استأجر أرضاً سنة ليزرع فيها ما شاء فله أن يزرعها زرعين شتويًا وصيفيًا (١)

(مادة ٥٦٤)

إذا غلب الماء على الأرض المؤجرة فاستجرت ولم يمكن زرعها أو انقطع الماعنهما فلم يمكن رزعا فلا تجب الاجرة أصلاً والمستأجر فسخ الاجارة (٢)

(مادة ٥٦٥)

إذا زرع الأرض المؤجرة فأصاب الزرع آفة فهلك وجب عليه من الاجرة حصّة ماضى من المدة قبل هلاك الزرع وسقط حصّة ما بقى من المدة بعد هلاكه الا اذا كان متكلمين زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر فجب حصّة ما بقى من المدة أيضاً (٣)

(مادة ٥٦٦)

إذا انقضت مدة الاجارة وكان المستأجر قد بنى في الأرض بناءً أو غرس بها أشجاراً أو مرمم بها البناء وقطع الأشجار إلا أن يرضى المؤجر بتركها في الأرض باجارة أو اعارة فيكون البناء والشجر للمستأجر والأرض للمؤجر
فإن تركها باعارة للأرض يكون لهما أن يوشرا الأرض والبناء ثلثا ويتقسمان الاجرة على قيمة الأرض بلابناء وعلى قيمة البناء بلا أرض فيأخذ كل منهما حصته (٤)

(مادة ٥٦٧)

إذا كان هدم البناء أو قلع الشجر يضرّان بالأرض وينقصان قيمتهما ومضت مدة الاجارة فللمؤجر أن يملكهما جبراً على المستأجر وتقدر قيمتهما مستحقين للقلع قائمين بأن تقوم الأرض بهما مستحقى الهدم والقلع وبدونهما فيضمن المؤجر ما بين القيمتين (٥)
وإن كانت الأرض لا تنقص بقلعها فلا يكون للمؤجر تملكهما بدون رضا المستأجر وانما له أمر للمستأجر بقلعها من أرضه

(مادة ٥٦٨)

إذا مضت المدّة في الأرض شجر عليه ثم ربيق في يدها المستأجر باجر المثل الى الادرائة وإن لم يرض المؤجر (٦)

(١) يستفاد من رد المختار من الجلب المالك كور قبله غرة ١٨ - (٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غرة ١١٣ و ١١٤ - (٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غرة ١٣٨ - (٤) يستفاد حكمهما بتماهما من الدرود المختار من أوائل ما يجوز من الاجارة غرة ١٩ - (٥) يستفاد من الدرود المختار غرة ١٩ من باب ما يجوز من الاجارة - (٦) يستفاد من رد المختار من أوائل ما يجوز من الاجارة غرة ١٩

(مادة ٥٦٩)

إذا مضت مدة الاجارة وبالارض المستأجرة زرع يخل لبيدرك أو ان حصاده يترك للمستأجر
باجر المثل الى أن يدرك ويحصد (١)

(مادة ٥٧٠)

إذا مات المستأجر فاقضت الاجارة بعونه قبل انقضاء المدة وكان في الارض زرع لبيدرك يترك
الزراع لورثته بالاجر المسمى الى أن يدرك ويحصد

الباب السادس

(في اجارة الوقف)

(مادة ٥٧١)

للتناظر ولاية اجارة الوقف فلا يملكها الموقوف عليه الا اذا كان متولياً من قبل الواقف أو مأذوناً
منه وله ولاية الاجارة من ناظر أو قاض (٢)

(مادة ٥٧٢)

ولاية قبض الاجارة للتناظر لا للموقوف عليه الا ان أدن له الناظر قبضها (٣)

(مادة ٥٧٣)

يراعى شرط الواقف في اجارة وقفه فان عين الواقف مدة الاجارة اتبع شرطه وليس للتولي
مخالفته (٤)

(مادة ٥٧٤)

اذا كان لا يرغب في استئجار الوقف المدة التي عينها الواقف وكانت جارتها أكثر من تلك المدة
أنفع للوقف وأهلها رفع المتولي الامر الى القاضي ليؤجرها المدة التي يراها أصح للوقف (٥)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من الهنديتين الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ من أوسطه غرة ٤١٣

(٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة ضمن جواب غرة ١٤١ ومن الدرمن الوقف غرة ٣٩٩

من فصل راعى شرط الواقف - (٣) في الخبرية بعد ثلاثين سنة من كتاب الاجارة غرة ١٠٩ مثل هل قبض

الاجارة للمتولي المنصوب أو المعزول فيما أجره المعزول وهل اذا دفع المستأجر للمعزول يطالب به نائماً أم لا أجاب

فهم قبض الاجارة للمنصوب لا للمعزول وان أجرا المعزول على الاصح واذا لم يصح بضه يطالب المستأجر بالاجارة

ويرجع على المعزول بها لكونه أخضعه بضه يرق واقفاً علم ومثله في الهنديتين من أوائل الباب الخامس في ولاية

الوقف ونصرف القيم غرة ٣٣١ - (٤) يستفاد من الدرمن أول فصل راعى شرط الواقف في اجارة غرة ٣٩٨

(٥) يستفاد من أوسط الباب الخامس في ولاية الوقف غرة ٣٣٥ من كتاب الوقف من الهنديتين

(مادة ٥٧٥)

إذا عين الواقف المدة واشترط أن لا يؤجر أكثر منها إلا إذا كان أنفع للوقف وأهله فلقيم أن يؤجرها المدة التي يراها خيرا للوقف وأهله بدون إذن القاضي (١)

(مادة ٥٧٦)

إذا أهمل الواقف تعيين مدة الاجارة في الوقفية تؤجر الدار والحائوت سنة والارض ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة تقتضي الزيادة في اجارة الدار والحائوت أو النقص في اجارة الارض (٢)

(مادة ٥٧٧)

لا يجوز لغير واضطرار اجارة دار الوقف أو أرضه اجارة طويلة ولو يعقود مترادفة فان اضطر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف بان تحرب ولم يكن له ربح يمر به جاز له هذه الضرورة اجارتها باذن القاضي منة طويلة بقدر ما تمر به (٣)

(مادة ٥٧٨)

لا تصح اجارة الوقف بأقل من أجر المثل الا بغير يسير ولو كان المؤجر هو المستحق الذي له ولاية التصرف في الوقف (٤)

(مادة ٥٧٩)

إذا أجر المتولى الوقف بغير فاحش لا يدخل تحت التقويم نقصان أجر المثل فالاجارة فاسدة ويلزم المستأجر اتمام أجر المثل ودفع ما تنقص منه في المدة الماضية من حين العقد (٥)

(مادة ٥٨٠)

إذا أجر المتولى دار الوقف أو أرضه مدة معلومة فنقص أجر المثل قبل انتهائها عما كان وقت العقد فلا ينقص شيء من الاجر المسمى ولا يفسخ العقد (٦)

(مادة ٥٨١)

إذا زاد أجر المثل في نفسه لكثرة الرغبات العمومية فيه لا تمتعت في أثناء مدة الاجارة زيادة فاحشة تعرض على المستأجر فان رضى بها فهو أولى من غيره ويعقد معه عقد ثان بالاجرة الثانية من حين قبوله الى تمام مدة الاجارة ولا يلزمه الا المسمى عن المدة الماضية (٧)

(١) يستفاد حكمها وما قبلها من الاسعاف غرة ٥٣ من أوائل باب اجارة الوقف - (٢) يستفاد من الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة من كتاب الاجارة من أوائل الباب غرة ٥٠١ من الهندية - (٣) يستفاد من الدرر أوائل الاجارة ورد المختار غرة ٦ - (٤) يستفاد من الدرر فصل برأى شرط الواقف ورد المختار غرة ٣٩٨

(٥) يستفاد من الدرر من أوائل فصل برأى شرط الواقف من كتاب الوقف غرة ٤٠٠ وغرة ٤٠١

(٦) يستفاد من شرح الدرر أوائل فصل برأى شرط الواقف غرة ٣٩٨ من كتاب الوقف

(٧) يستفاد من أوائل فصل برأى شرط الواقف من الدرر ورد المختار غرة ٣٩٨ وغرة ٣٩٩

(مادة ٥٨٢)

إذا لم يقبل المستأجر الزيادة المعتبرة العارضة في أثناء مدة الاجارة يصح العقد ويؤجر لغيره ما لم تكن العين المستأجرة مشغولة بزراعته فإن كانت كذلك تبرص الى أن يستحصل الزرع وتضاف عليه الزيادة من وقتها الى حصاد الزرع وفسخ العقد (١)

(مادة ٥٨٣)

إذا انقضت مدة الاجارة تؤثر بأجر المثل لمن يرغب فيها ولو كان غير المستأجر الاول ما لم يكن للمستأجر الاول حق القرار في العين المستأجرة
فإن كان له فيها حق القرار من بناء أو غراس قائم بحق فهو أولى بالاجارة من غيره بشرط أن يدفع أجر المثل (٢)

(مادة ٥٨٤)

إذا انتهت مدة الاجارة وكان للمستأجر بناء من ماله أو شجر غرسه بعماله في أرض الوقف بلا إذن الناظر يؤمر بهدم بنائه وقلع شجره ما كان هدمه أو قلعه لا يضر بأرض الوقف فإن أضر به فليس له هدمه ولا قلعه ويجبر على التبرص الى أن يسقط البناء والشجر ويستخلص حقه فيأخذ أنقاضه ولا يكون بناؤه وغرسه مانعاً من صحة اجارة الارض لغيره
وللناظر أن يملكه ان أراد للوقف ولو جبر على صاحبه بمن لا يتجاوز أقل القيمتين مقلوماً أو عاملاً (٣)

(مادة ٥٨٥)

إذا كان المستأجر قد بنى أو غرس في أرض الوقف من ماله لنفسه بلذن ناظر الوقف وانقضت مدة الاجارة وأبى أن يدفع أجر المثل وكان هدم البناء أو قلع الشجر مضر بالأرض يخير الناظر بين أن يملكه جبراً على المستأجر ببقية مستحق القلع وبين أن يتركه الى أن يتخلص من الارض فيأخذ المستأجر أنقاضه (٤)

وإذا أجر المتولى البناء باذن مالكه مع عرصه الوقف جاز ويطر مقدار ما يستأجر به كل منهما
فما أصاب البناء يعطى لصاحبه وما أصاب عرصه الوقف يعطى لناظر الوقف (٥)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الفصل المذكور قبله غرة ٣٩٩

(٢) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله الغرة المذكورة

(٣) يستفاد من الدر من أخر ترجمه كتاب الاجارة غرة ١٧ معن الى الفصولين

(٤) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله غرة ١٦ مع الدر في الغرة المذكورة وغرة ١٥

(٥) يستفاد حكم هذه الفقرتين من الدر من باب ما يجوز من الاجارة من أوائله غرة ١٩

(مادة ٥٨٦)

إذا احتاجت دار الوقت إلى العمارة فأذن الناظر للمستأجر بمبارة تملأ ماله للوقت فمهره انقله الرجوع على الناظر بما أنفق على العمارة ليوفيه لمن غلة الوقت وإن لم يشترط الرجوع إذا كان يرجع معظم منفعة العمارة للوقت وأما إذا كان يرجع معظم منفعتها إلى المستأجر فلا يرجع مالم يشترط الرجوع (١)

(مادة ٥٨٧)

إذا كان قد بنى المستأجر أو المستحق ما بناء في أرض الوقت بغير إذن ناظره بأنقاض الوقت وكان البناء بحيث لو هدم لا يبق غير الانقضاء قيمة ففي هذه الصورة يؤخذ البناء للوقت ولا يكون للمستأجر حق الرجوع عما أنفق على العمل ولا بالتأمين الموثق (٢)

(مادة ٥٨٨)

إذا غير المستأجر معالم الوقت بان هدمه كله أو بعضه وبناء على غير الصفة التي كان عليها فإن كان ما غيره إليه أنفع لجهة الوقت يبقى ما بناء على حالته لجهة الوقت وهو متبرع عما أنفق فتؤخذ منه أجره المثل بقامه ولا يحتسب له شيء منها في مقابلة ما أنفق على العمارة وإن لم يكن أنفع للوقت وأكثر من ربع ما يؤمر به هدمه وإعادة العين إلى ما كانت عليه (٣)

(مادة ٥٨٩)

لا تنسخ الاجارة بموت الناظر ولا بعزله وتنسخ بموت المستأجر لنفسه

فصل

(في الحكر والكند والخلو)

(مادة ٥٩٠)

الاستحكار هو عقد اجارة يقصده استبقاء الارض للبناء أو القراس أو لأحدهما (٤)

(مادة ٥٩١)

ما يئنه المحتكر أو يفرسه لنفسه باذن المتولى في الارض المحتكرة يكون ملكه فيصير بيعه للشريك وغير الشريك ووقفه ويورث عنه (٥)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من الوقت غرة ٢٠٨ - (٢) يستفاد من الخيرية من أوائل الوقت غرة ١٢٣

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أواسط الاجارة غرة ١٣٤ وغرة ١٤١ ومن التنقيح في الوقت غرة ٢٠٢

(٤) يستفاد من رد المحتار من أو آخر باب ما يجوز من الاجارة غرة ٢٠ عند قول الشارح وبهذا تعلم مسئلة

الارض المحتكرة فخلا من الخيرية اه - (٥) يستفاد من الدرر من أو آخر كتاب الوقت قبيل فصل راعي شرط

الواقف غرة ٣٩١ ومن الاسعاف في أو آخر باب ما يجوز وقفه غرة ١٨ اه

(مادة ٥٩٢)

لا يكلف المحتكر رفع بناءه ولا قلع غراسه وهو يدفع أجر المثل المقرر على مساحة الأرض خالية من البناء والغراس^(١)

(مادة ٥٩٣)

إذا زاد أجر مثل الأرض المحتكرة بسبب بناء المستحكر أو غراسه فلا تلزمه الزيادة فإن زاد أجر المثل في نفسه زيادة فاحشة لزمته الزيادة فإن امتنع من قبولها أمر برفع البناء والغراس وتؤجر لغيره بالأجرة الزائدة^(٢)

(مادة ٥٩٤)

ثبت للمستحكر حق القرار في الأرض المحتكرة ببناء الأساس فيها أو بفرس شجره بها ويلزم بأجر مثل الأرض مادام أس بناءه وغراسه قائما فيها ولا تنزع منه حيث يدفع أجر المثل^(٣)

(مادة ٥٩٥)

إذا مات المستحكر قبل أن يبنى أو يفرس في الأرض المحتكرة انقضت الاجارة وليس لورثته البناء أو الغراس فيها بدون إذن الناظر^(٤)

(مادة ٥٩٦)

يطلق الكدك على الاعيان المملوكة للمستأجر المتصلة بالخاوت على وجه القرار كالبناء أو لاعلى وجه القرار كالآلات الصناعية المركبة ويطلق أيضا على الكردار في الأراضي كالبناء والغراس فيها^(٥)

(مادة ٥٩٧)

الكدك المتصل بالأرض بناء وغراسا أو تركيبا على وجه القرار هو أموال متقومة بتابع وفورث ولا يصح باحقيق القرار ولهم استبقاؤها بأجر المثل^(٦)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غرة ٢٣ وغرة ١٣٣ ومن الاسعاف في آخر باب ما يجوز وقفه غرة ١٨ المذكورة قبله فقلع الحصاص ٥١

(٢) يستفاد من الدرر وحاشية رد المختار من آخر ترجمه كتاب الوقف غرة ٣٩١

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة قبل كتاب الأكرامه ووقف غرة ١٥١

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية في المحل والتمرة المدكورين قبله

(٥) يستفاد من رد المختار وأخر ترجمه كتاب الوقف غرة ٣٩١

(٦) يستفاد من الدرر والمختار من المحل والتمرة المدكورين قبله

(مادة ٥٩٨)

الخلو والتعارف في الحوائث هو أن يجعل الوقف أو المتولي أو المالك على الجائز قدر معيناً من الدراهم يؤخذ من الساكن ويعطيه به تمكاشرعياً فلا يملك صاحب الجائز بعد ذلك اخراج الساكن الذي بنت له الخلو ولا اجارة الجائز لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم (١)

(مادة ٥٩٩)

المرصد هو دين مستقر على جهة الوقف للاستأجر الذي يحرم ماله عمارة ضرورية في مستغل من مستغلات الوقف للوقف باذن ناطره عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره باجرة مجمله يمكن تسميته منها (٢)

(مادة ٦٠٠)

لا يجوز لصاحب المرصد أن يبيعه ولا يبيع البناء الذي بناه للوقف وانما له مطالبة المتولي بالدين الذي له ان لم يرد استقطاعه من أصل أجر المثل

(مادة ٦٠١)

يجوز (٣) لصاحب المرصد ولورثته حبس العين المأجورة الى حين استيفاء المرصد فإذ امان المتولي الذي أذن بالمارة فلصاحب المرصد وورثته الرجوع على تركه المتولي بما يكون مستحقاً لهم من المرصد وقطال بورثة المتولي المتوفى من خلقه في تطارة الوقف لاجل أداء المرصد من غلة الوقف

كتاب المزارعة والمساقاة

الفصل الاول

(في المزارعة)

(مادة ٦٠٢)

المزارعة هي معاقدة على الزرع بين صاحب الارض وبين المزارع فيقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد (٤)

(١) يستفاد من أوسط وقف الخيرية غرة ١٦٤ - (٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من كتاب الوقف من أوسطه غرة ٢٢١ - (٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الوقف غرة ٢٢٢ وحكم تمام المادة من أوسط كتاب الوقف في الخيرية غرة ١٢١ - (٤) يفهم من الضرورة المختار من أول المزارعة غرة ١٧٤ وغرة ١٧٥

(مادة ٦٠٣)

يشترط لصحة المزارعة أن يكون العاقدان عاقلين وأن تكون الأرض سالحة للزراعة لاسيما ولازرة وأن يذكّر رب البذر ولولد لالة سواء كان هو صاحب الأرض أو العامل وأن تسلّم الأرض للزراع فارغة من الزرع ولو كان البذر من رب الأرض (١)

(مادة ٦٠٤)

يشترط أيضا لصحة المزارعة أن تعينه له مدة متعارفة لا مدة قصيرة بحيث لا يتمكن فيه من الزراعة ولا طويلا بحيث لا يعيش أحد اليها غالبا فان سكتا عن المدة صحت المزارعة ووقعت على زرع واحد

(مادة ٦٠٥)

يلزم لصحة المزارعة أن يعين جنس البذر وأن يعين نصيب من لا بذله صراحة أو ضمنا فان لم يعين جنس البذر وكان من قبل صاحب الأرض صحت المزارعة وإن كان من قبل المزارع فلا تصح الا اذا جعل له الخيار في أن يزرع ماشاء

(مادة ٦٠٦)

لا تصح المزارعة الا اذا عين العاقدان حصصا ثلثيها من المحصول فان شرط لاحدهما قفزان معلومة أو محصول موضع معين أو اشتراط احتساب البذر من أصل المحصول أو دفع الخراج الموظف من المحصول وقسمة الباقي بينهما فسدت المزارعة (٢)

(مادة ٦٠٧)

يقسم المحصول في المزارعة العجيبة بين العاقدان على الوجه الذي اشترطاه (٣)

(مادة ٦٠٨)

اذا وقعت المزارعة فاسدة يكون المحصول كله لصاحب البذر وعليه للعامل أجر مثل عمله ان كان البذر من صاحب الأرض فان كان من العامل فعليه لصاحب الأرض أجر مثل أرضه (٤)

(مادة ٦٠٩)

اذا لم يخرج شيء من المحصول في المزارعة القاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض وإن كان من قبل صاحب الأرض فعليه أجر مثل العامل (٥)

(١) يستفاد حكم الثلاث شعوا ههنا وما جدها من أوائل المزارعة في الضرورة المختارة ١٧٤ وغرة ١٧٥

(٢) يستفاد من الدرر أوائل المزارعة غرة ١٧٥ - (٣) يستفاد من الدرر أوائل المزارعة غرة ١٧٧

(٤) يستفاد من الضرورة المختارة أوائل المزارعة غرة ١٧٧ - (٥) يستفاد من الدرر أوائل المزارعة غرة ١٧٧

(مادة ٦١٠)

يجوز فسح المزارعة بدين محجوج الى بيع الارض ان لم ينبت الزرع فان نبت الزرع ولم يستحصد تعلق حق المزارع بها فلا يجوز بيعها الا اذا أجاز المزارع (١)

(مادة ٦١١)

اذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع بهذا السبب فلا ضمان عليه ان كانت المزارعة فاسدة وعليه الضمان في المزارعة الصحيحة الواجب عليه العمل فيها (٢)

(مادة ٦١٢)

اذا ترك الاكسار سقي الارض عمدا حتى يبس الزرع ضمن وقت ما تركه السقي قيمة الزرع نابئا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن نصف فضل ما بينهما (٣)

(مادة ٦١٣)

اذا أخر الاكلوس في الزرع تأخيرا معتادا فلا ضمان عليه وان أخره تأخيرا غير معتاد فعليه الضمان لو المزارعة صحيحة (٤)

(مادة ٦١٤)

اذا ترك حفظ الزرع حتى أكلته الدواب فعليه ضمانه وان لم يرد المزارع الجراد حتى أكل الزرع كله مع امكان رده ضمن والا (٥)

(مادة ٦١٥)

اذا انقضت المدة قبل ادراك الزرع بقي الزرع الى ادراكه ويلزم المزارع أجر ما فيه نصيبه من الارض وتكون نفقة ما يلزم للزرع من سقي ومحاظطة وحصاد ودوس وتذرية على كل من صاحب الارض والمزارع بقدر حصصهما (٦)

(مادة ٦١٦)

اذا مات صاحب الارض والزرع يقل يدوم العمل على العمل الى ادراك الزرع وليس لورثة المتوفى منعه (٧)

(١) يستفاد من الدرا وأوسط المزارعة غرة ١٧٧ - (٢) يستفاد من الدرا وأخر المزارعة غرة ١٧٩

(٣) يستفاد حكمه من الدرور المختار وأخر المزارعة غرة ١٧٩ - (٤) يستفاد من الدرور المختار وأخر المزارعة غرة ١٨٠ والتفصيل لكل في

قوله أكل الزرع كله اتفاق فيما يظهر لخطاوى ورد المختار ٨١ - (٦) يستفاد من الدرور المختارين

أوسط المزارعة غرة ١٧٨ - (٧) يستفاد حكمه من وما بعده من الدرور المختارين وأخر المزارعة غرة ١٧٩

(مادة ٦١٧)

إذا مات المزارع والزريع غرض فوريته تقوم مقامه في العمل إلى أن يستوى الزرع وان أبي صاحب الأرض

(مادة ٦١٨)

إذا دفع صاحب الأرض للعامل زرعاً بقللاً فقام عليه عاملاً حتى عقد الزرع ثم استحققت الأرض يخير المزارع بين أخذ نصف المقلوع أو رده ويرجع على صاحب الأرض بأجر مثله (١)

(مادة ٦١٩)

إذا دفع صاحب الأرض للعامل ودفع إليه البذر فزرعهها ونبت الزرع ثم استحققت الأرض وقطعا الزرع قبل ادراكه أو أن حصاداً فاختار المزارع رد المقلوع فله الرجوع بأجر مثل عمله على صاحب الأرض وله أخذ نصف المقلوع ولا شيء له غيره (٢)

(مادة ٦٢٠)

إذا دفع صاحب الأرض أرضه من رعة والبذر من العامل ثم استحققت الأرض يأخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمر العامل بالقطع ولو كان الزرع قسلاً ويحكون مؤنة نصف القطع على صاحب الأرض ونصفها على المزارع والمزارع بالخيار أن شامري نصف المقلوع ولا يرجع على صاحب الأرض بشيء مما وإن شامرد عليه المقلوع وضمنه قيمة حصته من الزرع مستحقاً للقرار لا مقلوعاً (٣)

الفصل الثاني

(في المساقاة)

(مادة ٦٢١)

المساقاة هي معاقدة تنفع الشجر والكروم إلى من يصلحها يجزى معلوم من ثمرها والمراد بالشجر كل ما يثبت في الأرض ويبقى به سنة أو أكثر (٤)

(١) يستفاد حكمهما من رد المختار من أوائل المساقاة غمرة ١٨١

(٢) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين من المزارعة غمرة ٢٦٧

(٣) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين من المزارعة غمرة ٢٦٧ وصح ٤

أيضا في رد المختار من أوائل المساقاة غمرة ١٨٣

(٤) يستفاد من البروجانية رد المختار في باب المساقاة غمرة ١٨١

(مادة ٦٢٢)

تعم المسافة بدون بيان المدة وتقع على أول شجر يخرج من تلك السنة وتصح مع بيان المدة المتعارفة

فلو ذكر امدت طريقه لا يعين ان اليها عال بالم تصح (١)

(مادة ٦٢٣)

اذا ذكر المسافة فمدة لا يخرج الفترة فيها فسدت المسافة (٢)

وان ذكر المسافة فمدة بمحتمل خروج الفترة فيها وعدم خروجها كانت المسافة موقوفة فان خرج في الوقت المسمى غرة فخرج في مثلها في المعاملة صححت المسافة وقسم الخارج بينهما على حسب شرطهما

وان تأخر خروج الفترة عن الوقت المسمى فسدت المسافة والساق أجبر مثل عمله وان لم يخرج شيء أصلا فلا شيء لكل منهما على الآخر

(مادة ٦٢٤)

عقد المسافة لازم من الجانبين فلا يملك أحدهما الامتناع والفيض من غير رضا الآخر الا بعذر ويجبر المساق على العمل الامن عذر (٣)

(مادة ٦٢٥)

اذا انقضت مدة المسافة بطلت فان كان على الشجر غر لم يبد صلاحه فالحيار للساق ان شاء قام على العمل الى انتهاء الفترة بلا وجوب أجر عليه ملصقة صاحب الارض وان شاء رد العمل ويجبر الآخر بالخيارات الثلاثة المذكورة في المادة اللاحقة (٤)

(مادة ٦٢٦)

لا يجوز للساق ان يساقى غيره الا باذن مالك الشجر فان ساقى بغير اذنه فالخارج للمالك وللساق الثاني أجر مثله على المساق الا قبل بالغاما بالغ ولا أجر للاول (٥)

(مادة ٦٢٧)

اذا استحق الشجر أو النخل وفيه غر رجع المساق بأجر مثله على صاحب الشجر (٦)
فان لم يخرج النخل أو الشجر غر احتق استحققت فلا شيء للساق

(١) يستفاد من الدرر من أوائل المسافة غرة ١٨٢ - (٢) يستفاد من الدرر من المحل المذكور من الفترة المذكورة قبله ومن رد المختار فيها - (٣) يستفاد من رد المختار أوائل المسافة غرة ١٨١ ومن الدرر فيها غرة ١٨٥
(٤) يستفاد من الدرر المختار من أوائل المسافة غرة ١٨٤ و ١٨٥ - (٥) يستفاد من الدرر المختار
أو آخر المسافة غرة ١٨٥ وغرة ١٨٦ - (٦) يستفاد من الدرر المختار أوائل المسافة غرة ١٨١

(مادة ٦٢٨)

إذا عجز العامل عن العمل أو كان غير آمون على التمر جاز فسخ المساواة (١)

(مادة ٦٢٩)

إذا دفع أحد الشريكين لآخر الشجر مساواة وشرط له أكثر من قدر نصيبه لا يجوز ويكون الخارج بينهما نصفين على قدر نصيبهما ولا أجر له فان شرط أن يكون الخارج بينهما نصفين جاز (٢)

(مادة ٦٣٠)

إذا مات العامل بطلت المساواة فان كان على الشجر عر لم يدرك فورثته بالخيار إن شاء أو أقاموا عليه حتى يدرك الثمر وإن كسر ذلك صاحب الأرض وإن شاء أو قطعه لا يجبرون على العمل فيخير الآخر بين أن يقسم البسر على الشرط المتفق عليه وبين أن يعطيهم قيمة نصيبهم من البسر وبين أن يتفق على البسر حتى يبلغ فيرجع عما أتفق به في حصصهم من الثمر (٣)

(مادة ٦٣١)

إذا مات رب الأرض والتمر غرض يقوم العامل كما كان وإن كره ذلك ورثة صاحب الأرض وإن أراد العامل القطع لم يجبر على العمل ويخير ورثة رب الأرض بالخيارات الثلاثة المارة (٤)

(مادة ٦٣٢)

إذا مات كل من صاحب الأرض والعامل والتمر غرض فالخيار في القيام عليه وعدمه لورثة العامل فان شاء أقاموا على العمل إلى بدو صلاح الثمر وإن شاء أودوه ويكون الخيار لورثة صاحب الأرض على الوصف المتقدم في المادة السالفة

(مادة ٦٣٣)

الاعمال اللازمة للتمر قبل ادراكه كسقي وتلقيح وحفظه تلزم العامل (٥)
والاعمال اللازمة بعد ادراك الثمر كالحصاد ونحوه تلزم كلا من العاقلين

كتاب الشركة

(مادة ٦٣٤)

الشركة على نوعين شركة بملك وشركة بقصد (٦)

(١) يستفاد من المرأ وأخر المساواة غرة ١٨٥ - (٢) يستفاد من الضرور والمختار من أواخر المساواة غرة ١٨٥

(٣) يستفاد من الضرور والمختار من أوسط المساواة غرة ١٨٥ - (٤) يستفاد من الضرور وحاشته المذكورة

من الغرة المذكورة قبله وكذا حكم المادة بعده - (٥) يستفاد حكمها من المرأ وأخر المساواة غرة ١٨٥

(٦) يستفاد من المرأ وأصل الشركة غرة ٢٣٣ وغرة ٢٣٦

(مادة ٦٣٥)

شركة الملك هي ان يملك اثنان فأكثر عيناً أو ديناً بسبب من أسباب الملك (١)

(مادة ٦٣٦)

شركة الملك نوعان شركة اختيارية وشركة جبرية
فالشركة الاختيارية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء ما لا يبرأ أو هبة أو وصية أو خلط
لأموالهم باختيارهم
والشركة الجبرية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء ما لا يبرأ أو باختلاط المالكين بلا اختيار
المالكين اختلاطاً لا يمكن معه تميزهما حقيقة بأن كانا متحدى الجنس أو يمكن التمييز بينهما
بمشقة وكافة بأن كانا مختلفين جنساً (٢)

(مادة ٦٣٧)

شركة العقد هي عبارة عن عقدين المتشاركين في رأس المال وفي الربح وهي أنواع شركة بالمال
وشركة بالأعمال وشركة وجود وكل من هذه الثلاثة إما مفاوضة أو حضان (٣)

(مادة ٦٣٨)

يشترط لجواز شركة العقد أن يكون المقطوع عليه قابلاً للوكالة وأن يكون الربح معلوم القدر
وأن يكون جزأه شائعاً في الجله لأمة (٤)

الباب الاول

(في تصرفات الشركة في الاعيان المشتركة)

(مادة ٦٣٩)

لكل واحد من الشركاء في الملك أن يتصرف في حصته كيف شاء بدون إذن شركة بجميع
التصرفات التي لا يترتب عليها ضرر لشركة فله بيع حصته ولومن غير شركة بلا إذن الأفي
صورة الخلط والاختلاط فإنه لا يجوز البيع من غير شركة بلا أنفه وليس له أن يتصرف
في حصته تصرفاً مضراً بدون إذن شركة (٥)

(١) يستفاد من الدرأ وائل الشركة غمرة ٣٣٣ - (٢) يستفاد حكمهما من الدرود المختار وائل الشركة

غمرة ٣٣٣ - (٣) يستفاد حكمهما من الدرود حاشية الخطاوى من وائل الشركة غمرة ٥١١ وغمرة ٥١٤

(٤) يستفاد الحكم من الدرود وائل الشركة غمرة ٣٣٧ ومن الهندية في آخر الباب الاول في بيان أنواع

الشركة غمرة ٣٦٥ - (٥) يستفاد حكمها وائل الشركة غمرة ٣٣٣

(مادة ٦٤٦)

لكل من الشركاء السكنى في الدار المشتركة بقدر حصته (١)

(مادة ٦٤٧)

يجوز للشريك الحاضر أن ينتفع بكل الدار المشتركة في غيبة شريكه إذا كان يعلم أن السكنى لا تنقصها ولا أجر عليه لحصة شريكه الغائب وليس للشريك إذا حضر أن يسكن قدر ما سكن شريكه (٢)

(مادة ٦٤٨)

يجوز للشريك الحاضر أن ينتفع بقدر حصته من الملك المشترك في غيبة شريكه بوجه لا يضره بأن يكون الانتفاع مما لا يختلف باختلاف المستعمل (٣)

(مادة ٦٤٩)

لا يجوز للشريك الانتفاع بالملك المشترك في غيبة شريكه أن كان الانتفاع به يختلف باختلاف المستعمل

(مادة ٦٥٠)

لا يجوز للشريك الحاضر أن يسكن في حصة شريكه الغائب إذا كانت الحصص مفرزة وأن سكنها وتجزت فعلياً ضمناً (٤)

(مادة ٦٥١)

يجوز للشريك الحاضر أن يزرع كل الأرض المشتركة في غيبة شريكه إذا علم أن الزرع ينفعها ولا ينقصها وليس للغائب بعد حضوره أن ينتفع بها كلها بقدر المدة التي انتفع بها شريكه (٥)

(مادة ٦٥٢)

إذا علم الشريك الحاضر أن زراعة الأرض المشتركة تنقصها أو الترك ينفعها ويريد هاقوه فليس له أن يزرع فيها شيئاً أصلاً (٦)

(١) يستفاد حكمها من التفتيح أوائل كتاب الشركة غرة ١٠٤ - (٢) يستفاد من رد المختار وأواخر النصب غرة ١٣١ و ١٣٢ - (٣) يستفاد حكمها وما بعدها من تنقيح المحامدية من أوائل الشركة غرة ١٠٤ - (٤) يستفاد من المندبة من أوائل متفرقات الشركة غرة ٢٩١ - (٥) يستفاد من الدرر المختار وأواخر النصب غرة ١٣١ وغرة ١٣٢ - (٦) يستفاد من رد المختار من أوائل الشركة غرة ٣٣٦ وفي آخر غرة ١٠٤ من أوائل الشركة في تنقيح المحامدية ضمن جوابين القبية عن واقعات الناطق أرض بينهما اقتاب أحدهما فلشريكه أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام التالي يزرع ما كان يزرع وقد كتب في القسمة أن القاضي يأذن للحاضر في زراعتها كلها كيلا يصيب المخراج اهـ

(مادة ٦٥٣)

نخسة أحد الشرىكين أمانة في يد الآخر فان هلك بدون تعديبه فلا ضمان عليه (١)

الباب الثاني

(في عملة الملك المشترك)

(مادة ٦٥٤)

إذا احتاج الملك المشترك إلى حرمة أو عمارة بعمره ^{٢٥٤} معناه بالاشتراك على قدر حصصهم (٢)

(مادة ٦٥٥)

إذا عمر أحد الشرىكين الملك المشترك بأذن شرىكه يكون له الرجوع عليه بقدر ما يصيب حصته من المصاريف فان عمره الشرىك بلاذن شرىكه يكون متبرعاً بالرجوع له عليه بمصاريفه على العمارة (٣)

(مادة ٦٥٦)

إذا احتاج الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة إلى عمارة وكان أحد الشرىكين غائباً وأراد الحاضر عمره فان عمره بلاذن الحاكم كان له الرجوع على صاحبه بالمصاريف التي تنقص حصته وان عمره بلاذن الحاكم فلا رجوع له على شرىكه بشئ بمصاريفه على العمارة (٤)

(مادة ٦٥٧)

إذا تهدم بناء الدار المشتركة وأراد أحد الشرىكين عمرانها وأبى الآخر فان كانت كبيرة فتحمل القسمة فلا يجبر الابى على العمارة فان أنفق الآخر عليها بدون إذن شرىكه فهو متبرع لعدم اضطرابه (٥)

(مادة ٦٥٨)

إذا تهدم بعض الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة وأراد أحد الشرىكين بنائه وامتنع الآخر

(١) يستفاد من رد المختار من أول كتاب الشركةقرة ٣٣٣

(٢) يستفاد من التتبع من أواخرقرة ٢٠٦ من أواخر القسمة

(٣) يستفاد من أواخر الشركة القاسمة من رد المختارقرة ٣٥٤

(٤) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة القاسمة من أوائل الضابط الذي ذكره بالقرة المذكورة قبله بناء على أن غيبة الشرىك غيبته إياهم من العمارة كما يستفاد من الاتفاقية من أواخر الشركةقرة ٢٨٦

(٥) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة القاسمةقرة ٣٥٥ ومن رد المختار أيضاً من أوائل منفردة القضاقرة ٣٥٨ وكذلك يستفاد حكم ما بعدهما من المادتين

يجبر على العارة فإن لم يعمر بأذن القاضى للشريك بالعارة ثم منع الآخر من الانتفاع به حتى يوتى ما يخص حصته من المصاريف وإن عمر الشريك بدون إذن القاضى فهو متطوع لا يرجع على الآخر بشئ

(مادة ٦٥٩)

إذا أهدم الملك المشترك الذى لا يحقل القسمة وصار عرصة وطلب أحد الشريكين عمرانها وبأبى الآخر فلا يجبر على البناء بل تقسم العرصة بينهما

(مادة ٦٦٠)

إذا احتاج الملك المشترك بين قاصرين أو وقفين إلى العارة وكان إبقاؤه على حاله مضرا بهما أو أحدا الوصيين والمتولين يطلب العارة والآخر تمتنع فإنه يجبر على التعبد بالاشتراك مع الآخر من مال القاصرين أو من ريع الوقفين (١)

(مادة ٦٦١)

إذا وهى حائط مشترك وخيف سقوطه وأحد الشريكين أراد نقضه وبأبى الآخر يجبر الآخر على نقضه وهلمه (٢)

(مادة ٦٦٢)

إذا هدم الشريك الحائط المشترك بينهما وأهدم هو بنفسه فإن كان لهما عليه حولة يجبر الآخر على البناء مطلقا سواء كانت عرصة الحائط عريضة أم لا وإن لم يكن لهما عليه حولة لا يجبر الآخر على عرصته عريضة ويجبر لو غير عريضة لعدم إمكان القسمة

وإن كان لأحدهما عليه حولة دون الآخر وأراد صاحب الحولة البناء وبأبى الآخر يجبر الآخر مطلقا سواء كانت عرصته عريضة أم لا وإن أراد الآخر وبأبى صاحب الحولة يجبر الآخر على عرصته غير عريضة ولا يجبر لو غير عريضة لامكان القسمة

وفى كل موضع يجبر فيه الآخر على البناء إذا بى الآخر بلا إذن القاضى لا يرجع على الآخر بشئ وإن بى بأذن القاضى يرجع على الآخر بما يخص حصته من المصاريف وله منع الآخر من الانتفاع بالحائط ووضع حوله عليه حتى يأخذ منه ذلك (٣)

(١) يستفاد من الفرورد المختار من أو آخر الشركة القاسمة غرة ٣٥٥

(٢) يستفاد من رد المختار من أو آخر الشركة القاسمة من أوسط الضابط الذى ذكر غرة ٣٥٤

(٣) يستفاد حكمها بجميع فقراتها من رد المختار من أو آخر الشركة القاسمة غرة ٣٥٥

كتاب العارية

(مادة ٦٦٣)

الاجارة هي تعليق المستعير منفعة العين المستعارة بلا عوض (١)

(مادة ٦٦٤)

يشترط لصحة العارية قابلية المستعار للانتفاع به مع بقاء عينه

(مادة ٦٦٥)

لا تختص العين المستعارة عن ملك المير (٢)

(مادة ٦٦٦)

يجب على المستعير أن يعقني بحفظ العين المستعارة وصيانتها كاعتنائها بحال نفسه

(مادة ٦٦٧)

إذا أطلق المير للمستعير الانتفاع في الوقت والمكان ونوع الاستعمال ليزاله أن ينتفع بالعارية في أي وقت وفي أي مكان وبأي استعمال أراد بشرط أن لا يتجاوز المعهود والمعروف فان تجاوزه وهلكت العارية ضمنها (٣)

(مادة ٦٦٨)

إذا قيد المير بنوع الاستعمال أو وقته أو مكانه فليس للمستعير أن يستعملها في غير الوقت والمكان المعينين وليس له مخالفة نوع الاستعمال المأذون به ومجاوزه إلى ما فوقه ضررا وانما له استعماله استعمالا عموما لا لمقتضيه أو أخف منه ضررا

(مادة ٦٦٩)

إذا أطلق المير للمستعير الأذن بالانتفاع ولم يعين منتفعا جاز للمستعير أن ينتفع بنفسه بالعين المستعارة وأن يعيرها لمن شاء سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا ما لم يكن قد استعملها بنفسه وكانت مما يختلف بالاستعمال فليس له بعد ذلك اعارتها لغيره (٤)

وان قيدها المير وعين منتفعا يعتبر تعيينه فيما يختلف باختلاف المستعمل فلا يملك المستعير اعارتها لغيره وان خالف وأعارها فملك فعليته ضمانا ولا يعتبر تعيينه فيما لا يختلف باختلاف المستعمل فيملك المستعير اعارتها لغيره ولا يضمن إن أعارها وهلكت في يده للمستعير الثاني

(١) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدرأول العارية بقرة ٥٠٣ — (٢) يستفاد من أوائل الباب الاوّل من الهندية في تفسيرها بقرة ٣٤٣ — (٣) يستفاد من الهندية من أوائل الباب الرابع في خلاف المستعير بقرة ٣٤٦ ومن المير من أواسط العارية بقرة ٥٠٤. وكذا يستفاد حكم ما بعدها مما ذكر (٤) يستفاد حكمها والبقرة بعدها من الدرورد المختار من أواسط العارية بقرة ٥٠٣ وبقرة ٥٠٤

(مادة ٦٧٠)

إذا نهي المعبر المستعير عن إعاقة العين لغيره فأعارها وهلكت العارية بضمن المستعير مطلقاً سواء كانت العارية مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا (١)

(مادة ٦٧١)

إذا كانت الإعاقة لعمل معين فعلى المستعير رد العارية بعد الفراغ من العمل الذي استعارها له وليس له إعادتها بعبءه فإن أعارها وهلكت فعليه ضمانها سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا (٢)

(مادة ٦٧٢)

لا يملك المستعير إبداء العين المستعارة عند غيره في جميع المواضع التي لا يملك فيها الإعاقة فإن أودعها فهلكت عند المستودع فعلى المستعير ضمانها (٣)

(مادة ٦٧٣)

يجوز للمستعير أن يودع العين المستعارة عند غيره في كل موضع يملك فيه الإعاقة فإن هلكت عند المستودع بلا تعديه فلا ضمان عليه

(مادة ٦٧٤)

لا يجوز للمستعير أن يؤثر العين المستعارة ولأن يرهنها إلا إذا كان استعارها ليرهنها باذن المعبر فإن أجرها بلائنه فهلكت في يد المستأجر فللمعبر اختيار أن شاء ضمن المستعير وأن شاء ضمن المستأجر فإن ضمن المستعير فلا رجوع للمستعير على أحد بما ضمنه وأن ضمن المستأجر فلا رجوع على المستعير إذ لم يعلم وقت الإجارة أنها عارية في يده وإن رهنها وهلك الرهن المستعار في يد المرتهن وضمن المعبر المستعير يتم الرهن فيما بين المستعير والراهن وبين المرتهن (٤)

(مادة ٦٧٥)

للمعبر أن يسترد العارية ويرجع فيها في أي وقت شاء ولو كانت موقوفة أو كان في استردادها ضرر إلا إذا كان الضرر لزوالها نهاية معلومة كالزرع أو كان قريب الزوال فليس للمستعير الاسترداد وتبقى العين في يد المستعير بأجر المثل حتى يزول الضرر (٥)

(١) يستفاد حكم هذه المادة من الدر من أوسط العارية غرة ٥٠٤ - (٢) يستفاد من تنقيح المحامدة أو آخر العارية غرة ٩٧ - (٣) يستفاد حكمها من أواخر العارية في تنقيح المحامدة غرة ٩٩ وكذلك ما بعدها

(٤) يستفاد حكم ضمانها من الدر ورد المختار من أوائل العارية غرة ٥٠٣

(٥) يستفاد من الدر أوسط العارية غرة ٥٠٤ و ٥٠٥ وتنكبه رد المختار من المحل المذكور غرة ٣٥٩

(مادة ٦٧٦)

إذا كانت العارية من الاشياء النفيسة فردها المستعير على يد غيره الى المعيرة هلكت قبل وصولها اليه مسالة فعلى المستعير ضمانها وإذا كانت من الاشياء الغير النفيسة فإن ردّها للمستعير على يد أمينه أو على يمين في عيال المعير فلا ضمان عليه بهلاكها وإن ردّها على يد أجني وهو يملك الاعارة في حال ردّها فلا يضمن هلاكها أيضا وإن كان لا يملك الاعارة عند ردّها على يد الاجني فإنه يضمن بهلاكها إن هلكت قبل وصولها مسالة الى مالكيها أو الى المأذون له منه بقبضها (١)

(مادة ٦٧٧)

تصح اعارة الارض للبناء والغرس وللعراستة رادها متى شاء فان استردّها أو كان بها بناء أو شجر للمستعير كلفه المعير قلعهما وليس له تملكهما بدون رضا المستعير إن لم يضر القلع بالارض فان أضر بها تخير المعير ان شاء كلفه قلعهما أو رضى بالضرر وإن شاء تملكهما ما جبر على المستعير بقيمتها مقاوعين بأن تقوم الارض معهما وبدونهما يدفع المعير الفرق بين القيمتين (٢)

(مادة ٦٧٨)

إذا كانت اعارة الارض مقيدة بعمدة معلومة ورجع المعير على المستعير قبل انقضاء المدة وكلف المستعير بهدم البناء وقلع الشجر ضمن المعير فرق قيمتها مقاوعين وقائمين الى انتهاء المدة وإن كانت الارض معارة للزراعة وكان بها زرع لم يدرك أو ان حصاده مفلس للعير أن يستردّها قبل ادراك الزرع بل تترك الى حين ادراكه كفيدها المستعير باجر مثلها

(مادة ٦٧٩)

العارية لا تضمن بالهلاك من غير بعد ويطلق اشتراط ضمانها في العقد وانما تضمن بتعدّي المستعير عليها أو بتقصيره أو اهماله في المحافظة عليها (٣)

(مادة ٦٨٠)

إذا حدث من استعمال العين المستعارة عيب يوجب نقصان قيمتها فلا يضمن المستعير قيمة ذلك النقصان إذا استعملها استعمالا معهودا معروفا وانما يضمنه باستعماله فوق المعتاد (٤)

(١) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوّسط العارية غرة ٥٠٥

(٢) يستفاد حكمها وما قبله من الدرود المختار من أوّسط العارية غرة ٥٠٤ و ٥٠٥

(٣) يستفاد من الدرود المختار أوّائل العارية غرة ٣٠٣

(٤) يستفاد حكمها من الهندية من أوّسط الباب الخامس في تصبيع العارية غرة ٣٤٩

(مادة ٦٨١)

إذا كان في إمكان المستعير منع التلف عن العارية بأى وجه ولم يمنعه يكون متعدياً فيضيم (١) وإن أخذ العارية متقلب ولم يقدر المستعير على دفعه فلا ضمان عليه

(مادة ٦٨٢)

إذا كانت العارية موقفة بوقت معلوم وأمسكها المستعير بعد مضي الوقت مع إمكان ردها فهلكت فعليه ضمان قيمتها إن كانت من القيمات أو مثلها سواء استعملها بعد مضي الوقت أو لم يستعملها (٢)

وكذلك إذا كانت العارية مقيدة بمكان معين تجاوز المستعير ذلك المكان فهلكت العارية فعليه الضمان (٣)

(مادة ٦٨٣)

مؤنة العين المستعارة ومصاريف حفظها ووردها تكون على المستعير (٤)

(مادة ٦٨٤)

في كل تصرف من التصرفات الموجبة للضمان إذا ادعى المستعير أنه فعله بإذن المعير وأنكر المعير ذلك يضمن المستعير إلا أن تقوم له بينة على الإذن (٥)

(مادة ٦٨٥)

تنفسخ الاعارة بموت المعير أو المستعير ولا تنتقل العارية لورثة المستعير (٦) فإن مات المستعير بمجهول للعين المستعارة ولم يوجد في تركته تكون ديناً واجباً إذاؤمن التركة

كتاب القرض

(مادة ٦٨٦)

القرض هو أن يدفع شخص لآخر عبئاً معلوماً من الأعيان المثلية التي تستهلك بالاستفاعة بها ليردها (٧)

- (١) يستفاد من تنقيح المحامدية من أوائل العارية غمرة ٩٢ — (٢) يستفاد حكمهما من رد المختار وأوسط العارية غمرة ٥٠٥ — (٣) يستفاد من أوائل تنقيح المحامدية غمرة ٩٣
- (٤) يستفاد حكمهما من رد المختار من أوسط العارية غمرة ٥٠٥ ومن أوائلها في الدر غمرة ٥٠٣
- (٥) يستفاد من رد المختار من أوسط العارية غمرة ٥٠٥ ومن تنقيح المحامدية من أوسط العارية غمرة ٩٥
- (٦) يستفاد من رد المختار من أوائل العارية غمرة ٥٠٧ ومن تنقيح المحامدية من أوائل العارية غمرة ٩٣
- (٧) يستفاد من رد المختار من أوائل القرض غمرة ١٧١

(مادة ٦٨٧)

انما تخرج العين المقرضة عن ملك المقرض وتدخل في ملك المستقرض اذا قبضها فثبتت في ذمة المستقرض مثلها لالعينها ولو كانت قاعة (١)

فاذا هلك العين بعد العقد وقبل القبض فلا ضمان على المقرض

(مادة ٦٨٨)

يصح القرض في الاعيان المنقولة وهي التي لا تتفاوت آحادها تفاوتا يختص به قيمتها كالملكيات والموزونات والمعدودات المتقاربة (٢)

(مادة ٦٨٩)

لا يصح القرض في القيمات وهي التي تتفاوت آحادها تفاوتا يختص به قيمتها.

(مادة ٦٩٠)

يجوز استقراض الذهب والفضة المضروبين وزنا ويجوز عددا أيضا اذا كان الوزن مضبوطا ويؤى بدلهاء عدد امن نوعها الموافق لها في الوزن أو بدلهاء وزنا لاعددا (٣)

(مادة ٦٩١)

لا يملك الاب اقرض مال ولده الصغير ولا اقراضه (٤)

وكذلك الوصى لا يجوز له أن يقرض مال اليتيم ولا يقترضه لنفسه

(مادة ٦٩٢)

يجب على المقرض رد مثل الاعيان المقرضة قدرا وصفة (٥)

(مادة ٦٩٣)

يجوز الاستقراض ووفاء القرض في بلد آخرى من غير اشتراط ذلك في العقد (٦)

(مادة ٦٩٤)

لا يلزم تأجيل القرض وان اشترط ذلك في العقد وللقرض استرداد قبل حلول الاجل (٧)

(١) يستفاد من القرضين أوسط القرضين ١٧٣

(٢) يستفاد حكمها وما بعده من الدرر المختار من أوائل القرضين ١٧١

(٣) يستفاد حكمها من أوسط باب الربا من الدرر المختار ١٨٣

(٤) يستفاد من أوائل الفصل الخامس من الدرر المختار ٣٤١

(٥) يستفاد من أوائل القرض في الدرر المختار ١٧١ ومن الدرر المختار من أوسط القرضين ١٧٤

(٦) يستفاد من رد المختار من أوسط القرضين ١٧٤

(٧) يستفاد من الدرر المختار من أوائل المراجعة ١٧٠

(مادة ٦٩٥)

إذا استقرض مقدار معين من القايص الرائجة والنقود غالبية الفس فكسدت وبطل التعامل بها فعليه رد قيمتها يوم قبضها اليوم ردها وإن استقرض شيأ من المكيلات أو الموزونات أو المسكوكات من الذهب والفضة فرخصت أسعارها وأغلت فعليها رد مثلها ولا عبرة برخصها وغلوها (١)

(مادة ٦٩٦)

إذا لم يكن في وسع المستقرض رد مثل الاعيان المقرضة بأن استهلكها ثم انقطعت عن أيدي الناس يغير المقرض على الانتظار إلى أن يوجد مثلها إلا إذا تراضى على القيمة (٢)

(مادة ٦٩٧)

إذا طلب المقرض رد مثل العين المقرضة وكان المستقرض معسرا لآماله فلا يطلب به إلا عند يساره

(مادة ٦٩٨)

إذا استقرض عدة أشخاص مبلغا من النقود واستولاه أحدهم بأمرهم من المقرض فليس له أن يطلب من القايص سوى حصته (٣)

(مادة ٦٩٩)

إذا استقرض صبي مجبور عليه شيأ فاستهلكه الصبي فعليها ضمانه فان تلف الشيء بنفسه فلا ضمان عليه وإن كانت عينه باقية للمقرض استرداها (٤)

كتاب الوديعة

(مادة ٧٠٠)

الايذاع هو تسليم المثلث غيره على حفظ ماله صراحة أو دلالة والوديعة هي المال المودع عند أمين لحفظه (٥)

(مادة ٧٠١)

يشترط لصحة الايذاع كون المال المودع قابلا لاثبات اليد عليه (٦)

- (١) يستفاد حكمها من الضرور والمختار من أوائل الفرض غرة ١٧٣ - (٢) يستفاد حكمها من تنقيح المحامدية من أوسط باب الفرض غرة ٣٣٤ ومن الضرور والمختار من أوسط الفرض غرة ١٧٣ - (٣) يستفاد حكمها من المرأواخر الفرض غرة ١٧٥ - (٤) يستفاد حكمها من الضرور والمختار من أوسط فصل في الفرض غرة ١٧٤ - (٥) تستفاد من المرأواول الايذاع غرة ٤٩٣ - (٦) تستفاد من المرأواول الايذاع غرة ٤٩٤

(مادة ٧٠٢)

انما يتم الابداع في حق وجوب الحفظ بالاجباب والقبول صريحاً مع تسليم العين للمستودع تسليمها حقيقة أو حكماً بان يضعها بين يديه أو بالاجباب والقبول دلالة بان يضع العين بين يدي آخر ولم ينقل شيئاً وسكت الآخر عند وضعه فانه يجب عليه حفظها (١)

(مادة ٧٠٣)

اذا كانت الوديعة موضوعة في صندوق مغلق أو في مظروف مختوم واستلمها المستودع صريحاً استلامها وان لم يدبر ما فيها وان ادعى صاحبها عند ردّها اليه نقصان شيء منها فلا يجب على المستودع العيّن الآن يدي المودع عليه الخيانة (٢)

(مادة ٧٠٤)

ليس للمستودع أن يأخذ أجره على حفظ الوديعة ما لم يشترط ذلك في العقد (٣)

(مادة ٧٠٥)

يجب على المستودع أن يعتنى بحفظ الوديعة بما يحفظ به ماله وأن يضعها في حرز مثلها على حسب نفاستها (٤)

وله أن يحفظها بنفسه أو بمن يأتمنه على حفظ ماله عن في عياله

(مادة ٧٠٦)

انما يجب حفظ الوديعة على المستودع اذا كان عاقلاً بالغاً أو مالوك صبيّاً أو مجنوناً فلا ضمان عليه في استهلاك الوديعة الا اذا كان الصبي مأذوناً بالتجارة أو قبض الوديعة بالذنوب فانه يضمها بالاستهلاك (٥)

(مادة ٧٠٧)

الوديعة أمانة لا تضمن بالهلاك مطلقاً سواء أمكن التعرّض أم لا وانما يضمها المستودع بتعديده عليها أو بتقصيره في حفظها (٦)

(مادة ٧٠٨)

اذا كان الابداع باجرة فهلكت الوديعة أو ضاعت بسبب يمكن التعرّض منه فضاها على الوديع

(١) يستفاد من الدرر وأوائل الابداع غرة ٤٩٣ و ٤٩٤ - (٢) يستفاد من الهنديّة من أواخر الباب الرابع فيما يكون تضديعاً للوديعة غرة ٣٣٦ ومن أوسط الوديعة من تنقيج الحامدية غرة ٨٤ - (٣) يستفاد من رد المحتار من أوائل الابداع غرة ٤٩٤ ومن أواخر الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الهنديّة غرة ٣٣١ (٤) يستفاد من تنقيج الحامدية من أوسط الوديعة غرة ٨٧ - (٥) يستفاد من الدرر وكما ترد المحتار من أوائل الابداع غرة ٣٠٩ - (٦) يستفاد من الدرر وأوائل الابداع غرة ٤٩٤ وكذا بما بعدها

(مادة ٧٠٩)

إذا اشترط في عقد الوديعة شرط على المستودع وكل الشرط مفيداً ومراعاه ممكنة وجب اعتباره والعمل به وإن كان غير مفيد أو كان مفيداً لكن مراعاه غير ممكنة فهو لغو ولا يعمل به (١)

(مادة ٧١٠)

لا يجوز للمستودع أن يودع الوديعة عند أجنبي من غير عذريته وإن صاحبها فإن أودعها بلا إذنه وهلكت بتعدى المستودع الثاني فلصاحب الوديعة الخياران شامخ من المستودع الأول أو الثاني فإن ضمن الأول فله الرجوع على الثاني وإن ضمن الثاني فلا رجوع له على أحد (٢) وإن هلكت عند الثاني بدون تعديده وقبل مفارقة الأول فلا يضمن أحد منهما وإن هلكت بعد مفارقتها فلصاحبها أن يضمن المستودع الأول دون الثاني

(مادة ٧١١)

ليس للمستودع أن يستعمل الوديعة ويتفقد بها بدون إذن صاحبها وإن استعملها بلا إذنه وهلكت في حال استعمالها فعليه ضمانها (٣)

(مادة ٧١٢)

ليس للمستودع أن يتصرف في العين المودعة عند ما جازة وأعاره أو ورهن بلا إذن صاحبها فإن فعل ذلك وهلكت في يد المستأجر أو المستعير أو المرتهن فللصاحب الخيار في تضمين المستودع أو في تضمين المستأجر أو المستعير أو المرتهن (٤)

(مادة ٧١٣)

يجوز للمستودع السفر بالوديعة براً وإن كان لها أجل مالم ينه صاحبها عن السفر بها أو يعين مكان حفظها تماماً أو يكتن الطريق مخوفاً (٥)

(مادة ٧١٤)

إذا نهي صاحب الوديعة المستودع عن السفر بها أو عين له مكان حفظها تخالف أو لم ينهه وكان الطريق مخوفاً وسار بها مسافراً الممنه بقه هلكت فعليه الضمان وإن كان السفر ضرورياً لا بد منه وسافر بالوديعة بنفسه دون عياله أن كان له عيال فعليه ضمان هلاكها وإن سافر بها بنفسه وعياله أو بنفسه وليس له عيال وهلكت فلا ضمان عليه

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أواخر الوديعة غرة ٩٠ - (٢) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من تنقيح الحامدية أوائل الوديعة غرة ٨١ و غرة ٨٣ - (٣) يستفاد حكمها من التنقيح أوائل الوديعة غرة ٨٣ (٤) يستفاد حكمها من الهندية أوائل كتاب الوديعة غرة ٣١٧ - (٥) يستفاد حكمها من الفلز وكلمة رد المحتار من أو سبط الوديعة غرة ٣٣٤ و غرة ٣٣٥ وكذلك المادة بعدها يستفاد حكمها من الفلز المذكورة

(مادة ٧١٥)

إذا خلط المستودع الوديعة بماله أو بمال غيره بلا إذن صاحبها بحيث يتعسر تمييز المالكين عن بعضهم فعليه ضمانها سواء كان المال الذي خلطه بهما من جنسها أو من غيره وإن خلطها بغيره خلطاً يتعسر معه تمييزها فضمنه على الخاطئ ولو كان صغيراً أو بالوصفي لا يضمن من ماله (١)

(مادة ٧١٦)

إذا خلط المستودع الوديعة بماله بأذن صاحبها أو اختلطت بلا صناعته بحيث يتعسر تفريق المالكين عن بعضهم بصير المستودع شريكاً للمالك الوديعة شركة مالك وإن هلك المال بلا تقصير فلا ضمان على الوديع الشريك

(مادة ٧١٧)

إذا كان صاحب الوديعة غائباً عن مقبضه وفرض الحاكم عليه نفقة لزوجته ولمن تلزمه نفقتهم من قرابة الولاد ودفعها المستودع إليهم بأمر الحاكم من النقود المودعة عنده فلا يلزمه ضمانها (٢) فإن دفعها بلا إذن الحاكم فعليه الضمان

(مادة ٧١٨)

إذا كان صاحب الوديعة غائباً عن مقبضه فعلى الوديع حفظها إلى أن يعلم موته أو حيائه (٣) وأن كانت الوديعة مما يتلف بالملك فالمستودع يبيعها بأمر الحاكم وحفظ غنائمها عنه أمانة

(مادة ٧١٩)

الوديعة التي تحتاج إلى نفقة وموئنة تكون مصاريف مؤنتها على صاحبها فإن كان صاحبها غائباً وكانت مما يستأجر فلما أن يؤجرها بأمر الحاكم وينفق عليها من أجرتها فإن كانت مما لا يستأجر يأمره الحاكم بالاتفاق عليها من ماله إلى ثلاثة أيام لآخر رجاءه أن يحضر للمالك وله أن يأمره ببيعها من أول وهلة وحفظ غنائمها عنه (٤)

(مادة ٧٢٠)

إذا اتفق المستودع على الوديعة بلا إذن الحاكم فهو متبرع لأرجوعه على صاحب الوديعة وإن صرف عليها بلا إذن الحاكم كأسلف فله الرجوع بجميع ما أنقصه على صاحبها إذا حضر بشرط أن لا يتجاوز ما صرفه قيمة العين التي صرف عليها إن كانت حيواناً

-
- (١) يستفاد حكمها من آتي بعده من الدرر المختار من أوسط الوديعة غرة ٤٩٧ و ٤٩٨ وكذلك من الدرر وتكملة الدرر المختار من أوسط الوديعة غرة ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ - (٢) يستفاد حكم فقرتها من الدرر ورد المختار من أوسط باب النفقة غرة ٣٢٦ - (٣) يستفاد حكمها من رد المختار وأخر الوديعة غرة ٥٠١ (٤) يستفاد حكمها من المادة بعده من رد المختار وأخر الأرباح غرة ٥٠١ المذكورة قبله

(مادة ٧٢١)

يجوز لكل من المودع والوديع أن يفسخ عقد الإيداع في أي وقت شاء ويلزم المستودع أن يرد الوديعة إلى صاحبها (١)

(مادة ٧٢٢)

إذا حصل تهديد أو وعيد للمستودع على دفع الوديعة فإن خاف تلف نفسه أو عضوم أو أضياع ماله كله فدفن لاضمان عليه وإن فرط في الوديعة بدون عذر من هذه الاعذار فعليه ضمانها (٢)

(مادة ٧٢٣)

إذا طلب صاحب الوديعة وديعت فعلى المستودع تسليمها إليه فإن منعها منه بلا حق حال كونه قادراً على تسليمها فهلكت فعلية ضمانها (٣)
فإن كان عاجزاً عن تسليمها فلا ضمان عليه بها كلها

(مادة ٧٢٤)

إذا مات المستودع ووجدت الوديعة عيناً في تركته فهي أمانة في يد الوارث واجب عليه أداؤها لصاحبها (٤)

فإن مات المستودع مجهلاً حال الوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة تكون ديناً واجباً أداؤه من تركته ويشارك المودع سائر غرماء الوديع فيها

(مادة ٧٢٥)

إذا مات المستودع فباع وارثه الوديعة وسلمها المشتري فهلكت في يده بخير صاحبها بين أن يضمن البائع أو المشتري قيمتها يوم البيع والتسليم إن كانت قيمة أو مثلها إن كانت مثلية سواء كان الوارث البائع يعلم أنها وديعة أولاً وإن كانت الوديعة فائقة في يد المشتري بخير صاحبها إن شاء أخذها ورد البيع وإن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن إذا وجدت شروط الاجازة المذكورة في مادة ٣٠١ من النصل الثاني فيما يجوز بيعه وما لا يجوز (٥)

(١) يستفاد من رد المختار وأخر الإيداع آخر غرة ٤٩٨ مما كتبه تحت قوله وقت الانتكار اه

(٢) يستفاد حكمها من الدرر وأخر الوديعة غرة ٥٠١

(٣) يستفاد حكمها أو الفقرة بعدها من الدرر وأوائل الوديعة غرة ٤٩٥

(٤) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدرر والمختار من أواسط الإيداع غرة ٤٩٥ و ٤٩٦ ومن تنقيح

الحامدي من أوائل الإيداع غرة ٨٣

(٥) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدي من أوخر اليسوع غرة ٢٩١ وغرة ٢٩٧

(مادة ٧٢٦)

إذا مات صاحب الوديعة ترد وديعته إلى ورثته ما لم تكن التركة مستغرقة بالدين فإن كانت كذلك فلا تسلم للوارث إذا كان يخاف عليها لئلا يأتوا الحاكم وإن سلمت إليه بلائنه وهلكت أو ضاعت فعلى المستودع ضمانها (١)

(مادة ٧٢٧)

إذا استبقت الوديعة وضمنها المستودع فله الرجوع بما ضمنه على صاحبها (٢)

(مادة ٧٢٨)

في كل موضع لزوم ضمان الوديعة تضمن غنلها إن كانت من المثليات ووجد مثلها في السوق أو بقيتها إن كانت من القيميات أو من المثليات ولم يوجد مثلها في السوق (٣)

كتاب الكفالة

الباب الأول

الفصل الأول

(مادة ٧٢٩)

الكفالة هي ضم نعمة الكفيل إلى نعمة الأصل في المطالبة بنفس أو دين أو عين (٤)

(مادة ٧٣٠)

لا تصح الكفالة بإيجاب الكفيل وحده ما لم يقبل الطالب أو نائبه ولو فوض إلى مجلس العقد (٥)

(مادة ٧٣١)

يشترط لصحة الكفالة أن يكون كل من الكفيل والمكفول له أهلاً بالغا فلا تصح كفالة مجنون ولا صبي ولو كان تاجراً ولا الكفالة للمجنون أو صبي إلا إذا كان تاجراً (٦)

وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤخذ بها الكفيل

(١) يستفاد حكمها من أو آخر الأبداع من نكاح الرد المختار غمرة ٣٤٥ عند قول الله لا يرأى مديون البيت بفتح الدين إلى الوارث - (٢) يستفاد من أوائل النصب والضمان من الأقروية غمرة ٣٤٦ - (٣) يستفاد حكمها من أوائل كتاب النصب من الدر غمرة ١١٦ - (٤) يستفاد من أول كفالة الدر غمرة ٢٤٩ (٥) يستفاد من أوائل الكفالة من رد المختار غمرة ٢٥١ - (٦) يستفاد من الدر ورد المختار من أوائل الكفالة غمرة ٢٥١ وغمرة ٢٥٢

(مادة ٧٣٢)

يشترط أيضا لصحة الكفالة أن يكون المكفول به مضمونا على الاصيل ديناً أو عيناً أو نفساً معلومة وأن يكون مقدور التسليم من الكفيل (١)

(مادة ٧٣٣)

لا تصح كفالة المريض مرض الموت إن كان مدبونا بدين محيط بعلمه وإن كان دينه غير محيط بعلمه وكانت كفالته يخرج من ثلث ما بقي من ماله بعد أداء الدين صحته كلها والا فبقدر الثلث (٢)

(مادة ٧٣٤)

تصح الكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها على الاصيل وهي التي تجب قيمتها عند هلاكها إن كانت قيمة أو مثلها إن كانت مثلية كالبيع فاسداً أو المنسوب أو المقبوض على سوم الشراء إن سمى له ثمن (٣)

(مادة ٧٣٥)

لا تصح الكفالة بالأعيان المضمونة على الاصيل بغيرها لأنفسها وهي الأعيان الواجبة التسليم وهي قائمة وعند هلاكها لا يجب مثلها ولا قيمتها كالبيع قبل القبض والرهن فهما مضمونان بالثمن والدين

(مادة ٧٣٦)

يصح أن تكون الكفالة مفضية أو مضافة إلى زمن مستقبل أو معلقة بشرط ملائم بأن يكون شرطاً لوجوب الحق أو لا مكان الاستيفاء أو لتعذر (٤)

(مادة ٧٣٧)

لا تصح الكفالة بالأمانات كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية والمؤجر في يد المستأجر (٥)

(١) يستفاد من الدرر المختار من أوائل الكفالة غرة ٢٥١

(٢) يستفاد من الدرر المختار من أوائل الكفالة غرة ٢٥٢

(٣) يستفاد حكم هذه المادة التي جدها من الدرر المختار من أوائل الكفالة غرة ٢٤٩ وغرة ٢٥٠ ومن أوسط ما ذكر غرة ٣٧٨

(٤) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة غرة ٣٦٥ وغرة ٣٦٦

(٥) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة غرة ٣٧٨

الفصل الثاني

(في الكفالة بالنفس)

(مادة ٧٣٨)

المضمون في الكفالة بالنفس هو احضار المكفول فان اشترط في الكفالة تسليطه في وقت معين
يجبر الكفيل على احضاره وتسليطه للمكفول له في الوقت المعين ان طلبه
فان احضره في الوقت المعين ببرا الكفيل من الكفالة وان لم يحضره يجبس مالم يظهر عجزه
وعلم اقتداره على احضاره (١)

(مادة ٧٣٩)

اذا كان المكفول بالنفس غائباً بغية معلومة وطلب المكفول له احضاره يكلف الكفيل
باحضاره والمكفول له ان يستوثق بأخذ كفيل من الكفيل عندها به لاحضار المكفول به
وان كان المكفول غائباً ولم يعلم مكانه فلا يطالب به الكفيل

(مادة ٧٤٠)

بيراً الكفيل بالنفس بتسليمه الشخص المكفول به للمكفول له حيث يمكنه مخاضه ولو في غير
مجلس الحكم مالم يشترط تسليطه فيه اذا قال سلمته اليك بجهة الكفالة وان لم يقل ذلك فان كان
المكفول له قد طلب منه برئ بتسليمه اليه أيضاً والا فلا (٢)

(مادة ٧٤١)

اذا مات الشخص المكفول به برئ الكفيل من الكفالة بموته وبرئ كفيل الكفيل أيضاً كما يبرأ
ان مات الكفيل الاول
ولا يبرأ الكفيل بموت الدائن المكفول له بل يكون لورثته الحق في مطالبة الكفيل باحضار المكفول به

الفصل الثالث

(في الكفالة بالمال)

(مادة ٧٤٢)

تصح الكفالة بالمال سواء كان معلوماً ومجهولاً وانما تصح بالدين الصبيغ الثابت في النعمة وهو
مالا يسقط الا بالاداء والابراء (٣)

(١) يستفاد حكمها والتي بعد هان الدين من أوسط الكفالة غرة ٢٥٦

(٢) يستفاد حكمها والتي بعد هان الدين من أوسط الكفالة غرة ٢٥٧

(٣) يستفاد حكمها والتي بعد هان الدين من أوسط الكفالة غرة ٢٣٢ و ٢٣٣

(مادة ٧٤٣)

لاتصح الكفالة بالدين الغير الصحيح الا بدين النفقة المقدرة للزوجة بالتراضي أو بأمر القاضى

(مادة ٧٤٤)

اذا كان لشريكين أو أكثر دين على شخص فلاصح كفالة أحدهم الشركاء حصة صاحبه في الدين المشترك (١)

(مادة ٧٤٥)

لاتصح كفالة الوكيل بالتمن عن المشتري فيما يباعه ولا كفالة الوصى بتمن ما يباعه من مال الصغير ولا كفالة الناظر فيما يباعه من مال الوقف

(مادة ٧٤٦)

يجوز للدائن المكفول دينه بمطالبة الاصيل أو بمطالبة الكفيل أو بمطالبة كليهما معا وان كان للكفيل كفيل فالدائن مطالب بتمن شاء منهما (٢)

(مادة ٧٤٧)

اذا تعدد الكفلاء بدين وكان كل منهم قد كفل به جميعه على حدة به قد عتاقه فليطالب كل منهم بجميع الدين فان أدى أحدهم برئ الجميع وان كانوا كفلاء عن بعضهم بجميع الدين بأمره يرجع المؤدى على كل منهم بقدر حصته (٣)

(مادة ٧٤٨)

اذا تعدد الكفلاء بدين قد التزموا به معاً في عقد واحد فلا يطالب كل منهم الا بحصته من الدين المكفول

فان التزم كل منهم منفرداً بجميع ما لزم في ذمة الآخر فالدائن أن يطالب كلاهم بجميع الدين

(مادة ٧٤٩)

اذا كان الدين مؤجلاً على الاصيل وكفل به أحد تأجل على الكفيل أيضاً (٤)

(مادة ٧٥٠)

اذا تكفل الكفيل بالدين الحالى كفالة مؤجلة تأجل على الكفيل والاصيل الا اذا أضاف

(١) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدرر من أوسط الكفالة غرة ٢٧٠

(٢) يستفاد حكم الفقرة الأولى من آخر الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال من الهندية غرة ٢١٥

وحكم الثانية من أوائل الكفالة فردة المختار غرة ٢٥٠ و ٢٥٢

(٣) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرر المختار من أوائل كفالة الرجلين غرة ٢٨٦

(٤) تستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة غرة ٢٧٤ وكذا في المواد التي بعدها

الكفيل الاجل الى نفسه أو اشترط الدائن وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة في هاتين الصورتين لا يتأجل على الاصيل

(مادة ٧٥١)

إذا أجل الدائن الدين على الاصيل تأجل على الكفيل وكفيل الكفيل وان أجله على الكفيل الاول يتأجل على الكفيل التالى ولا يتأجل على الاصيل

(مادة ٧٥٢)

إذا أدى الكفيل ما كفل به من ماله فله الرجوع بما أدى على الاصيل ان كانت الكفالة بأمر الاصيل وكان الاصيل ممن يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي محجور^(١)

(مادة ٧٥٣)

ليس للكفيل مطالبة الاصيل بالدين المكفول به قبل أن يؤديه للدائن المكفول له ولو كانت الكفالة بأمر الاصيل^(٢)

(مادة ٧٥٤)

إذا كان المكفول به ديناً مؤجلاً فدفعه الكفيل للدائن مجبلاً فلا يرجع به على الاصيل لو كانت الكفالة بأمر الاصل عند حلول الاجل^(٣)

(مادة ٧٥٥)

إذا مات الاصيل وكان الدين مؤجلاً بصيره سحق الاداء على حق نفسه ويكون للدائن المكفول له أخذه من تركته لامن الكفيل^(٤)

(مادة ٧٥٦)

إذا مات الكفيل وكان الدين مؤجلاً يحل دفعه بموته في حق نفسه ويكون للدائن أخذه من تركته فإذا أدام وارث الكفيل للدائن فلا يرجع على الاصيل لو الكفالة بأمر الاصل عند حلول الاجل

(مادة ٧٥٧)

إذا مات الاصيل والكفيل معا فلهما الخيار في أخذهما لامن أى الترتين شاء

(مادة ٧٥٨)

يسقط الدين عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته أو ورثه^(٥)

(١) يستفاد من الدرمن أوسط الكفالة غرة ٢٧١ - (٢) يستفاد من الدرمن أوسط الكفالة غرة ٢٧٢

(٣) يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة غرة ٢٧٥ - (٤) يستفاد حكم هذه المادة واللتين بعدها

من الدرمن أوسط الكفالة غرة ٢٧٥ - (٥) يستفاد من الدرمن أوسط الكفالة غرة ٢٧٠

(مادة ٧٥٩)

للكفيل بالنفس أو المال ان كانت كفالته حالة أن يمنع الاصيل من السفر ان كانت الكفالة بأمره ولا يمكنه منه حتى يخلصه منها بتسليم نفسه للطالب في كفالة النفس أو بدفع الدين الى الطالب ان كانت الكفالة بالمال (١)

الفصل الرابع

(في البراء من كفالة المال)

(مادة ٧٦٠)

إذا اصيل أو الكفيل المال المكفول به يوجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٢)

(مادة ٧٦١)

إبراء الدائن الاصيل يوجب براءة الكفيل

(مادة ٧٦٢)

لا تلزم براءة الاصيل براءة الكفيل فلو أبرأ الدائن الكفيل فلا يبرأ الاصيل

(مادة ٧٦٣)

إذا مات الدائن المكفول دينه وانحصر ميراثه في المدينون برئ كفيله من الكفالة (٣)
فان كان للدائن وارث آخر برئ الكفيل من حصة المدينون لان حصة الوارث الآخر

(مادة ٧٦٤)

احالة الاصيل غريمه بالدين المكفول على آخر حوالة مقبولة من المحيل والمحال والمحال عليه
توجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٤)

(مادة ٧٦٥)

إذا استعق المبيع برئ الكفيل من الثمن الذي كان ضامنا له (٥)

(١) يستفاد من الرد المحتار من أواخر الكفالة غرة ٢٨٤

(٢) يستفاد من الرد من أوسط الكفالة غرة ٢٧٣ وغرة ٢٧٤ وكذا المادةان بعدها

(٣) يستفاد حكم الفقرة الأولى من رد المحتار من أوسط الكفالة غرة ٢٧٣

(٤) يستفاد حكمهما من أوسط الكفالة من تنقيح الحامدية غرة ٢٣٥

(٥) يستفاد حكمهما من أواخر الكفالة من تنقيح الحامدية غرة ٢٣٧

كتاب المحوالة

(مادة ٧٦٦)

الحوالة هي نقل الدين والمطالب الثمن ذمة المحيل الذمة المحتال عليه (١)

(مادة ٧٦٧)

الحوالة قسمان مطلقة ومقيدة (٢)

(مادة ٧٦٨)

الحوالة المطلقة هي أن يجعل المدين بدنه غريمه على آخر حوالة مطلقة غير مقيدة بإدائه من الدين الذي للجبل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده وديعة أو موصوبة أو يجعله على شخص ليس له عنده ولا عليه

(مادة ٧٦٩)

الحوالة المقيدة هي أن يجعل المدين بدنه غريمه على المحتال عليه حوالة مقيدة بإدائه من الدين الذي للجبل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده أمانة أو موصوبة

الفصل الاول

(في شروط صحة عقد الحوالة ونفاذه)

(مادة ٧٧٠)

يشترط لصحة انعقاد الحوالة أن يكون المحيل والمحتال عاقلين وأن يكون المحتال عليه عاقلًا بالغًا فلا تصح حوالة مجنون وصبي غير مميز ولا احتياله كما أنه لا يصح قبولهما الحوالة على أنفسهما ولو كان الصبي المحتال عليه مميزًا أو مأذونًا في التجارة (٣)

(مادة ٧٧١)

يشترط لنفاذ عقد الحوالة أن يكون المحيل والمحتال بالغين فلا تنفذ حوالة الصبي المميز بل تنعقد موقوفة على إجازة وليه أو وصيه فإن أجازها نفذت وإلا فلا ولا ينفذ احتياله إلا إذا أجازها الولي أو الوصي وكان المحتال عليه أملاً من المحيل

(مادة ٧٧٢)

يشترط لصحة الحوالة رضا الكل أي المحيل والمحتال والمحتال عليه ولا يشترط حضور المحتال عليه

(١) يستفاد من المراسل الحوالة غرة ٢٨٨

(٢) يستفاد من المراسل الحوالة غرة ٣٤٠

(٣) يستفاد من المراسل الحوالة غرة ٣٨٩

بل لو كان غائباً في بلد آخر فأحيل عليه ثم بلغه فقبل الحوالة راضياً لا مكرها صححت الحوالة والتزم للمحتال بالدين المحال به وما لم يرض بقبول الحوالة فلا ينتقل الدين في ذمته ولا يلزم به ولا يكون للمحتال حق في مطالبة

انما لا يشترط رضا المحتال عليه في صورة واحدة وهي ما اذا استدان زوجته النفقة عليه بأمر القاضي فان لها في هذه الصورة أن تحيل عليه بلا رضاهو يكون ملزوماً بالدين للمحتال

(مادة ٧٧٣)

يشترط لصحة الحوالة أن يكون المحيل مديوناً للمحتال والافهي وكالة ولا يشترط أن يكون المحتال عليه مديوناً للمحيل بل اذا رضى بالحوالة صححت والتزم بالدين للمحتال ولو لم يكن المحتال عليه مديوناً للمحيل (١)

الفصل الثاني

(في الديون التي تجوز الحوالة بها)

(مادة ٧٧٤)

كل دين لا تصح به الكفالة فالحوالة به غير صحيحة (٢)

(مادة ٧٧٥)

كل دين تصح به الكفالة فالحوالة به صحيحة بشرط أن يكون معلوماً فلا تصح الحوالة بالدين المجهول فلو احتال على سيئ بنبت للمحيل على المحتال عليه فالحوالة باطلة

(مادة ٧٧٦)

كما تصح الحوالة بالديون الصحيحة المترتبة أصالة في الذمة تصح الحوالة أيضاً بالديون المترتبة في الذمة من جهة الكفالة والحوالة

الفصل الثالث

(في أحكام الحوالة)

(مادة ٧٧٧)

إذا قبل المحتال الحوالة ورضى المحتال عليه ببراءة المحيل وكفيله ان كان له كفيل من الدين ومن المطالبة معا وثبت للمحتال حق مطالبة المحتال عليه غير أن براءة المحيل وكفيله مقيدة بسلامة حق المحتال (٣)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل المحوالة غمرة ٢٩٠ - (٢) يستفاد حكمها والمادة من بعدهما من رد المختار من أوائل المحوالة غمرة ٢٩٠ - (٣) يستفاد حكمهما من رد المختار من أوائل المحوالة غمرة ٢٩١ و ٢٩٢

(مادة ٧٧٨)

لا تنقطع في الحوالة المطلقة مطالبة الهيل عن المحتال عليه بل اذا كان له عليه دين أو له عنده عين مودعة أو مضمومة فله أن يطالب بعد الحوالة أيضاً في هذه الصورة الى أن يؤدى الدين المحتال به للمحتال فان أدى سقط ما عليه وما صاحبه بما أدى فان لم يكن المحتال عليه مدينوا للهيل وأدى عنه بأمره الدين المحتال به رجع عليه بمثل ما أدى بلا أمره فهو منقطع لا يرجع له عليه بما أدى (١)

(مادة ٧٧٩)

اذا كانت الحوالة مفيدة بعين أو ممانة أو مضمومة أو بدين خاص للهيل على المحتال عليه فلا يملك الهيل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للهيل فلو دفعها اليه ضمنها للعتال ويكون له الرجوع بها على الهيل

(مادة ٧٨٠)

اذا أحال المرتهن غريمه على الراهن سقط حقه في حبس الرهن ولا يكون رهناً للعتال وكذا اذا أحال البائع غريمه على المشتري بالثمن سقط حقه في حبس العين المبسعة أما اذا أحال الراهن المرتهن بالدين على آخر أو أحال المشتري البائع بالثمن على آخر فلا يسقط حق المرتهن في حبس الرهن ولا حق البائع في حبس المبيع (٢)

(مادة ٧٨١)

اذا أحال المدين دائنه على آخر واشترط في الحوالة أن يبيع المحتال عليه عيناً مملوكة للهيل ويؤدى الدين المحتال به من غنما وقبل المحتال عليه الحوالة بهذا الشرط صححت الحوالة لأمر الهيل المحتال عليه بالبيع ولا يجبر المحتال عليه على الدفع قبل البيع ويجبر على البيع وتأدية الدين من الثمن (٣)

(مادة ٧٨٢)

يقبض الدين على المحتال عليه بصفته التي على الهيل (٤)
فان كان الدين على الهيل حالاً تكون الحوالة بعملى المحتال عليه حالاً ويدفع المحتال عليه الدين المحتال به مهيلاً

(١) يستفاد حكمها والمادة بعد هامن أو آخر المحوالة من الدرر المختار غرة ٢٩٤

(٢) يستفاد حكمها من رد المختار وأمثل المحوالة غرة ٢٨٨

(٣) يستفاد حكمها من رد المختار من أو آخر المحوالة غرة ٢٩٥ من البزاية من الظهيرية

(٤) يستفاد من رد المختار في أو آخر المحوالة بالغمرة المذكورة قبله في تنبيهه عن الفتح

وان كان الدين على المحيل مؤجلاً تكون الحوالة به على المحتال عليه مؤجلة ولا يلزم بالرفع الا عند حلول الاجل فلو مات المحيل بقي الاجل وان مات المحتال عليه صار الدين حالاً ويؤدى من التركة ان كان بهما نقي بأدائه والارجع المحتال بالدين أو عاقبى لعمنه على المحيل ليؤديه عند حلول الاجل

الفصل الرابع

(فيما يوجب بطلان الحوالة وما لا يوجبه)

(مادة ٧٨٣)

لا يرجع المحتال بدينه على المحيل الا اذا اشترط في الحوالة خيار الرجوع للمحتال أو فسخت الحوالة بهلاك المال المحال به وهلاكه في الحوالة المطلقة يكون بأحد أمرين أولهما أن يحدد المحال عليه الحوالة ولا يثبت لكل من المحيل والمحتال ثمانية أن يموت المحتال عليه مقلساً ولم يترك عينا نقي بأداء المحال به ولادينا كذلك ولا كفيلاً بجميع الدين فلو ترك ديناً ولو على مقلس فلا تبطل الحوالة (١)

(مادة ٧٨٤)

تعذر استيفاء الدين من المحتال عليه وتقليسه ولو بأمر الحاكم لا يوجبان بطلان الحوالة ويعود الدين على المحيل (٢)

(مادة ٧٨٥)

اذا سقط الدين المقيدة به الحوالة وتبينت براءة المحتال عليه منه بأمر سابق عليها بطلت الحوالة فلو أجال البائع غريمه على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع لغير بطلت الحوالة وعاد الدين على المحيل (٣)

(مادة ٧٨٦)

اذا بطل الدين الذي قيدت به الحوالة بأمر عارض بعدها ولم تبين براءة الاصيل منه فلا تبطل الحوالة

فلو أجال البائع غريمه على المشتري بثلث المبيع فهلك المبيع عند البائع قبل تسليمه للمشتري وسقط الثمن عنه أو رد المبيع بخيار عيب أو غيره فلا تبطل الحوالة ويكون للمحتال عليه بعد الاداء الرجوع على المحيل بما آذاه

(١) يستفاد حكمه من الدرر المختار من أوسط الحوالةقرة ٢٩٣ و ٢٩٤

(٢) يستفاد حكمه من رد المختار من أوسط الحوالةقرة ٢٩٣ بناء على قول الامام المرجع في هذا الموضوع

(٣) يستفاد حكمه من الماددة والفقرة الاولى من التي بعده من رد المختار من أوسط الحوالةقرة ٢٩٤

(مادة ٧٨٧)

إذا أقال المدين غريمه على المودع حوالة مقيدة بالعين المودعة عنده فهلك المودعة قبل أدائها للعتال بلا تعدن المودع برئ المودع وبطلت الحوالة وسيطانها يعود الدين على المحيل (١) واستحقاق المودعة للغير يبطل الحوالة كلها
فإن كان هلاكها بتقصير المودع وتعديه فلا تبطل الحوالة بل يضمن المودع للعتال قيمتها إن كانت من القيمات أو مثلها إن كانت من ذوات الأمثال

(مادة ٧٨٨)

إذا أقال المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حوالة مقيدة بأداء من العين المقصوبة التي عنده فهلك العين في يد الغاصب المحتال عليه قبل أدائها للعتال فلا تبطل الحوالة ولا يبرأ المحتال عليه بل يضمن للعتال مثلها أو قيمتها (٢)
فإن استحققت العين المقصوبة للغير بطلت الحوالة وعاد المحتال بحقه على المحيل

(مادة ٧٨٩)

في كل موضع ورد فيه استحقاق المبيع الذي أحيل بتمنه إذا أتى المحتال عليه الثمن كان له الخيار في الرجوع إن شاء رجع على المحتال القابض وإن شاء رجع على المحيل (٣)

الفصل الخامس

(في حكم الحوالة بعدموت أحد المتعاقدين)

(مادة ٧٩٠)

عقد الحوالة يفيد النقل والتحويل لا التقليل سواء كانت الحوالة مطلقة أو مقيدة (٤)
فإذا مات المحيل مدبونا قبل استيفاء المحتال جميع الدين من المحتال عليه فمقتبضه منصف في حيلة المحيل فهو له أي للعتال وما لم يقبضه فهو فيه أسوة لغرماء المحيل
وإذا قسم الدين بين غرماء المحيل فلا يرجع المحتال على المحتال عليه بل يخص التي أخذها الغرماء

(مادة ٧٩١)

إذا مات المحيل وله ورثة لا غرماء وكان موته قبل استيفاء المحتال دينه من المحتال عليه فلورثة المحيل المطالبة به دون المحتال وضمه إلى التركة وحينئذ يبيع المحتال التركة

(١) يستفاد من الضرورة المختار من أوسط الحوالة غرة ٢٩٣ — (٢) يستفاد من الضرورة المختار من

أوسط الحوالة غرة ٢٩٣ — (٣) يستفاد من الضرورة المختار وأخر الحوالة غرة ٢٩٥

(٤) يستفاد حكم هذه المادة والثنتين بعدهما من رد المختار وأخر الحوالة غرة ٢٩٤

(مادة ٧٩٢)

إذا مات المحتال عليه مدينوا يقسم ماله بين الغرماء وبين المحتال بالخصم وما تبقى للمحتال بعد
القسم يرجع به على المكيل

(مادة ٧٩٣)

إذا مات المحتال وكان المحتال عليه وارثا له بطل ما كان للمكيل على المحتال عليه وكذا لو وهب
المحتال مال الخوالة للمحتال عليه (١)

الفصل السادس

(في براءة المحتال عليه)

(مادة ٧٩٤)

يبرأ المحتال عليه بتأديته الدين المحتال به أو بإحالة المحتال على غيره وقبول ذلك الغير الخوالة (٢)

(مادة ٧٩٥)

إذا أبرأ المحتال المحتال عليه سقط الدين وبرئ المحتال عليه منه ولو لم يقبل بحيث لو كان غير
مدينون للمكيل فلا يرجع عليه بشئ (٣)

(مادة ٧٩٦)

إذا وهب المحتال الدين للمحتال عليه وقبل الهبة فقد ملك الدين فإن كان مدينوا للمكيل سقط عنه
الدين قصاصا وإن لم يكن مدينوا للمكيل كان له ولورثته الحق في مطالبة به

(مادة ٧٩٧)

لا يصح إبراء المحتال المكيل من الدين ولا هبته منه (٤)

(مادة ٧٩٨)

السفينة بلا شرط المنفعة للقرض جائزة وانما كره تحريمها إذا كانت المنفعة مشروطة
أو متعارفة (٥)

(١) يستفاد من رد المختار وأخر المحوالة غرة ٢٩٤ ومن التنقيح من أوائل المحوالة غرة ٢٤١

(٢) يستفاد من رد المختار في أواسط المحوالة غرة ٢٩٢ ومن أوآخرها غرة ٢٩٤

(٣) يستفاد من رد المختار وأخر المحوالة غرة ٢٩٤ وكذا ما بعدها

(٤) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية وأخر المحوالة غرة ٢٤٣

(٥) يستفاد من الدرر والمدرد المختار من أوآخر المحوالة غرة ٢٩٥

كتاب الوكالة

الباب الأول

(في ماهية الوكالة وشروط صحتها)

الفصل الأول

(مادة ٧٩٩)

التوكيل هو إقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معلوم (١)

(مادة ٨٠٠)

يشترط لصحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف بنفسه فيما وكل به بأن يعقل معنى العقد وأن يكون الوكيل ممن يعقله أيضا

(مادة ٨٠١)

لا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل مطلقا ولا نوكيل صبي يعقل يتصرف ضارضا راجحا ولو أذن به الولي أو الوصي ويصح توكيله بالتصرف الذي ينفعه بلا إذن وليه أو وصيه وبالتصرف الدائرين الضرر والنفع إن كان مأذونا بالتجارة فإن كان محجورا انعقد توكيله موقوفا على إذن وليه أو وصيه

(مادة ٨٠٢)

تنعقد الوكالة بإيجاب وقبول ويشترط علم الوكيل بالوكالة فإن نكدها الوكيل بعد علمه بها ارتدت ولا يصح تصرفه بعلمه (٢)

(مادة ٨٠٣)

يصح أن يكون ركن التوكيل مطلقا وأن يكون مقيدا بقيدا أو معلقا بشرط أو مضافا إلى وقت مستقبل (٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة واللتين بعده من الترمين أوائل الوكالة غرة ٤٠٠

(٢) يستفاد من تكملة رد المختار من أوائل الوكالة غرة ٢٤٥ وغرة ٢٤٦ ومن الهندية من أوائل كتاب الوكالة من الباب الأول في بيان معناها غرة ٤٣٧

(٣) يستفاد من الهندية من أواسط الباب الأول في بيان معناها غرة ٤٤٠ ومن أوائل الباب المدع كور غرة ٤٤٣ ومن تكملة رد المختار غرة ٢٤٥ من أوائل الوكالة ٨١

(مادة ٨٠٤)

الاذن والامر يعتبران وكيلًا والارسال لا يعتبر وكيلًا والاجازة الملاحقة في حكم الوكالة السابقة فإذا باع فضولى مال غيره بلا اذنه فأجاز صاحب المال البيع يكون كما قد وكل الفضولى بالبيع أولاً^(١)

(مادة ٨٠٥)

كل عقد جاز للموكل أن يعقده بنفسه جاز أن يوكل به غيره^(٢) فيجوز لمن توفرت فيه شروط الاهلية أن يوكل غيره بإضاه واستيفاء كل حق متعلق بالعمليات وبالبيع والشراء والايجار والاستجار والرهن والارتهان والايدياع والاستيداع والهبة والاتهاب والصلح والاراء والاقرار والدعوى وطلب الشفعة والقسمة ونحو ذلك من الحقوق ماعدا التوكيل باستيفاء القصاص حال غيبة الموكل فإنه لا يجوز

(مادة ٨٠٦)

يصح تخصيص الوكالة بتخصيص الموكل به وتعيينها بتعيينه فمن وكل غيره وكيلًا مطلقًا مفوضًا بكل حق هو له وبانحصورة في كل حق له صحته الوكالة ولو لم يعين الخاص به والخاص^(٣)

(مادة ٨٠٧)

يصح تفويض الرأى للوكيل فيصرف فيما لوكل به كيف شاء ويصح تقييده بتصرف مخصوص^(٤)

(مادة ٨٠٨)

إذا كان الامر مفوضًا لرأى الوكيل جاز له أن يوكل به غيره ويعتبر الوكيل الثانى وكيلًا عن الموكل فلا ينزل الوكيل الثانى بعزل الوكيل الاول ولا بوفاته

(مادة ٨٠٩)

إذا وكل وكيلين يعقدوا وحدهما فلا أحدهما أن يتصرفا بالتصرف فيما لوكل به إلا إذا كان لا يحتاج فيما إلى رأى كإيفاء الدين ونحوه أو كان لا يمكن اجتماعهما عليه كالخصومة فإنه يجوز لكل منهما الانفراد وحده بشرط رأى الآخر في الخصومة لاحتضرة فان وكلهما بعقدين جاز لكل منهما الانفراد بالتصرف مطلقًا^(٥)

(١) يستفاد حكم صدره من تكملة رد المحتارين أوائل الوكالة غمرة ٣٤٥ و ٤٤٦ وما بعده من الهندية من أوسط الباب الاوّل من كتاب الوكالة غمرة ٤٤٠ - (٢) يستفاد من الدرر من أوائل كتاب الوكالة غمرة ٤٠١ و ٤٠٢ ومن أوسط الباب الاوّل في بيان معناها غمرة ٤٤٠ من الهندية - (٣) يستفاد من الدرر والاحتار من أوائل الوكالة غمرة ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ ومن تكملة رد المحتارين أوائلها غمرة ٢٥٦
(٤) يستفاد حكم هذا المادة والتي بعده من الدرر من أو آخر فصل لا يقتدوكل البيع والشراء غمرة ٤١١
(٥) يستفاد من أوائل فصل لا يقتدوكل البيع من الدرر غمرة ٤٠٩

(مادة ٨١٠)

إذا اشترطت الاجرة في الوكالة وأوفى الوكيل العمل فقد استحق الاجرة المسملة آن وقت وقتا
أو ذكر علامتنا يمكن أن يأخذ في العمل فيه في الحال وإن لم تشتط وكان الوكيل عن يعمل بأجر
فله أجر المثل والافلا (١)

الفصل الثاني

(في أحكام الوكالة)

(مادة ٨١١)

كل عقد من عقود الهبة والاعارة والرهن والادباغ والاقرض اذا عقده الوكيل من جهة
مريدا التملك يصح العقد على الموكل مطلقا وتعلق به حقوقه سواء أضاف الوكيل العقد الى
نفسه أو الى الموكل وإن كان وكيل في هذا العقد عن طالب التملك وأضاف العقد الى نفسه
يقع العقده لا للموكل وإن أضاف العقد الى الموكل يقع العقد للموكل وتعلق به حقوقه (٢)

(مادة ٨١٢)

كل عقد لا يحتاج الوكيل الى اضافته للموكل ويكتفي فيه باضافته الى نفسه كالبيع والشراء
والاجارة والصلح عن اقرار يقع للموكل سواء أضافه الوكيل الى نفسه أو الى الموكل انما اذا أضافه
الوكيل الى نفسه تعود كل حقوقه اليه ما لم يكن مجبور عليه ولا تنتقل هذه الحقوق الى الموكل
مادام الوكيل حيا وإن كلفنا بيا وبصدومه تنتقل الحقوق الى وصيه لا الى الموكل فإن أضاف
العقد الى موكله عادت كل حقوقه على الموكل فلا يلزم الوكيل شيء مما يترتب على العقد من
الحقوق والواجبات (٣)

(مادة ٨١٣)

الصبي المميز والعبد المحجور عليهما اذا عقدا بطريق الوكالة عقدا من العقود التي ترجع فيها
الحقوق الى الوكيل تتعلق حقوق عقدهما بالموكل لاجلها (٤)

(مادة ٨١٤)

تتعلق حقوق العقد في الرسالة بالمرسل لا بالرسول

(١) يستفاد من تنقيح الحامدي من أوسط الوكالة تنمرة ٤٠٤ ومن أوسط الاجارة تنمرة ١٣٩ ومنها تنمرة ١٥٣

ومن أواخر اجارة الانقروية تنمرة ٣١٥ - (٢) يستفاد حكمهما من المذموم وأخر ترجمه كتاب الوكالة تنمرة ٤٠٣

(٣) يستفاد من المروا وأخر ترجمه كتاب الوكالة تنمرة ٤٠١ و ٤٠٣

(٤) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من وأخر كتاب الوكالة تنمرة ٤٠٣ وكذا ما بعدها

الفصل الثالث

(في الوكيل بالشراء)

(مادة ٨١٥)

يشترط لصحة التوكيل بالشراء أن يكون الشيء الموكل بشرائه معلوماً علينا أو جنساً مع بيان قدره أيضاً أن كل من المقدرات كللكيلات والموزونات ويكتفى عن بيان قدره بيان قدر الثمن (١)

(مادة ٨١٦)

إذا كان الشيء الموكل بشرائه مجهولاً وفوض الأمر في شرائه لراي الوكيل صحته الوكالة وله أن يشتري من أي جنس ومن أي نوع أراد (٢)

(مادة ٨١٧)

إذا لم يكن الأمر مفوضاً لراي الوكيل فيملي شتره وكان الشيء الموكل بشرائه مجهولاً جهالة فاحشة كجهالة الجنس فلا تصح الوكالة وإن بين الثمن وإن كانت الجهالة تسيرة بأن بين جنس الشيء المراد شراءه ولم يبين نوعه صحته الوكالة وإن لم يبين الثمن

وإن كانت الجهالة متوسطة بأن كانت بين الجنس والنوع فإن بين الثمن أو النوع صحته الوكالة والأفلا

(مادة ٨١٨)

إذا عين الموكل نوع الشيء الموكل بشرائه فاشترى الوكيل خلافه فلا ينفذ شراؤه الأعلى الوكيل فلو أمره بشراء جوخ فاشترى سرياً نفذ على الوكيل ولا يتوقف على اجرة الموكل إلا إذا لم يجد ثمناً أعلى الوكيل بأن يكون الوكيل صبياً أو مجبوراً (٣)

(مادة ٨١٩)

إذا قيدت الوكالة بقيد فليس للوكيل بالشراء مخالفتها إلا إذا كان خلافاً إلى خير (٤)

- (١) يستفاد حكمهما من المدونة كملزمة المختار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء غرة ٣٧٩
- (٢) يستفاد حكمهما من المدونة كملزمة المختار من أول باب الوكالة بالبيع والشراء غرة ٣٧٩ وكذا المادتين ٣٧٩ و٣٨٠
- (٣) يستفاد حكمهما من أواسط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غرة ٤٠٠
- (٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من المندبة غرة ٤٤٧ وحكم أول الفقرة الثانية من المندبة أيضاً من الباب المذكور غرة ٤٤٨ وحكم باقيهما من أواسط باب الوكالة بالبيع والشراء في تكملة المختار غرة ٣٩٠

فان عين الموكل الثمن واشترى الوكيل بأكثر منه فلا يتخذ على موكله مطلقا سواء كان وكيلًا بشرا سمعيا أو غير معين وان اشترى بأقل منه فان كان وكيلًا بشرا سمعيا يتخذ على الموكل وان كان وكيلًا بشرا غير معين فلا يتخذ على الموكل مالم تكن قيمة ما اشترى قدر الثمن المعين أو يكون قد وصفه بصفة فاشترى تلك الصفة بأقل من ذلك الثمن المعين فانه يتخذ على الموكل

(مادة ٨٢٠)

اذا عين الموكل قدر الثمن لوكيله بشرا معين وأمره أن يشتريه به حالا فاشتراه به نسيئة لزم الموكل ولو أمره أن يشتريه به نسيئة فاشتراه به حالا لزم الوكيل وان عين قدر الثمن لوكيله بشرا غير معين وأمره أن يشتري به حالا فاشترى به نسيئة لزم الوكيل ولو أمره أن يشتريه به نسيئة فاشترى به حالا لزم الموكل (١)

وان كان السهر معروفا عند الناس كمن الخبز والسم فلا يتخذ على الموكل الا بثن المثل (٢)

(مادة ٨٢١)

اذا دفع الوكيل بالشراء ثمن المبيع من مال نفسه للبائع فله الرجوع به على موكله وله حبس المبيع عن الموكل لاستيفاء الثمن وان لم يكن دفعه للبائع (٣)

(مادة ٨٢٢)

اذا اشترى الوكيل بالشراء بثن مؤجل فهو في حق الموكل مؤجل وليس له أن يطلب به حالا فان اجل الثمن على الوكيل بعد شرائه فقد اقلو وكيل أن يطلب الثمن من الموكل حالا (٤)

(مادة ٨٢٣)

لا يجوز للوكيل بشرا معين أن يشتري لنفسه في غيبة موكله الشيء الذي وكله الموكل بشرائه له مالم يشتره بثن أو يزيد من الثمن الذي عينه له أو يجنس آخر (٥)

(مادة ٨٢٤)

لا يجوز للوكيل بالشراء أن يشتري ماله لموكله من نفسه (٦)

(١) يستفاد حكم هاتين الفقرتين من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من المندبة غرة ٤٤٧ و ٤٤٨

(٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواسط الوكالة غرة ٤٠٣ بالفرز الى المروفيين

(٣) يستفاد من أوائل باب الوكالة بالمبيع والشراء من المروفيين غرة ٤٠٣

(٤) يستفاد حكم فقرتيهما من المروفيين المختارين أوائل باب الوكالة بالمبيع والشراء غرة ٤٠٣

(٥) يستفاد من أواسط باب الوكالة بالمبيع والشراء من المروفيين غرة ٤٠٤

(٦) يستفاد حكمها من أوائل فصل لا يقدر وكيل المبيع من المروفيين كلمة رد المختار غرة ٣٠٨ و ٣٠٩

(مادة ٨٢٥)

يجوز للوكيل بالشراء رد ما اشتراه على البائع اذا وجد به عيبا قديما وكان المبيع في يده فان سلمه لموكله فليس له رده بالعيب بدون انفة (١)

(مادة ٨٢٦)

المبيع في يد الوكيل بالشراء أمانة فاذا هلك أو ضاع بدون تعديده هلك على الموكل ولا يسقط من الثمن شيء

وان حبسه الوكيل بالشراء عن الموكل لا خدعته وتلف في يده أو ضاع لم يرد له منه (٢)

الفصل الرابع

(في الوكيل بالبيع)

(مادة ٨٢٧)

يصح للوكيل بالبيع عند الاطلاق أن يبيع الموكل ببيعته بقصان لا يتعابن الناس فيه لا بفاحش الغبن ولا يجوز الا بالدراهم والديناريات حالة أو الى أجل متعارف

فان عين له الموكل القدر الذي يبيع به فليس له أن يبيع بأقل من ثمنه فان باعه بأقل من ثمنه وسلمه للمشتري لا يملكه وللموكل فسخه واسترداد المبيع فلو هلك في يد المشتري كان للموكل الخيار ان شاء أخذ القيمة من المشتري وان شاء أخذها من الوكيل

فان أخذها من المشتري لم يرجع بها على غيره وان أخذها من الوكيل رجع بها على المشتري (٣)

(مادة ٨٢٨)

اذا لم يقدر الموكل البيع بمن حال أو مؤجل وكان البيع للتجارة فلو وكيل بالبيع أن يبيع بمن حال أو مؤجل باجل متعارف بين التجار ولا يتقضي بيعه على الموكل ان باعه باجل طويل عما جرى به العرف عند التجار (٤)

(١) يستفاد حكمهما من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الفقرة ٤٠٣

(٢) يستفاد حكم فقرتهما من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الفقرة ٤٠٣

(٣) يستفاد حكم جميع فقرات هذه المادة من أوائل الباب الثالث في الوكالة بالبيع من المندية فقرة ٤٥٨ ومنها في أواسط الباب المذكور فقرة ٤٦٣ ومن الدرر وكملته رد المختار من أوائل فصل لا يقتدوكيل البيع الخ

فقرة ٣١٠

(٤) يستفاد حكمهما من الدرر وكملته رد المختار من أوائل فصل لا يقتدوكيل البيع الخ فقرة ٣١١

(مادة ٨٢٩)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع الشيء الموكل بيعه لمن لا تقبل شهادتهم له إلا إذا كان الثمن أكثر من القيمة لأتقص منها ولو قصا بآسيرا أو لاثملها ما لم يكن الموكل أمره بالبيع لهم فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة لا دونها

ولا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع ما وكل بيعه لابنه الصغير ولو صرح له الموكل ويدخل تحت من ترده شهادتهم له شريك الوكيل شركة عنان أو مفاوضة فلا يجوز للوكيل أن يبيع له ما وكل بيعه إذا كان من جنس تجارتها (١)

(مادة ٨٣٠)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يشتري لنفسه الشيء الموكل بيعه ولو صرح له الموكل بذلك (٢)

(مادة ٨٣١)

للكيل بالبيع أن يأخذ رهنًا أو قبلا على المشتري بما باعه منه نيئة ولو لم يأمره الموكل بذلك (٣) وإن أمره الموكل أن لا يبيع نيئة إلا برهن أو كفيل فليس له مخالفته وإن خالف لا يتخذ بيعه على الموكل (٤)

(مادة ٨٣٢)

إذا عقد الموكل والوكيل معا عقدا يبيع أولهما يعلم السابق من العقد ينشترك المشتريان في البيع ويجوز لكل منهما بين الاخذ والترك (٥)

(مادة ٨٣٣)

حق قبض الثمن للوكيل بالبيع لا للوكيل والمشتري الامتناع من دفعه للوكيل وإن دفع المشتري الثمن للوكيل صح دفعه وليس للوكيل مطالبة به بعد دفعه (٦)

(مادة ٨٣٤)

يجب على الوكيل على تسليم المبيع للمشتري بعد قبضه عنه أن كان حالاً (٧)

(١) يستفاد حكم جميع فقراتهما من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل فصل لا يقدر وكيل البيع الخ غرة ٣٠٩٣٠

(٢) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل فصل لا يقدر وكيل البيع الخ غرة ٣٠٩

(٣) يستفاد حكم الفقرة الأولى من الدرر من أوائل فصل لا يقدر وكيل البيع الخ غرة ٤٠٨

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من تكملة رد المحتار من أوائل كتاب الوكالة غرة ٣٦١

(٥) يستفاد حكمهما من الدرر وحاشية المحطاي من أوائل كتاب الوكالة غرة ٢٨٨

(٦) يستفاد حكم فقرتهما من أوائل كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غرة ٣٧٨

(٧) يستفاد حكمهما من أوائل الباب الأول من كتاب الوكالة في الهندية غرة ٤٤٣

(مادة ٨٢٥)

لا يجبر الوكيل بالبيع على أداء ثمن ما باع من ماله إذا لم يقبض من المشتري (١)

(مادة ٨٣٦)

الوكيل بالبيع الذي لا أجر له لا يجبر على تقاضى الثمن وقبض من المشتري
وتجاوزا حالة الموكل على المشتري أو بوكيله عنه في قبض الثمن

(مادة ٨٣٧)

الوكيل بالبيع المجهول له أجر على البيع كالدلال والسمسار يجبر على تقاضى الثمن من المشتري
وتحصيله منه

(مادة ٨٣٨)

إذا استحق المبيع فلم يشتري الرجوع على الوكيل بالثمن إن نقده اليه سواء كان الثمن باقيا في يده
أو سلمه إلى الموكل ويكون للوكيل الرجوع به بعد دفعه على موكله وإن نقد المشتري الثمن إلى
الموكل رجع عليه به (٢)

(مادة ٨٣٩)

إذا وجد المشتري عيبا قديما في المبيع فله الرجوع بالثمن على الوكيل إن كان نقده الثمن وإن كان
نقده إلى الموكل فله أخذ منه (٣)

(مادة ٨٤٠)

إذا مات الوكيل بالبيع ووجد المشتري عيبا قديما فله أن يردّه على وارث الوكيل أو وصيه
فإن لم يكن له وارث أو وصي يردّه على الموكل (٤)

(مادة ٨٤١)

إذا قبض الوكيل بالبيع الثمن كان في يده أمانة فلا يضمنه إلا إذا تعقّى عليه أو قصر في حفظه (٥)

(١) يستفاد حكمهما من المندية من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع غرة ٤٦٣ وكذا المادتان بعدهما

(٢) يستفاد حكمهما من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع من المندية غرة ٤٦٣

(٣) يستفاد حكمهما من أوسط فصل لا يعقد الوكيل بالبيع الخ من تكملة رد المختار غرة ٣١٦

(٤) يستفاد من المندية من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع غرة ٤٦٣

(٥) يستفاد حكمهما من أول العاشر من كتاب الوكالة في الأقرية غرة ٤٥

الفصل الخامس

(في التوكيل بالخصومة)

(مادة ٨٤٢)

يصح التوكيل بالخصومة في اثبات الديون والاعيان وسائر حقوق العباد ورضا الخصم ليس بشرط في صحته واتما هو شرط للزومه (١)

ولا يملك وكيل الخصومة وتقاضي الدين قبض الدين الا اذا كان العرف بين التجار أن المتقاضى هو الذي يقبض فله قبضه (٢)

(مادة ٨٤٣)

وكيل قبض الدين من قبل الدائن يملك الخصومة مع المدين فان أقام المدين عليه البينة على استيفاء الموكل أو ابرأه تقبل بينته أما وكيل القاضى قبض ديون الغائب المفقود فلا يملك الخصومة والوكيل قبض العين لا يملك الخصومة (٣)

(مادة ٨٤٤)

وكيل الصلح لا يملك الخصومة ووكيل الخصومة لا يملك الصلح

(مادة ٨٤٥)

اذا كان الموكل بالخصومة مدعياً وناعياً بلمدته سفر أو كان من يضاق المصير لا يقدر أن يحشى على قدميه لمجلس الحكم يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم وان كان الموكل هو المدعى عليه فلا يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم بل يكفي المذهب بين التريص لزوال عذر خصمه أو قبول توكيله فان رضى به (رغم رضاه) (٤)

(مادة ٨٤٦)

يجوز للتدريعات أن يكون ويلزم توكيلهن بدون رضا الخصم

(١) يستفاد حكم هذا الفقرة من أوائل الثاني في التوكيل بالخصومة من الانقروية غرة ٤ وكذا من الدرر وتكملة رد المحتار من أواسط كتاب الوكالة غرة ٥٧

(٢) يستفاد حكم هذا الفقرة من أول باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدرر والمختار غرة ٤١٢

(٣) يستفاد حكمها من أوائل باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدرر والمختار غرة ٤١٣ ومن تكملة رد المحتار من المحل المذكور غرة ٣٣٨ وكذا حكم ما بعدهما من الفقرة الاولى ومن التكملة غرة ٣٣٧

(٤) يستفاد حكم فقرتها من أواسط ترجمه كتاب الوكالة من الدرر والمختار غرة ٤٠١ وكذا ما بعدها من المادتين

(مادة ٨٤٧)

يجز المؤكل عن الانصاح والبيان في الخصومة بنفسه بوجوب قبول وكيله بدون رضا خصمه .

(مادة ٨٤٨)

يلزم التوكيل بغير رضا الخصم اذا كان المؤكل حاضرا بنفسه مع وكيله في مجلس المحكمة (١)

(مادة ٨٤٩)

يجوز التوكيل بتقاضى الدين وقبضه من غير رضا الخصم سواء كان المؤكل حاضرا أم غائبا بصحفا أم مريضا (٢)

(مادة ٨٥٠)

يصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس الحكم بغير الحدود والقصاص سواء كان موكله هو المدعى أو قتر عليه باستيفاء الحق أو المدعى عليه وأقر بثبوت الحق عليه وإذا استثنى المؤكل الاقرار في وكيله صح توكيله واستثنى ولا يقبل اقرار وكيله عليه (٣)

(مادة ٨٥١)

يجوز للوكيل بالاجارة الخاصة في اثباتها وقبض الاجرة وعليه تسليم العين للستاجر (٤)

(مادة ٨٥٢)

الوكيل بالخصومة اذا ثبت الحق على موكله لا يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيله عاملا ولا يكون ضامنا الا اذا نه بدون كفالة شرعية ولم يأمره المؤكل بدفعه من مال المؤكل الذى في يده (٥)

(مادة ٨٥٣)

تجرى النيابة في الاستخلاف لا الخلف فيملك الوكيل والوصى ومتولى الوقت وأبو الصغير الاستخلاف فله طلب عين خصمه ولا يختلف أحدهم منهم الا اذا حصل الادعاء عليه بمباشرة العقد أو وصع اقراره على الاصيل (٦)

(١) يستفاد حكمهما من أو سط ترجمه كتاب الوكالة من تكملة رد المحتار غرة ٣٦٠

(٢) يستفاد حكمهما من الانقروية وهما مشهوران أوائل الثاني في التوكيل بالخصومة الخ غرة ٥

(٣) يستفاد حكمه من أوائل باب الوكالة بالخصومة من الرد المحتار غرة ٤١٣

(٤) يستفاد حكمهما من أول الخامس في التوكيل بالاجارة الخ من الانقروية غرة ٣٧

(٥) يستفاد حكمهما من أو سط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غرة ٤٠٣

(٦) يستفاد حكمهما من الرد من أو سط كتاب الدعوى غرة ٤٣٥ وغرة ٤٣٦

الفصل السادس

(في عزل الوكيل)

(مادة ٨٥٤)

للموكل أن يعزل وكيله عن الوكالة متى شاءتها وتحريرا بشرط علم الوكيل ما لم يتعلق به حق
الفسخ

فإن يتعلق به حق الفسخ كما إذا رهن المدينون ماله وعند حلول الاجل وكل آخر بيع الرهن فلا يعزل
ولا يبطل وكالته بالعزل (١)

(مادة ٨٥٥)

يُعزل الوكيل بخروجه أو خروج الموكل عن الاهلية وبوفاة الموكل وإذا يتعلق به حق الفسخ
الافى الوكالة ببيع الرهن إذا وكل الراهن العدل أو المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا
يُعزل بعون الموكل ولا بخروجه عن الاهلية (٢)

(مادة ٨٥٦)

للموكل بالخصوصية وشرا معين أن يعزل نفسه من الوكالة ما لم يتعلق به حق الفسخ فيبيع على إبقاء
الوكالة

ويشترط علم الموكل بالعزل فيكون تصرف الوكيل جائزا إلى أن يعلم الموكل (٣)

(مادة ٨٥٧)

للموكل عزل وكيله بقبض الدين إن وكله بفسخ حضر تمديونه وإن وكله بمحضرة لا يملك عزله بدون
علم المدينون فإن دفع إليه الدين من دون أن يعلم بعزله يبرأ من الدين (٤)

(مادة ٨٥٨)

تنتهي الوكالة بنهاية الشيء الموكل فيه كالموكل بقبض دينه وقبضه بنفسه

(١) يستفاد حكم الفقرة الأولى والثانية من الدرر وتكملة رد المختار من أوائل باب عزل الوكيل غرة ٣٥٦

وغرة ٣٥٧ وغرة ٣٥٨

(٢) يستفاد حكمهما من أوائل باب عزل الوكيل من الدرر غرة ٤١٧

(٣) يستفاد حكم فقرتهما من الدرر والمختار غرة ٤١٦ وغرة ٤١٧ من أوائل باب عزل الوكيل

(٤) يستفاد حكمها والتي بعدهما من الدرر من أوائل باب عزل الوكيل غرة ٤١٧

كتاب الرهن

الفصل الأول

(في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز)

(مادة ٨٥٩)

عقد الرهن هو جعل شيء مالى محبوسا في يد المرتهن أو في يد عدل بحق مالى يمكن استيفاء منه كالا
أو بعضا (١)

(مادة ٨٦٠)

يشترط في المرهون أن يكون مالا موجودا متقوما مقصورا التسليم محورا لا متفرقا مفرغا
لا مشغولا بحق الراهن عمرا لا مشاعا ولا متصلا بغيره (٢)

(مادة ٨٦١)

يشترط في مقابل الرهن أن يكون ديننا ثابتا في النقطة أو موعودا به أو عينيا من الاعيان المضمونة
فلا يصح الرهن بالأمانات (٣)

(مادة ٨٦٢)

يشترط لقيام الرهن ولزومه على الراهن أن يقبضه المرتهن قبضا تاما
والراهن قبل تسليم الرهن للمرتهن أن يرجع فيه ويتصرف في العين المرهونة (٤)

(مادة ٨٦٣)

يجوز للراهن والمرتهن أن يشترطا في العقد وضع الرهن عند عدل وأن يتفقا على ذلك بعد العقد
فإن رضی العدل صارت يده كيد المرتهن ويتم الرهن بقبضه ويلزم الراهن (٥)

(مادة ٨٦٤)

لا يصح اشتراط تعليق العين المرهونة للمرتهن في مقابلة دينه ان لم يؤده الراهن في الاجل المعين
لادائه بل يصح الرهن ويطلق الشرط

(١) تستفاد من أول كتاب الرهن من الدرغرة ٣٠٧ ومن رد المختار غرة ٣٠٨

(٢) يستفاد من الفصل الأول في تفسير الرهن وشرائطه الخ من كتاب الرهن من الهندية غرة ٤٣٣ و٤٣٣

(٣) يستفاد حكمهما من أو سط باب ما يجوز رهنه وما لا يجوز من الدرر المختار غرة ٣١٨

(٤) يستفاد حكمه من فقرتيهما من أوائل كتاب الرهن من الدرغرة ٣٠٨

(٥) يستفاد حكمهما من أول الباب الثاني في الرهن بشرط أن يرضع على يد عدل من الهندية غرة ٤٣٩ ومن

البدن من أول باب الرهن يرضع على يد عدل غرة ٣٣٣ ٨١

ويصح توكيل الراهن المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل لاستيفاء دينه من غنه وكذا يصح
توكيل الراهن العدل أو غيره بالبيع لا يضاف الدين (١)

(مادة ٨٦٥)

يجوز للدين اعطاء رهن واحد لعمدين سواء كانوا شركاء في الدين المرهون به أو كان لكل
منهم دين على الراهن بشرط أن يرهنه عند الكل بعقد واحد بلا تفصيل ويكون كل رهن عند
كل منهم يدينه (٢)

(مادة ٨٦٦)

يجوز للدين أن يستعير مال غيره ويرهنه بذنه فان أطلق له المعير الاذن ولم يقيد بشئ جاز له أن
يرهنه بأي قدر كان كثيراً أو قليلاً وبأي جنس أراد وعند أي شخص وفي أي بلد شاء
وان قيد الاذن بقدر أو جنس أو شخص أو بلد فليس للمستعير مخالفتة الا اذا خالف الى خيرا بأن
عينه المعير قدراً أكثر من قيمة الرهن فانه يجوز له أن يرهنه بأقل من القدر المعين اذا لم ينقص عن
قيمة الرهن (٣)

(مادة ٨٦٧)

اذا رهن المستعير مال المعير بذنه على حسب ما اشترطه عليه فليس للمعير أن يرجع في الرهن بعد
تسليمه للمرتهن بل يحبس المرتهن الى أن يستوفي دينه (٤)

(مادة ٨٦٨)

يجوز للاب أن يرهن ماله عند ولده وأن يرهن مال ولده لنفسه ويجوز له أيضاً أن يرهن مال ابنه
الصغير بدين على نفسه وبدين على الصغير واذا رهنه بدين نفسه فله أن كانت قيمة الرهن أكثر
من الدين يضمن الاب قدر الدين لا الزيادة (٥)

(مادة ٨٦٩)

لا يجوز للوصي رهن ماله عند اليتيم ولا ارتهاه مال اليتيم لنفسه ولهرهنه عند أجنبي بدين على
اليتيم او على نفسه وله أخذ رهن بالدين المطالب لليتيم (٦)

(١) يستفاد حكم الفقرة الاولى من أوامر مكتب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٨٦٢ وحكم الفقرة الثانية من أوامر
باب الرهن بوضع على يد عدل من الفقرة ٣٢٤ - (٢) يستفاد حكمها من الفقرة ٣٢٤ من أوامر باب ما يجوز
ارتهاؤه ولا يجوز غرة ٣٣٠ - (٣) يستفاد حكم فقرتها من أوامر باب التصرف في الرهن الخ من الفقرة ٣١٩
غرة ٣٣٠ و ٣٣١ - (٤) لتصرفهم بعهدة رهن المستعار ليرهنه فثبت له حكم الرهن لما لا رهن فيه فتنوع رجوع
المعير فيه ويكون لا رهن فيه المادة الى قوله وله أخذه من الخ من أوامر باب ما يجوز ارتهاؤه الخ من الفقرة ٣١٩
(٦) يستفاد حكم هذه المادة الى قوله وله أخذه من الخ من أوامر باب ما يجوز ارتهاؤه الخ من الفقرة ٣١٩
غرة ٣١٩ ويستفاد حكم الباقي من أوامر فصل الرهن من أوامر باب ما يضمن جلع الفصول غرة ٣١٧

الفصل الثاني

(في أحكام الرهن)

(مادة ٨٧٠)

للمرتهن حق حبس الرهن لاستيفاء الدين الذي رهن به وليس له أن يسحب دين آخر على الرهن سابق على العقد وألا يحق به
وفاسد الرهن كجمعه في الأحكام كلها فللمرتهن حق حبسه الى أن يصل اليه دينه بقضائه
إذا كان الرهن سابقا على الدين (١)

(مادة ٨٧١)

المرتهن أحق بالرهن من الراهن وإذا لم يأت الراهن مديوناً فالمرتهن أحق به من سائر الغرماء الى
أن يستوفي حقه وما فضل منه للغرماء (٢)

(مادة ٨٧٢)

الرهن لا يمنع المرتهن من مطالبة الراهن بدينه ان كان حالاً فان كان مؤجلاً فليس للمرتهن
مطالبة الراهن إلا عند حلول الاجل (٣)

(مادة ٨٧٣)

إذا قضى الراهن بعض الدين فلا يكلف المرتهن تسليطه بعض الرهن بل يحبس الى استيفاء ما بقي
منه ولو قليلاً (٤)

انما إذا كان المرهون شيئين وعين لكل منهما مقدار من الدين وأدى الراهن مقدار ما عليه
لا أحدهما كان له أن يأخذه أما إذا لم يعين فليس له الأخذ بحبس الكل بكل الدين (٥)

(مادة ٨٧٤)

لعبر الرهن أن يجبر المستعير الراهن على فكك الرهن وتسليمه اليه الا اذا كانت العارية مؤقتة
بعدم معاومة فليس له جبره على ذلك قبل مضي المدتولة جبره بعد مضيها (٦)

(١) يستفاد حكم فقرته من أو سط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٤ و ٢٧٥

(٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أو سط كتاب الرهن آخر غرة ٢٧٤

(٣) يستفاد من الدر من أوائل كتاب الرهن غرة ٣١٠

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من أو سط كتاب الرهن من الدر غرة ٣١٢

(٥) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدر من أو آخر باب ما يجوز رهنه غرة ٣٣١

(٦) يستفاد حكمها من أو سط الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٢

(مادة ٨٧٥)

لا يكلف مرتتهن معه رهنه تمكين الراهن من استلامه الرهن ليبيعه لقضاء دينه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه (١)

(مادة ٨٧٦)

اذا أراد المعير فكالة الرهن ودفع الدين المطلوب للرتنه يجبر المرتنه على القبول ويرجع المعير على المستعير بما آداء من الدين ان كان الدين قدر قيمة الرهن وان أقل لا يجبر على تسليم الرهن فان كان أكثر فالزائد تبرع فلا يرجع به على المستعير (٢)

(مادة ٨٧٧)

لا يطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتنه ولا بموتها ما سبق رهنا عند الوثنة (٣)

(مادة ٨٧٨)

اذا مات الراهن المستعير مطلقا يبقى الرهن على حاله محبوسا في يد المرتنه ولا يساع بدون رضا المعير (٤)

(مادة ٨٧٩)

اذا مات المعير مطلقا يؤول الرهن للمستعير الراهن وبفادين تقسمه وتخلص الرهن وان عجز عن قضاء دينه يبقى الرهن على حاله عند المرتنه ولورثة المعير ان يؤدوا الدين ويستخلصوا الرهن (٥)

(مادة ٨٨٠)

اذا مات الراهن باع وصيه الرهن باذن مرتتهن وقضى منه الدين للرتنه فان لم يكن له وصي ينصب القاضي له وصيا وبأمره يبيعه وقضاء الدين المرهون به من غنه (٦)

(مادة ٨٨١)

اذا مات المرتنه تقوم ورثته مقامه في حبس الرهن الى استيفاء الدين (٧)

(مادة ٨٨٢)

اذا مات العدل يوضع الرهن عند عدل غيره براضى الطرفين فان اختلفا يرضعه الحاكم عند عدل وان شامو وضعه عند المرتنه اذا كان مثل العدل في العداة وان كمال الراهن (٨)

(١) يستفاد حكمهما من أواخر كتاب الرهن من الدرر المختار غرة ٣١٢ ومثله في الدرر والشربلايه من أوسط كتاب الرهن غرة ٢٥٠ - (٢) يستفاد حكمهما من أوسط باب التصرف في الرهن غرة ٣٣١ من الدرر المختار - (٣) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن غرة ٢٨٦ - (٤) يستفاد حكمهما من الدرر من أوسط باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٣ - (٥) يستفاد حكمهما من الدرر من أواخر باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٣ - (٦) يستفاد حكمهما من الدرر من أواخر باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٤ - (٧) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن غرة ٢٧٦ - (٨) يستفاد حكمهما من الهندية من أواخر الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يدي عدل غرة ٤٤٢

(مادة ٨٨٣)

إذا مات المرتهن بجهل للرهن ولم يوجد في تركته فقيمة الرهن تصير ديناً واجب الاداء من تركته وتقبض الورثة من الراهن بمقدارين موزعين (١)

الفصل الثالث

(في تصرف الراهن والمرتهن)

(مادة ٨٨٤)

كل تصرف من التصرفات المحفلة للقسخ كالبيع والاجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك اذا فعله الراهن قبل سقوط الدين عنه يتوقف نفاذه على رضا المرتهن ولا يطل حقه في حبس الرهن الا اذا أجاز المرتهن أو قضى الراهن دينه حينئذ تنفذ تصرفاته ويخرج المرهون من عهدة المرتهن لكن في صورة البيع يتحول حق المرتهن الى الثمن بخلاف بدل الاجارة (٢) وكذلك اذا أقر الراهن بالرهون لغيره فلا يصح اقراره في حق المرتهن ولا يسقط حقه في حبس الرهن الى استيفاء دينه (٣)

(مادة ٨٨٥)

كما لا يملك الراهن بيع الرهن ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بدون رضا المرتهن فكذلك المرتهن لا يجوز له بيع الرهن الا اذا كان وكيلا في بيعه من قبل الراهن وليس له ايداعه ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بلا إذن الراهن وإن فعل ذلك يكون متعدياً ويضمن بتعديه قيمة الرهن بالغة ما بلغت (٤)

(مادة ٨٨٦)

إذا باع الراهن الرهن بلا إذن المرتهن واستلمه المشتري فهل في يده قبل أن يصير المرتهن البيع فلا يصح بعدها كالاجارة والمرتهن الخيار فان شاء ضمن المشتري قيمته يوم هلاكه وان شاء ضمنها الراهن (٥)

وان تعدي المرتهن وباع الرهن بلا إذن الراهن واستلمه المشتري فهل في يده قبل الاجارة يكون للراهن الخيار في تضمين المشتري أو المرتهن

(١) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن غرة ٢٨٦ - (٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل باب التصرف في الرهن من الدرر المختارة غرة ٣٢٩ و ٣٣٠ - (٣) يستفاد حكم هذه الفقرة من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٣٧٧ - (٤) يستفاد حكم هذه المادة من أوسط الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٣٧٠ و ٣٧٩ - (٥) يستفاد حكمها من تنقيح الرهن من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٣٧٠

(مادة ٨٨٧)

إذا تعدى المرتهن ورهن الرهن بلا إذن الراهن فهلك في يد المرتهن الثاني قبل الاعادة إلى المرتهن الأول فالرهن الأول انفساراً من ضمن المرتهن الأول قيمة الرهن بالقمة ما بلغت وبصيرضامته رهناً وعلمه المرتهن الثاني بالدين وان شاء ضمن المرتهن الثاني ويكون الضمان رهناً عند المرتهن الأول وبطل رهن الثاني ويكون للمرتهن الثاني الرجوع على الأول بما ضمنه وبدينه ولورهن المرتهن الأول عند الثاني بلذن الراهن الأول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الأول (١)

(مادة ٨٨٨)

يجوز للمرتهن أن يعبر الرهن للراهن فيخرج من ضمان المرتهن وله استرداده إلى يده فإن استرده وأعاد قبضه على ضمانه عليه ببقاء عقد الرهن فإن هلك الرهن في يد الراهن المستعير هلك بمآناً أي بلا سقوط شيء من الدين ويكون المرتهن في هذه الصورة أسوة الغرماء

فإن كان الراهن أعطى المرتهن كفيلاً بتسليمه الرهن المصارف فلا يلزم الكفيل شيء بهلاك الرهن في يدها منه فخرج من حكم الرهن وإن كان العقد باقياً أما إن كان الراهن أخذه بغير رضا المرتهن جاز ضمان الكفيل أي الزامه بتسليمه فإن مات الراهن المستعير قبل استرداد العين المرهونة وعادتها إلى يد المرتهن فالمرتهن أحق بها من سائر غرماء الراهن فلا يشتركون المرتهن فيه (٢)

(مادة ٨٨٩)

إذا باع المرتهن ثمار العين المرهونة بلا إذن الراهن الحاضر أو بلا إذن القاضي لو الراهن غائباً فإنه يضمن قيمته (٣)

(مادة ٨٩٠)

يجوز للمرتهن أن يسافر بالرهن إذا كان الطريق آمناً إلا إذا قيد الراهن بالمصرف فلا يجوز له السفر (٤)

(١) يستفاد حكم فقرتها من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٣٧٩

(٢) يستفاد حكم فقرتها من الدر من أوائل باب التصرف في الرهن غرة ٣٢٨ و ٣٢٩

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن غرة ٣٧٣

(٤) يستفاد حكمها من الدر ورد المختار من أواخر كتاب الرهن غرة ٣١٥

(مادة ٨٩١)

لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالرهن منقولا كان أو عقارا بدون إذن الراهن وله أن يؤجره باذنه ويدفع الاجرة للراهن أو يحتسبها من أصل الدين برضا الراهن وإن بطل الرهن ولو أذن الراهن للمرتهن في استعمال الرهن والانتفاع به أو اعازته للعمل فهلك الرهن قبل الشروع في الاستعمال أو العمل أو بعد القرائع منه هلك بالدين وإن هلك في حالة الاستعمال والانتفاع أو في حالة العمل المستعارة حسبما أذن به الراهن هلك أمانة أي لضمان على المرتهن فلا يسقط شيء من الدين ولو سكن المرتهن الدار المرهونة فلا أجر عليه ولو اختلف الراهن والمرتهن في وقت هلاك الرهن فقال المرتهن هلك في وقت العمل وقال الراهن هلك قبل العمل أو بعده فالقول للمرتهن والبيئة للراهن (١)

(مادة ٨٩٢)

المصاريف اللازمة لحفظ الرهن وصيانيته تكون على المرتهن والمصاريف اللازمة لتفكيته كعمارة لموعقارا أو سقي الأرض وتلقيح الشجر وكل ما به اصلاحه بقاءه يكون على الراهن وكل ما وجب على أحدهما فآذاه الآخر فإن كان آذاه بأمر القاضى ويجعله ديناً له على الآخر فله الرجوع عليه وإن آذاه بلا أمر القاضى فهو متبرع لا رجوع له على الآخر بشئ مما آذاه (٢)

الفصل الرابع

(فيما يترتب على المرتهن والراهن عند هلاك الرهن)

(مادة ٨٩٣)

يجب على المرتهن أن يعنى بحفظ الرهن كاعتنا به يحفظ ماله وله أن يحفظه نفسه وزوجته وولده وغيرهما ممن هو في عياله الساكنين معه وما جرى مجراهم عن يأتمنه على حفظ ماله (٣)

(مادة ٨٩٤)

الرهن مضمون على المرتهن بهلاكه بعد قبضه بالقل من قيمته ومن الدين وتعتبر قيمته يوم قبضه لا يوم هلاكه (٤)

(١) يستفاد حكم الفقرة الأولى من الدرود المختار من أوائل فصل في مسائل متفرقة من الرهن غرة ٣٣٧ و ٣٣٨ وباقي فقراتها منهما من أو وسط باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٠ — (٢) يستفاد حكم فقرتيهما من الدرود المختار من أو آخر كتاب الرهن غرة ٣١٣ و ٣١٤ — (٣) يستفاد حكمهما من الدرود المختار من أو آخر كتاب الرهن غرة ٣١٤ — (٤) يستفاد حكمهما من الدرمن أوائل كتاب الرهن غرة ٣٠٩

(مادة ٨٩٥)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته مساوية لقدرة الدين سقط الدين بقرضه عن الراهن وصار المرتهن مستوفيا لحقه سواء كان هلاكه بعدد الدين أو بأقله بملاوية (١)

(مادة ٨٩٦)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين عن الراهن أما الزيادة فلا تلزم المرتهن ولا يضمنها للراهن إن كان هلاكه الرهن بدون تعديده ويكون عليه ضمانه للراهن إن كان هلاكه الرهن ناشئا عن تعديده أو قصيره في حفظه أو حفظه عند غيره من يأتونه على حفظه

(مادة ٨٩٧)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أقل من الدين سقط من الدين بقدره ورجع المرتهن بما بقي له من الدين على الراهن

وكذلك الحكم إذا نقص الرهن قدرا أو وصفا في يد المرتهن فإنه يسقط من الدين بقدره

(مادة ٨٩٨)

إذا كان الرهن في يد المرتهن لدين موعوده بان كان قدره أنه ليقرضه مدينا وسمى قدره فهلك الرهن في يد المرتهن قبل إقراضه كان مضمونا عليه بما وعد من الدين المسمى إذا كان الدين مساويا لقيمة الرهن أو أقل منه قيمة فهو مضمون تسليمه الدين للراهن جبرا فإن كان الدين أكثر من قيمة الرهن فهو مضمون عليه بقيته وإن لم يكن قدر الدين مسمى فلا ضمان على المرتهن بهلاك الرهن (٢)

(مادة ٨٩٩)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد استيفاء دينه من الراهن أو بعد إخلاله بدينه على آخر وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر فانه يملك بالدين ويلزم المرتهن أن يرد ما قبضه إلى الراهن وبطل الحوالة وإن كانت قيمته أقل من الدين يلزم المرتهن أن يرد للراهن مما قبضه قدر قيمة الرهن ولا يبطل الحوالة فيما زاد على قيمة الرهن (٣)

(مادة ٩٠٠)

إذا استحق الرهن بعد هلاكه عند المرتهن وقيته قدر الدين أو أكثر فضمن المستحق قيمته للراهن صارا المرتهن مستوفيا لدينه بهلاك الدين عنده (٤)

(١) يستفاد حكمهما من الدر من أوسط كتاب الرهن غرة ٣١٠ وكذا ما بعدهما من المادة الثانية والفقرة الأولى

من الثالثة والفقرة الثانية منها يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٥

(٢) يستفاد حكمهما من الدر من أوسط باب ما يجوز أن يأنه غرة ٣١٨ — (٣) يستفاد حكمهما من الدر من أو آخر فصل في مسائل شتى الرهن غرة ٣٣٨ — (٤) يستفاد حكمهما من فقرتها من المنتبية من أوائل

الباب الثالث في هلاك المرهون غرة ٤٤٥ ومن الدر أيضا من أو آخر باب الرهن يوضع على يد بطل غرة ٣٣٢

وان ضمن المستحق المرتهن القيمة يرجع المرتهن على الراهن بالقيمة وبالدين

(مادة ٩٠١)

اذا استحق بعض الرهن وهو في يد المرتهن فان كان المستحق مشاعا بطل الرهن فيما بقي وان كان

معيناً بقي الرهن فيما بقي منه ويجبس بكل الدين (١)

(مادة ٩٠٢)

اذا سرق الرهن في يد المرتهن أو اعلل بلا تقصير منه في حفظه وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر سقط

الدين عن الراهن ولا يضمن المرتهن الزيادة الا اذا ثبت ان الرهن لم يكن موضوعاً في حوزته (٢)

(مادة ٩٠٣)

اذا هلكت زوائد الرهن في يد المرتهن فانتهت ملك مجازاً (٣)

(مادة ٩٠٤)

اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن يصدق بينه ولا يضمن ما زاد من قيمة الرهن على قدر الدين (٤)

الفصل الخامس

(في سداد الدين من الرهن)

(مادة ٩٠٥)

اذا حل أجل الدين يصير الراهن على بيع الرهن ووفاء الدين من غنمه ان لم يدفعه ويفك الرهن (٥)

(مادة ٩٠٦)

اذا امتنع الراهن من أداء الدين وعن بيع الرهن وفاته من غنمه بعد أمر الحاكم بذلك يبيعه

الحاكم قهراً ويعطى الدين من غنمه وان كان الرهن دارسكاه وليس له غيرها

(مادة ٩٠٧)

اذا حل أجل الدين والراهن غائب غيبة منقطعة بان لم يعلم مكانه يرفع المرتهن الامر الى الحاكم

فيبيع الحاكم الرهن ويقضى منه دينه (٦)

(١) يستفاد حكمهما من الدرأ و آخر فصل في مسائل شئ الرهن غرة ٣٣٧ — (٢) يستفاد حكمهما من

تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٥ — (٣) يستفاد حكمهما من الدرمن أوائل فصل في

مسائل شئ الرهن غرة ٣٣٦ — (٤) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٦

(٥) يستفاد حكم هذه المادة والمادة ٩٠٦ من رد المختار و آخر باب ما يجوز اتيته الخ غرة ٣٣٣ ومن أوائل

كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٣٦٩ — (٦) يستفاد حكم هذه المادة من أوخر باب ما يجوز اتيته الخ

من الدرور المختار غرة ٣٣٣

(مادة ٩٠٨)

إذا خيف على الرهن التلق والراهن غائب لا يعرف مكانه يبيعه المُرْتَمَن باذن الحاكم أو يبيعه الحاكم ويكون ثمنه رهناً مكانه وإن باعه المُرْتَمَن بدون اذن الحاكم مع إمكان الاستئذان قبل تلقه كان ضامناً لقيمه بالغمة ما بلغت (١)

(مادة ٩٠٩)

الوكيل يبيع الرهن يبيعه عند حلول الاجل ويقضى الدين منه فان امتنع الوكيل وكان الراهن غائباً يجبر الوكيل على البيع وإن كان الراهن حاضراً لا يجبر الوكيل بل يجبر الراهن على بيعه فان امتنع يبيعه الحاكم وبوفى الدين من ثمنه (٢) والوارث بعد موت الراهن كل راهن فيه ذكر

كتاب الصلح

(مادة ٩١٠)

الصلح عقد وضع لرفع النزاع وقطع الخصومة بين المتصلحين بتراضيهما (٣)

(مادة ٩١١)

يصح الصلح عن الحقوق المقر بها المدهى عليه والمنكر لها والتي لم يدينها اقراراً ولا انكاراً (٤)

(مادة ٩١٢)

يشترط أن يكون المصالح عنه حقاً للمصالح نائباً في المحل يجوز أخذ البدل في مقابلته سواء كان مالا كالعين والدين أو غير مال كالمنفعة وحق القصاص والتعزير ويشترط أن يكون معلوماً أن كان مما يحتاج إلى التسليم (٥)

(مادة ٩١٣)

يصح أن يكون بدل الصلح مالا أو منفعة ويشترط أن يكون ملكاً للمصالح وأن يكون معلوماً أن كان مما يحتاج إلى القبض والتسليم وأن يكون مقبوضاً وقت الصلح أن كان الصلح عن دين يدين من جنس آخر (٦)

(١) يستفاد حكمهما من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامد بقرعة ٣٧٣ - (٢) يستفاد حكمهما من الضرورة المختارين أوسط باب الرهن موضع على بدل بقرعة ٣٣٥ - (٣) تستفاد من الدرر الأول كتاب الصلح بقرعة ٧٣٤ ومن الهندية أول الباب الأول في تفسير الخ بقرعة ٢١٣ - (٤) يستفاد حكمهما من الدرر من أوائل كتاب الصلح بقرعة ٧٣٥ (٥) يستفاد حكمهما من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المختار بقرعة ٢٠٣ و ٢٠٤ - (٦) يستفاد حكم أول هذه المادتين من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المختار بقرعة ٢٠٣ و ٢٠٤ وآخرهما من أوسط كتاب الصلح منها بقرعة ٢٢١ وأوسطها وهو كون البدل ملكاً للخ من أوسط الباب الأول في تفسير الخ بقرعة ٢١٤ من الهندية

الفصل الاول

(في الصلح عن الاعيان)

(مادة ٩١٤)

اذا كان المدعى به عيناً معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً وأقر المدعى عليه بها للذي وصالحه عنها بنية ودعوى معلومة أو بعقار معلوم أو عرض معلوم صح الصلح ويكون حكمه حكم البيع فيثبت فيه خيار العيب والرؤية والشرط للصالح وحق الشفعة لجار العقار المصالح عنه أو المصالح عليه فإن كان كل منهما عقاراً وجبت الشفعة فيهما ويقسده جهالة البدل المصالح عليه لاجتهالة المصالح عنه لانه يسقط (١)

(مادة ٩١٥)

اذا كان المدعى به عيناً معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً وأقر المدعى عليه بها وصالحه عنها بشفعة كسكنى داراً أو زراعة أرض مدة معلومة صح الصلح ويعتبر اجارة فيبطل الصلح بموت أحدهما ان عقده لنفسه أو بهلاك المحل في المدة

(مادة ٩١٦)

اذا ادعى شخص على آخر عيناً في يده معلومة كانت أو مجهولة وأدعى عليه الآخر بعين كذلك في يده واصططحا على أن يكون ما في يد كل منهما في مقابلة ما في يد الآخر صح الصلح وكان في معنى المقايضة فقبض على أحكامها ولا تتوقف صحته على العلم بالموضوعين لعدم الاختصاص فيهما إلى التسليم في هذه الصورة (٢)

(مادة ٩١٧)

اذا وقع الصلح عن اقرار على مال معين عن دعوى مال معين واستحق المصالح عنه كله أو بعضه بالينة يسترد من المصلح الذي قبضه المدعى متبذراً ما أخذ بالاشتقاق من المدعى عليه ان كلا فكلما وان بعضاً فبعضاً (٣)

(مادة ٩١٨)

اذا وقع الصلح عن اقرار على مال معين عن دعوى مال معين ثم استحق بدل الصلح كله أو بعضه وهو مما يتعين بالتعيين يرجع المدعى على المدعى عليه بكل المصالح عنه أو بقدر المستحق اذا استحق .

(١) يستفاد حكمها والتي بهما من الدرر والمختار من أوائل كتاب الصلح غرة ٧٣٥ و ٧٣٦

(٢) يستفاد حكمها من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة الدرر المختار غرة ٢٠٣

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتي بهما من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة الدرر المختار غرة ٢٠٨ و ٢٠٩

بعضه وان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل ما استحق وان كان بعد الافتراق يطل الصلح

(مادة ٩١٩)

إذا وقع الصلح عن انكار على شيء معين من دعوى عين معينة ثم استحق المدعى به كله أو بعضه يرجع المدعى عليه بمقتضاه من العوض على المدعى ويرجع المدعى بالخصوصية فيه والدعوى على المستحق. وإن استحق بدل الصلح كله أو بعضه يرجع المدعى بالدعوى كلاً أو بعضاً على حسب القدر المستحق إذا كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين وإن كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل ما استحق وإن كان بعد الافتراق يطل الصلح كما تقدم (١)

(مادة ٩٢٠)

إذا ادعى حقاقي دار لم يبينه فصولح عن ذلك ثم استحق بعض الدار فلا يسترد المدعى عليه شيئا من العوض وإن استحق كل الدار يسترد العوض كله (٢)

(مادة ٩٢١)

إذا كان المدعي به عيناً معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً وأنكر المدعى عليه دعوى المدعي أو سكت ولم يبدأ قراراً ولا انكاراً ثم اصطلحا على شيء معين داراً أو عقاراً أو عرضاً أو نقداً يعتبر ذلك الصلح فدا من العين وقطعا للنازعة في حق المدعي عليه ويحاق حق المدعي بقبري عليه أحكامه (٣)

(مادة ٩٢٢)

إذا كان للصبي المميزين وكان مأدونه بالتجارة وليس له مينة على الدين جازله أن يصالح غيره على بعضه أو على شيء آخر فمينة أقل من الدين وإن كان له مينة على الدين لا يجوز له ذلك (٤)

(مادة ٩٢٣)

إذا كان للصبي دين على آخر وكان له مينة عادلة أو كان المدينون مقرراً بالدين أو مقضياً عليه به فلا يجوز لو وصيه أو وليه أن يصالح على بعض الدين إلا إذا كان الدين وجب بعقد مقاهه يجوز صلحه

(١) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملته رد المحتار غرة ٢١١ و ٢١٢

(٢) يستفاد حكمها من الدرر والمختار من أوخر باب الاضطرار غرة ١٩٩ ومن أوصل الباب العشرون من الهندية من كتاب الصلح غرة ٣٢٢

(٣) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر والمختار غرة ٧٣٦

(٤) يستفاد حكم هذه المادة من الدرر وتكملته رد المحتار من أوائل كتاب الصلح غرة ٢٠٢

على نفسه ويضمن قدر الدين للصبي وان صالح عن الدين على مال آخر ان كانت قيمته قدر الدين أو أقل بغبن يسير يجوز الصلح وان بغبن فاحش لا يجوز فان خشي الوصي أو الولي ان لا يثبت كل الدين بان لم تكن له سنة والمدينون منكر ويقدم على العين جازا لولي أو الوصي أن يصالح على بعضه ويأخذ الباقي (١)

(مادة ٩٢٤)

اذا ادعى على الصبي المدينين وكان للدمي سنة تثبت بهادعوا مفلووصي أو الولي أن يصالح على شيء ويدفع الباقي وان لم تكن للدمي سنة فلا يجوز لولي أو الوصي أن يصالح على شيء (٢)

(مادة ٩٢٥)

اذا كان للصبي المأذون له بالتجاردين على آخر جازا له أن يصالح بنفسه مدونه على تأجيل الدين الى أجل معلوم (٣)

(مادة ٩٢٦)

الوكيل بالخصومة لا يملك الصلح فان صالح عن الدعوى الموكل بالخصومة فيها بلا اذن موكله فلا يصح صلحه (٤)

(مادة ٩٢٧)

اذا وكل المدينون وكيلًا بالصلح وكان مقررا بالدين فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل أيضا ويطالب الوكيل ببذل الصلح ثم يرجع به على الموكل وان كان المدينون منكرافوكل وكيلًا بالصلح فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح على الوكيل ثم يرجع به على الموكل (٥)

(مادة ٩٢٨)

لرب الدين أن يصالح مدونه على بعض الدين ويكون أخذا لبعض حقه وبراءة عن باقيه (٦)

- (١) يستفاد حكم فقرته من أواسط صلح الاب والوصي من الاقروية غرة ٢٤٤ و ٢٤٥ الا قوله وان صالح من الدين الى آخر الفقرة الاولى فانه يستفاد من جميع الفصول من أواسط الفصل السابع والعشرين غرة ٢٤٤
- (٢) يستفاد حكمهما من أواسط صلح الاب والوصي من الاقروية غرة ٢٤٥
- (٣) يستفاد حكمهما من أواسط صلح الاب والوصي من الاقروية غرة ٢٤٦
- (٤) يستفاد حكمهما من الضرورة المختارين أول الوكالة بالخصومة غرة ٢٣٥
- (٥) يستفاد حكم فقرته من أواسط العاشر فيما يضمن به الوكيل المخ من كتاب الوكالة غرة ٣٨ من الاقروية
- (٦) يستفاد حكمهما من أول الفصل في دعوى الدين من الضرورة المختارة غرة ٢٣٤ و ٢٣٥ من كتاب الصلح

الفصل الثباني

(في أحكام الصلح)

(مادة ٩٢٩)

إذا تم الصلح على الوجه المطلوب دخل بدل الصلح في ملك المدعي وسقطت دعواه المصالح عنها فلا يقبل منه الادعاء بها تأييداً ولا يملك المدعي عليه استرداد بدل الصلح الذي دفعه للدي (١)

(مادة ٩٣٠)

إذا مات أحد المتصلحين فليس لورثته فسخه لكن لو كان في معنى الاجازات ومات أحدهما قبل مضي المدة سئل بموته فيعاقب (٢)

(مادة ٩٣١)

إذا كان الصلح بمعنى المعاوضة فلكل من الطرفين فسخه براضيهما وإذا انفسخ يرجع المدعي به للدي وبديل الصلح للدي عليه (٣)

(مادة ٩٣٢)

إذا كان المدعي عليه مبتكر المادعي عليه فهو صالح المدعي على بدل سقط حق المدعي في الخصومة فليس له أن يتخاصم في الدعوى المصالح عنها ولا أن يحلفه اليين ولا أن يفسخ الصلح (٤)

(مادة ٩٣٣)

إذا ضاع بدل الصلح أو اسحق كلاً أو بعضاً قبل تسليمه للدي فإن كان مما يتعين بالتعين وهو من جنس المدعي به أو من غير جنسه ولكن ضاع قبل الافتراق عن المجلس فلا ينقض الصلح ويلزم المدعي عليه بمثل ما ضاع كلاً أو بعضاً سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكار وإن كان بدل الصلح مما يتعين بالتعين فضايع كله أو بعضه قبل تسليمه للدي فإن كان الصلح عن اقرار يرجع المدعي على المدعي عليه بالمدعي به كلاً أو بعضاً وإن كان الصلح عن انكار يرجع المدعي إلى المتخاصمة (٥)

(١) يستفاد حكمهما من الدر ونكمله رد المختار من أوائل كتاب الصلح غرة ٢٠٦

(٢) يستفاد حكمه من أول الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح الخ من الهندية غرة ٢٦٠

(٣) يستفاد حكمهما من الدر ونكمله رد المختار من أوائل كتاب الصلح غرة ٢٣٠

(٤) يستفاد حكمهما من أوائل كتاب الصلح من الدر ونكمله رد المختار غرة ٢٠٦

(٥) يستفاد حكمه من الدر ونكمله رد المختار من أوائل كتاب الصلح غرة ٢١٤

الفصل الثالث - في الابرء

(مادة ٩٣٤)

إذا اتصل بالصلح ابراء مخصوص بالمصالح عن بيان قال برئت عنه أو أمارى فلا تسمع الدعوى في خصوص ذلك وتسمع في غيره (١)

(مادة ٩٣٥)

من أبرأ شخصاً من حق له عليه يصح الابرء عنه سقط عن البراءة ذلك الحق

(مادة ٩٣٦)

إذا اتصل بالصلح ابراء عام عن كافة الحقوق والدعاوى فلا تسمع على المبرأ دعوى في أي حق كان قبل الصلح وتسمع على الحق الحادث بعده (٢)

(مادة ٩٣٧)

إذا تعدد المبرؤون يلزم تعيينهم تعييناً كافياً (٣)

(مادة ٩٣٨)

حكم البراءة المنفردة عن الصلح بحكم البراءة المتصلة به في الخصوص والعوم

(مادة ٩٣٩)

لا يتوقف الابرء على قبول المدين لكن إذا رده قبل القبول ارتد وإن مات قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركته (٤)

(مادة ٩٤٠)

لا يصح ابراء المريض في مرض موته وارثه من الدين الذي له عليه أو من بعضه سواء كان على المريض دين أم لم يكن (٥)

(مادة ٩٤١)

إذا أبرأ المريض في مرض موته غير وارثه من الدين الذي له عليه يعتبر ذلك من ثلث تركته بعدد وفاسداً يكون عليه من الدين وإن كانت التركة مستغرقة بالدين فلا يعتبر ذلك الابرء والغرماء مطالبون بالمدينين بما عليهم من الدين * (انتهى)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من أو وسط كتاب الصلح من الدرر فيكمل: رد المحتار غرة ٢١٣

(٢) يستفاد حكمها من أو وسط كتاب الأقرار من تنقيح الحامدية بالعزو إلى القسبة ضمن جواب غرة ٥٨

(٣) يستفاد حكمها من الآخروية من أو انوار الفصل الثامن في دعوى الابرء والصلح الخ غرة ١٠٥

(٤) يستفاد حكمها من الفصل ٣٤ من أو سطره من هبة الدين وما اتصل به من جميع الفصولين غرة ٢١٦

(٥) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من أو اقل أقرار المريض من الدرر فيكمل: رد المحتار غرة ١٥٤ و ١٥٥

يتم طبع هذا الكتاب الجليل على هذا الوضع الحسن الجميل مقابلاً على نسخة
 مؤلفه بالدقة مع ما تعلقت به من الهوامش في المطبعة الكبرى الأميرية
 على نفقة قطارة المعارف العمومية في ظل الساحة الفخيمة الخديوية التوفيقية
 أدام الله أيامه مدى الأعوام والأيام ونحفظ أنجاله الكرام ورجال حكومته العظام
 وذلك في أول ربيع الثاني سنة ١٣٠٨ هجرية

على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية

ملاح بدر القام وفاح مسك الختام

آمين



(فهرست)
کتاب مرشد المبحران
الى
معرفة أحوال الانسان

(الكتاب الاول - في الاموال)

- ٣ (الباب الاول) في أنواع الاموال
- ٤ (الباب الثاني) في الملكية
- ٥ (الباب الثالث) في ملك المنفعة وحق الانتفاع
- ٦ (الباب الرابع) في حق السكنى
- ٧ فصل فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان
- ٨ فصل في انتهاء حق الانتفاع
- ٩ (الباب الخامس) في حقوق الارتفاق
- ٩ الفصل الاول - في الشرب
- ١٠ الفصل الثاني - في حق المرور والجري والمسيل
- ١١ الفصل الثالث - في حقوق المعاملات الجوارية

(الكتاب الثاني - في أسباب الملك)

- ١٣ الفصل الاول - في العقود
- ١٤ الفصل الثاني - في الهبة
- ١٥ الفصل الثالث - في الوصية
- ١٦ الفصل الرابع - في الميراث

(كتاب الشفعة)

- ١٦ الفصل الاول - في تعريفها وأسبابها واستحقاقها
- ١٨ الفصل الثاني - فيما ثبت فيه الشفعة وما لا يثبت
- ١٩ الفصل الثالث - في طلب الشفعة
- ٢١ الفصل الرابع - في حكم الشفعة
- ٢٢ الفصل الخامس - فيما يسقط الشفعة ويطلبها
- ٢٤ (باب) في التملك بوضع اليد على الاموال المباحة
- ٢٤ (باب) في وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان
- ٢٦ (باب) في نزاع الملك

(في العقود والمدائن والامانات والضمانات)

(كتاب العقود على العموم)

- ٢٧ (الباب الاول) في ماهية العقد وشرائطه
٢٨ الفصل الاول - في أهلية التعاقدين
٣١ الفصل الثاني - في رضا التعاقدين وما يعدم الرضا
٣٣ الفصل الثالث - في الغبن الفاحش والغلط الواقع في العقود
٣٤ الفصل الرابع - في محل العقد وفأدته وقصد شرعيته
٣٤ الفصل الخامس - في أحكام العقود
٣٦ (الباب الثاني) في العقود التي يصح اقتراؤها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح اقتراؤها وتعليقها وفي العقود التي يصح اضافتها الى المستقبل والتي لا يصح .
٣٦ الفصل الاول - في ماهية الشرط والتعليق
٣٧ الفصل الثاني - في بيان العقود التي يصح اقتراؤها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح اقتراؤها وتعليقها
٣٨ الفصل الثالث - في العقود التي يصح اضافتها الى وقت مستقبل والتي لا يصح اضافتها اليه
٣٩ (الباب الثالث) في أنواع الخيارات
٣٩ الفصل الاول - في خيار الشرط
٤٠ الفصل الثاني - في خيار الرؤية وخيار العيب

(كتاب البيع)

- ٤١ الفصل الاول - في عقد البيع
٤٣ الفصل الثاني - في التعاقدين
٤٥ (باب) في شروط المبيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية المبيع
٤٥ الفصل الاول - في شروط المبيع وأوصافه
٤٧ الفصل الثاني - فيما يجوز بيعه وما لا يجوز
٤٩ الفصل الثالث - في كيفية بيع المبيع
٥١ الفصل الرابع - في الثمن

صحيحة

- ٥٣ (باب) في حكم البيع
 ٥٥ (باب) في تسليم المبيع
 ٥٥ الفصل الاول - في كيفية التسليم ومكانه ووقته
 ٥٨ الفصل الثاني - في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاكه للبيع
 ٦٠ فصل في معاريف التسليم ولو ازم اتمامه
 ٦٠ فصل في ما يدخل في البيع بعاو ولا يدخل
 ٦٢ فصل في أداء الثمن
 ٦٣ فصل في ضمان المبيع عند الاستحقاق
 ٦٥ فصل في حكم البناء والغراس
 ٦٧ فصل في رد المبيع بالعيب القديم
 ٧٠ فصل في الغبن والتغريز
 ٧١ (باب السلم)
 ٧٣ فصل في بيع الوفاء
 ٧٤ فصل في الاستصناع

(كتاب الاجارة)

- ٧٥ (الباب الاول) في عقد الاجارة
 ٧٥ الفصل الاول - في عقد الاجارة وشروط صحتها وبيان مدتها
 ٧٦ الفصل الثاني - في الاجرة وبيان شروط لزومها
 ٧٧ (الباب الثاني) في اجارة الدواب للركوب والحمل
 ٧٧ الفصل الاول - في اجارة الدواب للركوب
 ٧٨ الفصل الثاني - في اجارة الدواب والعربات للعمل
 ٨٠ (الباب الثالث) في اجارة الآدمي للخدمة والعمل
 ٨١ الفصل الاول - في الاجير الخاص
 ٨٢ الفصل الثاني - في الاجير المشترك
 ٨٥ (الباب الرابع) في اجارة الدور والحوانيت
 ٩١ (الباب الخامس) في اجارة الاراضي

٩٣	(الباب السادس) في اجابة الوقف
٩٦	فصل في الحكر والكذلك والخلو
	(كتاب المزارعة والمساقاة)
٩٨	الفصل الاول - في المزارعة
١٠١	الفصل الثاني - في المساقاة
١٠٣	(كتاب الشركة)
١٠٤	(الباب الاول) في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة
١٠٧	(الباب الثاني) في عمارة المالك المشترك
١٠٩	(كتاب العارية)
١١٢	(كتاب القرض)
١١٤	(كتاب الوديعة)
١١٩	(كتاب الكفالة)
١١٩	(الباب الاول)
١١٩	الفصل الاول
١٢١	الفصل الثاني - في الكفالة بالنفس
١٢١	الفصل الثالث - في الكفالة بالمال
١٢٤	الفصل الرابع - في الابرار من كفالة المال
١٢٥	(كتاب الحسوة)
١٢٥	الفصل الاول - في شروط صحة عقد الحسوة وتوقاه
١٢٦	الفصل الثاني - في الديون التي تجوز الحسوة بها
١٢٦	الفصل الثالث - في أحكام الحسوة
١٢٨	الفصل الرابع - فيما يلزم بطلان الحسوة وما لا يوجب
١٢٩	الفصل الخامس - في حكم الحسوة بعد موت أحد المتعاقدين
١٣٠	الفصل السادس - في براءة المحتال عليه

(كتاب الوكالة)	١٣١
(الباب الاول) في ماهية الوكالة وشروط صحتها	١٣١
الفصل الاول	١٣١
الفصل الثاني - في أحكام الوكالة	١٣٣
الفصل الثالث - في الوكيل بالشراء	١٣٤
الفصل الرابع - في الوكيل بالبيع	١٣٦
الفصل الخامس - في التوكيل بالخصومة	١٣٩
الفصل السادس - في عزل الوكيل	١٤١
(كتاب الرهن)	١٤٢
الفصل الاول - في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز	١٤٢
الفصل الثاني - في أحكام الرهن	١٤٤
الفصل الثالث - في تصرف الراهن والمرتهن	١٤٦
الفصل الرابع - فيما يترتب على المرتهن والراهن عند هلاك الرهن	١٤٨
الفصل الخامس - في سداد الدين من الرهن	١٥٠
(كتاب الصلح)	١٥١
الفصل الاول - في الصلح عن الاعيان	١٥٢
الفصل الثاني - في أحكام الصلح	١٥٥
الفصل الثالث - في الإبراء	١٥٦

Bibliotheca Alexandrina



0428743